موضوع البحث

تخطيط منطقة تجارة حرة / محافظة أريحا في إطار المخطط الوطني المكاني

إعداد الطالب:

حمزة رضوان زهدي خريم

تحت إشراف:

د. علي عبد الحميد

تم تقديم هذا البحث كأحد متطلبات التخرج في قسم هندسة التخطيط

وتكنولوجيا المدن، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، جامعة النجاح

الوطنية، نابلس

حزيران ، 2025

الإهداء

إلى المخططين العاملين والمهندسين المخلصين

وطلاب العلم المجتهدين وأبناء الأمة الغيورين

وإلى دكاترتي وإلى كل من علمني حرفاً وألهمني فكرةً

وإلى أهلي وإخواني وأصدقائي وأحبائي

وإلى كل صاحب فضل علي

أهدي هذا البحث، سائلاً المولى عزّ وجلّ بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يكون

خالصاً لوجهه الكريم.

قال تعالى :

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) سورة الزمر 9

الشكر والتقدير

(وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ،

فقد استطعت إنجاز هذا البحث أولًا وآخرًا بفضل الله تعالى .

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى والديّ، وإخواني، وعائلتي، وأصدقائي، وأحبّتي، الذين كانوا سندًا لي طوال مسيرتي.

كما أتقدم بكل الشكر والامتنان إلى الدكتور علي عبد الحميد و المهندس صلاح الشخشير اللذين كانا القدوة الحسنة، وقد أشرفا على هذا البحث ووفّرا لي الملاحظات والتوجيهات التي أسهمت في إخراجه بأفضل صورة ممكنة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الأعزاء: الدكتور إيهاب حجازي، والدكتور عماد دواس، والدكتورة فداء ياسين، والدكتورة زهراء زواوي والمهندسة آلاء حبيبة والمهندسة ايه هلال

وكل من علّمني علمًا نافعًا، فلم يبخل عليّ بخبرته وعلمه.

حمزة خريم

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتخطيط منطقة تجارية حرة في منطقة النبي موسى بمحافظة أريحا، ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال إنشاء منطقة اقتصادية متخصصة تعزز التبادل التجاري وتجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتسهم في توفير فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

وقد تم اتباع منهجية تحليلية شاملة على ثلاثة مستويات: وطني، من خلال دراسة توافق المشروع مع المخطط الوطني المكاني 2050 وأهداف التنمية المستدامة؛ وإقليمي، عبر تحليل العلاقة والربط بين المنطقة التجارية الحرة ومدينتي أريحا ورام الله والممرات التجارية الرئيسية؛ ومحلي، من خلال تقييم موقع النبي موسى من حيث الطبوغرافيا والموارد والبنية التحتية والموقع الاستراتيجي.

ويتضمن المشروع تصورًا متكاملًا للبنية التحتية والخدمات، مثل المستودعات والمخازن المبردة، مرافق الجمارك والتفتيش، المراكز اللوجستية، الربط عبر خطوط سكك حديدية مقترحة، إلى جانب استخدام تقنيات حديثة لتتبع البضائع رقميًا.

كما تناول البحث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، وقدم مقترحات عملية لتعزيز التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي المحتمل، إضافة إلى وضع تصور للحوافز والسياسات الداعمة للمستثمرين.

ويشكل هذا المشروع خطوة مهمة نحو تطوير نموذج فعّال لمنطقة تجارية حرة قادرة على تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية، والمساهمة في تمكين فلسطين من الانخراط الفعّال في الاقتصاد الإقليمي والدولي.

Abstract

This research aims to study and plan a Free Trade Zone in the Nabi Musa area of the Jericho Governorate as part of a strategic vision to support the Palestinian economy by establishing a specialized economic zone that enhances trade, attracts local and foreign investments, creates new job opportunities, and stimulates economic growth.

A comprehensive analytical methodology was adopted at three levels: nationally, by assessing the project's alignment with the National Spatial Plan 2050 and sustainable development goals; regionally, by analyzing the connection between the free trade zone and the cities of Jericho and Ramallah, as well as major trade corridors; and locally, by evaluating the site's topography, resources, infrastructure, and strategic location.

The project includes an integrated vision for infrastructure and support services such as warehouses and cold storage facilities, customs and inspection points, logistics centers, proposed railway connections, and the adoption of modern technologies for digital cargo tracking. The research also addresses the economic, social, and environmental aspects of the project, presenting practical proposals to promote sustainable development and mitigate potential environmental impacts, in addition to offering a set of investment incentives and supportive regulatory policies.

This project represents a significant step toward developing an effective model for a free trade zone capable of overcoming political and economic challenges and contributing to Palestine’s integration into the regional and international economy.

فهرس المحتويات

الفصل الأول : مقدمة البحث 11

1.1 مقدمة..... 11

2.1 اهمية ومبرات البحث 12

3.1 أهداف البحث 14

4.1 خطة ومنهجية البحث 15

1.4.1 خطة البحث 15

2.4.1 منهجية البحث 16

5.1 محتويات البحث..... 17

6.1 مصادر المعلوماتٍ 18

الفصل الثاني :الإطار النظري والمفاهيمي للبحث..... 19

1.2 تمهيد 19

2.2 تعريف منطقة التجارية الحرة..... 19

3.2 نشأة وتطور منطقة التجارية الحرة عبر العصور 20

1.3.2 المرحلة الاولى : العصور القديمة..... 20

2.3.2 المرحلة الثانية : القرن الـ 20 20

3.3.2 المرحلة الثالثة : الوقت الحاضر..... 21

4.2العوامل المؤثرة على المنطقة التجارية الحرة 21

1.4.2 العوامل الاقتصادية 21

2.4.2 العوامل الاجتماعية..... 22

3.4.2 العوامل البيئية..... 23

5.2 أهمية وأثر منطقة التجارية الحرة 23

1.5.2 تحفيز وتعزيز التجارة العالمية..... 23

2.5.2 جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 25

3.5.2 زيادة التنافسية الدولية 26

4.5.2 تعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية 28
5.5.2 تطوير البنية التحتية الإقليمية..... 30
6.5.2 زيادة فرص العمل..... 32
6.2 عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة..... 33
7.2 كيفية التخطيط لمنطقة التجارية الحرة 35
الفصل الثالث: الحالات الدراسية 37
3.1 تمهيد 37
2.3. الحالة الدراسية العالمية : المنطقة التجارية الحرة كولون، هونغ كونغ 37
1.2.3 . ملخص عن الحالة الدراسية 37
2.2.3 . اسباب و اهداف الحالة الدراسية..... 39
3.2.3. عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في كولون ، هونغ كونغ..... 40
4.2.3مخرجات ونتائج الدراسة 42
3.3 . الحالة الدراسية الاقليمية : المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي 44
2.3.3. ملخص عن الحالة الدراسية..... 44
2.3.3 . اسباب و اهداف الحالة الدراسية..... 45
3.3.3. عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي..... 46
4.3.3 . مخرجات ونتائج الدراسة..... 48
4.3. الحالة الدراسية المحلية : المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا:..... 49
1.4.3. ملخص عن الحالة الدراسية..... 49
2.4.3. اسباب و اهداف الحالة الدراسية..... 50
3.4.3 . عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا 51
4.4.3. مخرجات ونتائج الدراسة 52
5.3 . الدروس المستفادة من جميع الحالات الدراسية 53
الفصل الرابع: دراسة وتحليل الموقع..... 55
4.1 تمهيد 55
4.2 تحليل الموقع..... 56

1.4.2 التحليل على المستوى الوطني 56
2.4.2 التحليل على المستوى الاقليمي 61
3.4.2 التحليل على المستوى المحلي 66
المؤثرات الايجابية والسلبية 78
الرؤية والاهداف 80
الفصل الخامس: المخطط الهيكلي والتصميم 83
1.5 مكونات المشروع 83
2.5 المخطط الهيكلي 84
3.5 المخططات التفصيلية والنهائية 87

فهرس الصور

صور 1 توضح استخدامات الاراضي في المنطقة التجارية الحرة في كولون 41
صور 2 توضح محتويات منطقة جبل علي (دبي) 47
صور 3 توضح تطور المنطقة التجارية الحرة 48
صور 4 توضح ميناء حيفا 49

فهرس الخرائط

خريطة 1 موقع المنطقة التجارية الحرة في كولون هونغ كونغ 37
خريطة 2 توضح Master plan للمنطقة التجارية الحرة في كولون 41
خريطة 3 توضح موقع المنطقة التجارية الحرة لجبل علي في دبي 44
خريطة 4 توضح Master plan للمنطقة التجارية الحرة جبل علي (دبي) 47
خريطة 5 توصح مدينة حيفا 49
خريطة 6 توضح الموقع الجغرافي للمشروع 55
خريطة 7 توضح امكانية الوصول على المستوى الوطني 56
خريطة 8 توضح قطاع البنية التحتية على المستوى الوطني 57
خريطة 9 توضح قطاع الاقتصادي على المستوى الوطني 58
خريطة 10 قطاع الخدمات على المستوى الوطني 59
خريطة 11 قطاع البيئي على المستوى الوطني 60
خريطة 12 قطاع النقل على المستوى الاقليمي 61
خريطة 13 قطاع البيئة والبنية التحتية على المسنوى الاقليمي 62
خريطة 14 قطاع الاقتصاد على المستوى الاقليمي 63
خريطة 15 قطاع الخدمات والمرافق المجتمعية على المستوى الاقليمي 64
خريطة 16 قطاع الموروث الثقافي والطبيعي على المستوى الاقليمي 65
خريطة 17 نوضح امكانية الوصول على مستوى محلي 66
خريطة 18 توضح نوع التربة 67
خريطة 19 توضح تصنيف الاراضي الزراعية 68
خريطة 20 توضح الغطاء النباتي 69
خريطة 21 توضح حساسية المياه 70
خريطة 22 توضح تصنيف درجة الحرارة 71
خريطة 23 توضح الارتفاعات 72
خريطة 24 توضح الميلان 73
خريطة 25 توضح معدل هطول الامطار 74
خريطة 26 توضح الشدة الزلزالية 75
خريطة 27 توضح الموارد الطبيعية 76
خريطة 28 توضح الوضع الجيوسياسي 77
خريطة 29 المؤثرات الايجابية 78
خريطة 30 المؤثرات السلبية 79

فهرس الجداول

جدول 1 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في كولون ، هونغ كونغ 40
جدول 2 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي..... 46
جدول 3 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا..... 51
جدول 4 مكونات المشروع 83

الفصل الأول : مقدمة البحث

1.1 مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتوجهات العالمية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري، أصبحت مناطق التجارة الحرة أداة محورية في الاستراتيجيات التنموية للدول. تعرّف مناطق التجارة الحرة على أنها مساحات جغرافية محددة يتم فيها تسهيل العمليات التجارية والإنتاجية من خلال تقديم حوافز اقتصادية متنوعة، مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتوفير البنية التحتية المتطورة. تهدف هذه المناطق إلى تعزيز حركة التجارة الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات التصديرية وخلق فرص عمل جديدة.

منذ إنشائها في منتصف القرن العشرين، أثبتت مناطق التجارة الحرة نجاحها في العديد من الدول كوسيلة لتسريع التنمية الاقتصادية، وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز الصادرات. على سبيل المثال، لعبت مناطق التجارة الحرة في الصين، مثل منطقة "شنتشن"، دورًا بارزًا في تحويل البلاد إلى قوة اقتصادية عالمية. كما ساهمت مناطق مماثلة في دول مثل الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة، والمكسيك في تحفيز النمو الصناعي والتجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

في السياق الفلسطيني، حيث يواجه الاقتصاد تحديات عديدة مرتبطة بالاحتلال، والقيود على حركة البضائع، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية، يمكن أن تلعب مناطق التجارة الحرة دورًا استراتيجيًا في تجاوز هذه العقبات. من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وداعمة، يمكن لهذه المناطق أن تعزز من تنافسية المنتجات الفلسطينية، وتسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي، مع دعم الاقتصاد الوطني في الاندماج بالاقتصاد الإقليمي والدولي.

يهدف هذا البحث إلى استعراض مفهوم مناطق التجارة الحرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم دراسة تخطيطية شاملة لإنشاء منطقة تجارة حرة في فلسطين. يتناول البحث تاريخ تطور مناطق التجارة الحرة عالميًا، وأهميتها الاقتصادية، وأبرز النماذج الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط المنطقة. كما يناقش البحث الجوانب التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان نجاح المشروع، وتحليل أثره المتوقع

على الاقتصاد الفلسطيني من حيث توفير فرص العمل، دعم الصادرات، وتعزيز التكامل مع الأسواق الإقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك، يركز البحث على دراسة التحديات التي قد تواجه المشروع، مثل القيود السياسية، والاحتياجات التمويلية، ومتطلبات البنية التحتية. كما يقدم رؤية متكاملة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

إن إنشاء منطقة تجارة حرة في فلسطين يمثل فرصة واعدة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق التكامل مع الأسواق الإقليمية، ودعم الاستقلال الاقتصادي. ومن خلال هذا البحث، نأمل أن نسهم في تقديم رؤية واضحة تسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تدعم تنفيذ المشروع بنجاح.

2.1 اهمية ومبرات البحث

تلعب مناطق التجارة الحرة دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية، إذ توفر بيئة استثمارية محفزة من خلال تقديم حوافز اقتصادية متنوعة مثل الإعفاءات الجمركية، الإعفاءات الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية. هذه المناطق تعد وسيلة فعّالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يسهم في زيادة الإنتاج الصناعي، تعزيز الصادرات، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. علاوة على ذلك، تسهم مناطق التجارة الحرة في تنويع الاقتصاد، حيث تشجع على تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، وتوفر فرصًا كبيرة لخلق وظائف جديدة، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة.

إلى جانب ذلك، تعتبر هذه المناطق أدوات استراتيجية لتعزيز التجارة الدولية، حيث تسهم في تحسين التكامل الاقتصادي بين الدول من خلال تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود. كما تساعد في التغلب على القيود التجارية من خلال تبسيط سلاسل الإمداد والتصدير، وهو ما يزيد من قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، يمكن لمناطق التجارة الحرة أن تلعب دورًا اجتماعيًا مهمًا من خلال تحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين، وتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال استقطاب الشركات العالمية.

تتجلى أهمية هذه المناطق أيضًا في دورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتيح الفرصة لتطوير بنية تحتية متقدمة تخدم القطاعات المختلفة، مع التركيز على تعزيز الكفاءة البيئية وتقليل الأثر السلبي على الموارد الطبيعية. ومن خلال التخطيط السليم والتنفيذ المدروس، يمكن لهذه المناطق أن تصبح محركًا رئيسيًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، ويمكن تلخيص أهمية ومبررات البحث في النقاط التالية :

1. **الدور الاقتصادي:**

- تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية والجمارك.
- جذب الاستثمارات المحلية والدولية.
- تعزيز الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي.

2. **تنويع الاقتصاد:**

- دعم الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية.
- تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا.

3. **التأثير الاجتماعي:**

- توفير فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.
- تحسين مستويات المعيشة للسكان المحليين.

4. **تعزيز التجارة الدولية:**

- تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود.
- تحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

5. **التنمية المستدامة:**

- تطوير بنية تحتية متقدمة.
- تحسين الكفاءة البيئية وتقليل الأثر السلبي.

3.1 أهداف البحث

الهدف الرئيسي للبحث :

العمل على تخطيط منطقة تجارية حرة في الضفة الغربية ، وذلك بدراسة دور مناطق التجارة الحرة كأداة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحليل مفهومها، مزاياها، وآليات تخطيطها، وتقييم تأثيرها المتوقع على الاقتصاد الوطني، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الإقليمي والدولي.

الأهداف التفصيلية للبحث :

1. **تحليل مفهوم مناطق التجارة الحرة وأهميتها الاقتصادية:**

- تعريف مناطق التجارة الحرة ودراسة تاريخ تطورها عالميًا.
- تسليط الضوء على فوائدها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

2. **استعراض التجارب الدولية الناجحة:**

- دراسة نماذج لمناطق تجارة حرة حول العالم وتحليل عوامل نجاحها.
- استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في السياق المحلي.

3. **دراسة الإطار القانوني والتنظيمي:**

- تحليل القوانين واللوائح المرتبطة بإنشاء وتشغيل مناطق التجارة الحرة.
- تقييم السياسات الاقتصادية التي تدعم هذه المناطق وتضمن استدامتها.

4. **تحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع:**

- تقييم دور مناطق التجارة الحرة في توفير فرص العمل وتعزيز الصادرات.
- دراسة تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الصناعات المحلية.

5. **تحليل التحديات والمخاطر:**

- تحديد العقبات التي قد تواجه إنشاء وإدارة مناطق التجارة الحرة.
- اقتراح استراتيجيات لتجاوز هذه التحديات وضمان نجاح المشروع.

6. **التخطيط المستدام لمناطق التجارة الحرة:**

- تقديم رؤية متكاملة لضمان التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعزيز دور هذه المناطق في تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد.

4.1 خطة ومنهجية البحث

تهتم خطة ومنهجية البحث بالمسار الذي سيمر البحث من خلاله، والاليات المتبعة في عملية التنفيذ، إضافة إلى الأدوات التي سيتم استخدامها.

1.4.1 خطة البحث

تحدد خطة البحث المسار والعملية التي سيمر البحث من خلالها وتشتمل خطة البحث على ثلاث محاور رئيسية منها :

1- إطار البحث العام والنظري

يتناول الإطار العام تعريف مناطق التجارة الحرة ودورها في تعزيز الاقتصاد من خلال تحفيز الاستثمارات وزيادة الصادرات. أما الإطار النظري فيستعرض النظريات الاقتصادية المتعلقة بتأثير هذه المناطق على الاقتصاد، مستندًا إلى دراسات وتجارب دولية ناجحة لفهم العوامل المساهمة في نجاحها، مثل السياسات الحكومية والإعفاءات الضريبية.

2- الإطار التشخيصي والمعلوماتي

الإطار التشخيصي يركز على تحليل الوضع الحالي لمناطق التجارة الحرة في السياق المحلي والعالمي، من خلال دراسة التحديات التي تواجه هذه المناطق مثل القوانين المعقدة والقيود الاقتصادية. أما الإطار المعلوماتي فيتعلق بجمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بتأثير هذه المناطق على النمو الاقتصادي، الوظائف، والاستثمار، باستخدام مصادر موثوقة مثل التقارير الحكومية والدراسات الأكاديمية.

3- الإطار التحليلي والتقيم والاستنتاج

يركز الإطار التحليلي على دراسة البيانات والمعلومات المجمعة لتقييم تأثير مناطق التجارة الحرة على الاقتصاد المحلي، مثل تأثيرها على الصادرات، التوظيف، والاستثمار. كما يتضمن مقارنة هذه التأثيرات مع المعايير الدولية لتحديد مدى نجاح هذه المناطق في تحقيق أهدافها الاقتصادية. في النهاية، يخلص الإطار الاستنتاجي إلى تقديم توصيات استراتيجية لتحسين أداء مناطق التجارة الحرة وتعظيم فوائدها.

2.4.1 منهجية البحث

من المناهج التي تم اعتمادها في تنفيذ خطة البحث :

1- المنهج التاريخي :

المنهج التاريخي يعتمد على دراسة تطور الأحداث والمفاهيم عبر الزمن لفهم السياق الذي نشأت فيه مناطق التجارة الحرة. يتضمن هذا المنهج تحليل المراحل المختلفة لتطور هذه المناطق، والظروف الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نشأتها، بالإضافة إلى استعراض التجارب السابقة لدول مختلفة في هذا المجال. الهدف من هذا المنهج هو استخلاص الدروس المستفادة وفهم العوامل التي ساهمت في نجاح أو فشل هذه المناطق عبر التاريخ.

2- المنهج الوصفي :

المنهج الوصفي يركز على وصف وتحليل الظواهر والمواقف الحالية بشكل دقيق وموضوعي. في سياق البحث عن مناطق التجارة الحرة، يتضمن هذا المنهج جمع البيانات المتعلقة بتلك المناطق، مثل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيماتها القانونية، وأنماط الاستثمار فيها. الهدف هو تقديم صورة شاملة وواضحة عن كيفية عمل هذه المناطق وأثرها على الاقتصاد المحلي والعالمي دون التفسير العميق للأسباب أو العوامل المسببة.

يتم استخدام مجموعة من الادوات في هذا المنهج من أهمها : الخرائط الوصفية ، المواقع الموثوقة مثل جيومولج.

3- المنهج التحليلي والاستنتاجي :

المنهج التحليلي والاستنتاجي يركز على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة لتحديد العلاقات والأنماط بين مختلف العوامل المؤثرة. في حالة مناطق التجارة الحرة، يتم تحليل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية عبر مقارنة البيانات ونتائج الدراسات المختلفة. بعد ذلك، يتم الوصول إلى استنتاجات بناءً على التحليل، مع تقديم توصيات استراتيجية لتحسين الأداء وتعظيم الفوائد المحتملة لهذه المناطق.

يتم استخدام مجموعة من الادوات في هذا المنهج من أهمها : اداة التحليل الثنائي (السلبيات ، والايجابيات)، والادوات التقنية مثل GIS, AutoCAD ، النماذج الاحصائية ، مصفوفة تحقيق الاهداف ، بالاضافة الى دراسة الجدوى وتقيم الاثر.

4- المنهج المقارن :

المنهج المقارن يعتمد على مقارنة مناطق التجارة الحرة في دول أو مناطق مختلفة لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في تأثيراتها وأدائها. من خلال هذا المنهج، يتم تحليل التجارب الناجحة والفاشلة في تطبيق هذه المناطق، واستخلاص العوامل التي ساعدت في نجاح بعضها وفشلت فيها أخرى. الهدف هو تقديم رؤى حول أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها لتحقيق النجاح في إنشاء وتشغيل مناطق التجارة الحرة.

5.1 محتويات البحث

يتضمن هذا البحث اربع فصول اساسية وهي كالتالي :

الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول المدخل الأساسي للبحث، حيث يركز على تقديم خلفية عامة للموضوع، مع تحديد المشكلة الرئيسية التي يسعى البحث إلى معالجتها. يشمل ذلك صياغة أهداف البحث ومبرراته، بالإضافة إلى توضيح منهجية البحث وهيكليته.

الفصل الثاني:

يستعرض الإطار النظري، الذي يركز على جمع وتحليل جميع المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالموضوع. يتضمن ذلك الخلفية التاريخية للمناطق الحرة، أهدافها، وأهم المعايير والمبادئ التخطيطية المرتبطة بها، بالإضافة إلى دراسة التجارب السابقة.

الفصل الثالث:

يخصص هذا الفصل لتحليل الحالات الدراسية، حيث يتم استعراض ودراسة ثلاث تجارب لمناطق تجارة حرة، تشمل تجارب عالمية وإقليمية ومحلية، لاستخلاص الدروس المستفادة منها لدعم البحث.

الفصل الرابع:

يركز على الجانب التطبيقي للبحث، من خلال تحليل الموقع المستهدف، تقييم الإمكانيات والتحديات، وصياغة المقترحات العملية التي تدعم تنفيذ المشروع.

6.1 مصادر المعلوماتٍ

1- المصادر المكتبية:

تتضمن الكتب، الأبحاث الأكاديمية، مشاريع التخرج، الرسائل الجامعية، والمقالات العلمية المرتبطة بموضوع البحث. كما تشمل الملاحق والدوريات والمراجع الإلكترونية المتاحة في المكتبات أو عبر الإنترنت.

2- المصادر الرسمية:

تشمل الإحصائيات، الدراسات، والتقارير التي تصدرها الجهات الحكومية مثل وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الاقتصاد، وسلطة جودة البيئة.

3- المصادر غير الرسمية:

تشير إلى الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات ومنظمات غير حكومية، مثل المراكز البحثية، المنظمات الدولية مثل(GIZ وUN) والجامعات.

4- المصادر الشخصية:

تُجمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية، المقابلات مع المختصين، ورصد الملاحظات باستخدام أدوات استبيان، ما يتيح الحصول على بيانات مباشرة تدعم المعلومات المستخلصة من المصادر الأخرى.

الفصل الثاني :الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

1.2 تمهيد

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للمناطق التجارية الحرة، حيث يمثل حجر الزاوية لفهم تأثير هذه المناطق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتضمن الفصل تحليلاً شاملاً لتعريف المناطق التجارية الحرة وأهميتها في تعزيز التجارة الدولية وجذب الاستثمارات، بالإضافة إلى دورها في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

سنستعرض أيضًا نشأة وتطور هذه المناطق عبر العصور، بدءًا من المراكز التجارية القديمة وصولاً إلى النماذج الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار. كما سيتناول الفصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تخطيط المناطق الحرة، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي تحكم عملها.

2.2 تعريف منطقة التجارية الحرة

المنطقة التجارية الحرة: هي منطقة جغرافية خاصة يتم إنشاؤها داخل دولة أو قرب حدودها، تُخصص لتشجيع الأنشطة الاقتصادية والتجارية عن طريق تقديم مزايا وتسهيلات للشركات والمستثمرين. تُعفى المناطق التجارية الحرة غالبًا من الضرائب والجمارك أو تُخفَّف عنها، مما يجعلها جاذبة للاستثمارات والصناعات التي تركز على التصدير (Zeng ,2015).

تهدف هذه المناطق إلى تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل، تعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تقليل البيروقراطية وتقديم بنية تحتية متطورة لخدمة الأعمال التجارية والصناعية (Zeng ,2015).

3.2 نشأة وتطور منطقة التجارية الحرة عبر العصور

تطورت فكرة المناطق التجارية الحرة عبر العصور كوسيلة لتعزيز التجارة وتبادل السلع بين المدن والدول، حيث تأثرت بنمو الاقتصاد العالمي وتغيرت أشكالها ووظائفها لتواكب الاحتياجات الاقتصادية المتجددة. فيما يلي شرح لكل مرحلة من مراحل نشأة وتطور المناطق التجارية الحرة (Sweeney, 2004):

1.3.2 المرحلة الاولى : العصور القديمة

- **البدايات:** كانت التجارة في العصور القديمة تعتمد بشكل كبير على الطرق البرية والبحرية بين المدن والدول، ومن الأمثلة الشهيرة طريق الحرير الذي ربط الصين بدول الشرق الأوسط وأوروبا. كذلك، كانت هناك موانئ تُعرف كمراكز للتجارة الحرة حيث كانت تُعفى السلع من الضرائب والجمارك لتشجيع التجار على تبادل السلع.

- **الأسواق الحرة المبكرة:** بعض المدن القديمة، خاصةً المدن الساحلية والموانئ مثل الإسكندرية وقرطاج، أنشأت أسواقًا حرة كمناطق تجمع للتجارة، مما ساعد في تعزيز الحركة التجارية بين الدول وسهّل تدفق السلع والخدمات. هذه الأسواق الحرة كانت بمثابة نقطة تجمع للتجار القادمين من مناطق ودول مختلفة.

2.3.2 المرحلة الثانية : القرن الـ 20

- **البدايات الحديثة للمناطق الحرة:** بدأت فكرة المناطق الحرة الحديثة في منتصف القرن العشرين كوسيلة لدفع الاقتصاد وتحفيز الاستثمار. وكانت من أبرز الأمثلة على ذلك "منطقة شانون الحرة "في إيرلندا التي أنشئت عام 1959، وتعدّ من أوائل المناطق الحرة التي أسستها دولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

- **الاستراتيجية الاقتصادية:** اتخذت الدول المناطق الحرة كوسيلة لتطوير البنية التحتية ودعم الصناعات المحلية، وكان الهدف هو خلق بيئة تجارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية، وبالتالي دعم التوظيف والنمو الاقتصادي.

- **توسع الفكرة عالميًا:** خلال النصف الثاني من القرن العشرين، انتشرت المناطق الحرة حول العالم، خاصة في الدول النامية، كمحاولة لتعزيز التجارة وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال جذب الشركات متعددة الجنسيات وإيجاد بيئة مواتية للإنتاج الصناعي.

3.3.2 المرحلة الثالثة : الوقت الحاضر

- **لتطورات الحديثة:** اليوم، تطورت المناطق الحرة لتشمل أنشطة متعددة، منها التصنيع، والخدمات المالية، والخدمات اللوجستية، وتقنية المعلومات، لتصبح بيئة اقتصادية متكاملة. لم تعد هذه المناطق تقتصر فقط على التخزين أو التصنيع، بل أصبحت مركزًا لعمليات تجارية متنوعة تتضمن البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة.

- **التكامل الاقتصادي العالمي:** مع تزايد العولمة، أصبحت المناطق الحرة تشكل جزءًا من سلاسل الإمداد العالمية، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول. هذا التكامل يُسهّل تدفق السلع بين الأسواق العالمية ويعزز العلاقات الاقتصادية الدولية.

- **المزايا التنافسية:** تسعى الدول الآن إلى تطوير مناطق حرة تقدم مزايا تنافسية أعلى من السابق، مثل بنية تحتية متطورة، وصول سريع للأسواق العالمية، تسهيلات في الملكية الأجنبية، وتوفير أطر قانونية مشجعة تحمي المستثمرين الأجانب.

- **التوجه نحو التنمية المستدامة:** في السنوات الأخيرة، بدأت العديد من المناطق الحرة بتطبيق سياسات تركز على الاستدامة البيئية والاجتماعية، بحيث تعمل على تقليل الآثار البيئية للنشاطات الصناعية وتقديم فرص عمل عادلة، مما يساهم في تحسين سمعتها وجاذبيتها للمستثمرين المسؤولين اجتماعيًا.

4.2 العوامل المؤثرة على المنطقة التجارية الحرة

يوجد عدة عوامل موثرة على المنطقة التجارية الحرة منها (Fung, 2006):

1.4.2 العوامل الاقتصادية

تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل كبير على نجاح المناطق التجارية الحرة، حيث تشمل العوامل الاقتصادية عدة جوانب:

- **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عاملاً حاسمًا، حيث يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، مما يعزز من فرص التجارة في المناطق الحرة.

- **الاستقرار الاقتصادي:** الاستقرار في الأسواق المالية وأسعار الصرف يشجع الشركات على الاستثمار. عدم الاستقرار قد يثير مخاوف المستثمرين ويؤدي إلى تراجع الاستثمار في المنطقة.

- **السياسات الضريبية:** تُعَدّ الحوافز الضريبية، مثل تخفيض الضرائب أو الإعفاءات، من العوامل الأساسية التي تجذب الشركات إلى المناطق التجارية الحرة. هذه السياسات تسهم في تحسين بيئة الأعمال وزيادة التنافسية.

- **البنية التحتية:** تتطلب المناطق التجارية الحرة بنية تحتية متطورة تشمل النقل والمواصلات والتقنيات الحديثة. توفر هذه البنية التحتية تسهيلات حيوية للتجارة وتعزز من فعالية العمليات التجارية.

2.4.2 العوامل الاجتماعية

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا في تطور المناطق التجارية الحرة، ومنها:

- **التوجهات الثقافية:** تختلف القيم والعادات الثقافية من منطقة لأخرى، وقد تؤثر على كيفية عمل الشركات ومدى تقبل المجتمع للمشاريع التجارية الجديدة. الفهم العميق للثقافة المحلية يمكن أن يسهم في نجاح المشاريع.

- **التعليم والتدريب:** مستوى التعليم والتدريب المهني يؤثران على جودة القوى العاملة. المناطق التي تتمتع بقوى عاملة مؤهلة وجاهزة لتلبية احتياجات السوق لديها فرص أكبر للنجاح.

- **الدعم المجتمعي:** يعتبر الدعم المجتمعي للمشاريع التجارية عنصرًا أساسيًا في نجاح المناطق التجارية الحرة، كلما كان المجتمع المحلي مؤيدًا لهذه المشاريع، زادت فرص نجاحها واستمراريتها.

- **التغيرات الاجتماعية:** تأثير التغيرات الاجتماعية مثل زيادة الوعي البيئي وحقوق العمال يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في كيفية إدارة المناطق التجارية الحرة، مما يستدعي تكيفًا مع هذه التغيرات.

3.4.2 العوامل البيئية

تشمل التأثيرات البيئية والإدارة عدة جوانب مهمة (Jiang, 2012):

- **التأثيرات البيئية المحتملة:** يمكن أن تؤدي الأنشطة التجارية والصناعية في المناطق الحرة إلى تلوث الهواء والماء وازدياد النفايات. يجب أن تكون هناك تقييمات بيئية منتظمة لمعالجة هذه القضايا.

- **إدارة الموارد الطبيعية:** من الضروري وضع استراتيجيات لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. يتطلب ذلك استخدام تقنيات فعالة في استهلاك الموارد وتطوير حلول مبتكرة للحفاظ على البيئة.

- **التشريعات البيئية:** تحتاج المناطق التجارية الحرة إلى تطبيق قوانين وتشريعات بيئية صارمة لضمان تقليل التأثيرات السلبية على البيئة. الالتزام بهذه القوانين يعزز من استدامة المشاريع ويجذب الاستثمارات.

- **التقنيات المستدامة:** تشجيع استخدام تقنيات صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة يمكن أن يساهم في تقليل الأثر البيئي للمشاريع التجارية، مما يعزز من سمعة المنطقة.

5.2 أهمية وأثر منطقة التجارية الحرة

1. على المستوى الدولي

1.5.2 تحفيز وتعزيز التجارة العالمية

تسهم المناطق التجارية الحرة بشكل كبير في تحفيز التجارة العالمية من خلال تقليل العوائق الجمركية والضريبية، حيث تتمتع السلع والخدمات المنتجة داخل هذه المناطق بمزايا وتسهيلات تجعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية,وفيما يلي شرح مفصل لأهمية هذه المناطق في تعزيز التجارة العالمي(Sahoo, 2010) :

1. **إزالة أو تقليل الرسوم الجمركية:**

- توفر المناطق الحرة بيئة تجارية تسمح للمنتجات بالمرور أو التصنيع دون فرض الرسوم الجمركية التقليدية. هذا الإعفاء يسهل دخول السلع إلى الأسواق العالمية بتكلفة أقل، مما يزيد من جاذبيتها ويعزز قدرة الشركات على المنافسة دوليًا.

- يساهم هذا في تعزيز التدفق الحر للسلع بين الدول، ويقلل من التكاليف التجارية المرتبطة بالضرائب، مما يجعل المنتجات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية .

2. **تسهيل عمليات الإنتاج والتصنيع العالمي :**

- تسمح المناطق التجارية الحرة بتوفير المواد الخام اللازمة للتصنيع دون فرض ضرائب عليها، مما يتيح للشركات العالمية تجميع أو تصنيع السلع بتكاليف منخفضة، وإعادة تصديرها بسرعة إلى مختلف الأسواق.
- هذا يسهم في دعم سلاسل التوريد العالمية، حيث يمكن للشركات نقل المواد بسهولة داخل وخارج هذه المناطق لتلبية الطلب العالمي.

3. **تشجيع التبادل التجاري متعدد الجنسيات:**

- نظرًا للإعفاءات الجمركية والحوافز الاستثمارية، تشجع المناطق الحرة الشركات متعددة الجنسيات على توسيع أنشطتها التجارية. هذا يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول، ويساهم في خلق علاقات اقتصادية أكثر تشابكًا بين مختلف الأسواق.

- المناطق الحرة تصبح نقطة جذب للشركات العالمية، مما يسهم في تعزيز التجارة بين الشركات التي تتخذ من هذه المناطق قاعدة لأعمالها.

4. **دعم النمو الاقتصادي للدول النامية:**

- بالنسبة للدول النامية، تعد المناطق التجارية الحرة وسيلة فعالة لدمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز صادراتها وزيادة وصولها إلى الأسواق الدولية.

- توفر هذه المناطق منصة تنافسية تمكن الدول النامية من تقديم منتجات بأسعار تنافسية عالميًا، مما يسهم في تقليص الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة.

2.5.2 جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أحد الأهداف الأساسية للمناطق التجارية الحرة، حيث تسعى هذه المناطق إلى تقديم بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب من خلال عدة وسائل تشجيعية وميزات اقتصادية، وتكون لهذه الاستثمارات المباشرة تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي والدولي.

- من اهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في المناطق التجارية الحرة مايلي (Alfaro, 2014):

1. **الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية:** توفر المناطق التجارية الحرة مزايا ضريبية متنوعة، مثل إعفاء الشركات من الضرائب لفترات زمنية محددة أو خفض معدلات الضرائب بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعفاء المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية، مما يشجع الشركات على الاستثمار في هذه المناطق بتكلفة منخفضة، ما يدعم جاذبية المناطق الحرة مقارنة بالمناطق الأخرى داخل البلد .

2. **المرونة في القوانين والتشريعات:** تتسم المناطق الحرة بإطار تنظيمي مرن يوفر تسهيلات للشركات الأجنبية، مثل إمكانية تملك الشركة بنسبة 100%، مما يزيد من ثقة المستثمرين ويحفزهم على تأسيس أو نقل مشاريعهم إليها. هذه المرونة تقلل من التعقيدات القانونية والإدارية وتضمن للمستثمرين سهولة الدخول والخروج من السوق.

3. **البنية التحتية المتطورة:** توفر العديد من المناطق الحرة بنية تحتية متقدمة تشمل شبكات نقل واتصالات متطورة، مستودعات، وخدمات لوجستية مميزة. هذه البنية التحتية تعزز من فعالية وكفاءة عمليات الشركات وتخفض من تكاليف الإنتاج والتوزيع، مما يشجع المستثمرين الأجانب على اختيار المناطق الحرة كمواقع لعملياتهم.

4. **الوصول إلى الأسواق الدولية:** غالبًا ما تقع المناطق الحرة بالقرب من الموانئ البحرية والمطارات الدولية، مما يسهل على الشركات الوصول إلى الأسواق العالمية بتكاليف أقل وبسرعة أكبر. هذا الموقع الاستراتيجي يعزز قدرة الشركات على إدارة سلاسل التوريد والتصدير إلى مختلف الدول دون الحواجز الجمركية التقليدية .

5. **العمالة المتاحة والتكاليف المنخفضة:** توفر المناطق الحرة فرص عمل للشباب وتدفع إلى تأهيل القوى العاملة المحلية، مما يتيح للشركات الأجنبية إمكانية الحصول على يد عاملة مدربة ومؤهلة بتكاليف تنافسية. هذا الأمر يشجع الشركات على توسيع استثماراتها، حيث تصبح قادرة على تخفيض تكاليف التشغيل مع الحفاظ على كفاءة عملياتها.

- **الآثار الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر المناطق الحرة**

1. **تحسين النمو الاقتصادي:** تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الأنشطة الإنتاجية والتجارية، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي عبر خلق وظائف وتحقيق إيرادات جديدة(Bende, 2002).
2. **نقل التكنولوجيا والمعرفة:** تعمل الشركات الأجنبية التي تستثمر في المناطق الحرة على إدخال تقنيات إنتاجية وإدارية متطورة، مما يؤدي إلى نقل المعرفة والخبرات للسكان المحليين، ويساهم في تطوير الصناعات المحلية ورفع الكفاءة التكنولوجية(Bende, 2002).
3. **تعزيز القدرة التنافسية:** بفضل وجود شركات أجنبية تتمتع بقدرات كبيرة، تصبح الشركات المحلية قادرة على الاستفادة من هذه الخبرات، وبالتالي تطوير قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية(Bende, 2002).
4. **تنمية القطاعات المرتبطة:** يؤدي وجود شركات دولية في المناطق الحرة إلى تعزيز سلاسل التوريد المحلية، حيث تستفيد الشركات المحلية التي توفر المواد الخام أو الخدمات اللوجستية من زيادة الطلب، ما يخلق روابط اقتصادية متكاملة تعزز النمو في مختلف القطاعات (Bende, 2002).

3.5.2 زيادة التنافسية الدولية

زيادة التنافسية الدولية هي واحدة من الفوائد الرئيسة التي تحققها المناطق التجارية الحرة، إذ تهدف هذه المناطق إلى تمكين الشركات المحلية والعالمية من تحسين قدرتها التنافسية عبر تقديم ميزات تجعلها أكثر جاذبية في الأسواق الدولية. وفيما يلي شرح مفصل لكيفية تحقيق المناطق التجارية الحرة لهذا الهدف (Zhang & Felmingham, 2001):

- **العوامل التي تعزز التنافسية الدولية عبر المناطق التجارية الحرة**

1. **خفض تكاليف الإنتاج:** المناطق التجارية الحرة تُعفي الشركات من الرسوم الجمركية على المواد الخام والمعدات اللازمة للتصنيع. هذه الإعفاءات تجعل تكلفة الإنتاج أقل، مما يُمكّن الشركات من إنتاج السلع بتكاليف منافسة، وبالتالي تستطيع هذه السلع الدخول إلى الأسواق الدولية بأسعار أقل مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى.
2. **تحسين جودة المنتجات:** في المناطق الحرة، تتمتع الشركات ببيئة عمل تسمح باستخدام تقنيات إنتاجية حديثة ومعايير جودة عالمية بفضل انخفاض تكاليف التشغيل. هذا الأمر يتيح للشركات الاستثمار في الجودة، حيث تستطيع التركيز على رفع مستوى منتجاتها لتتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية، مما يزيد من جاذبية السلع ويعزز من سمعة المنتجات التي تُصدرها الدول.
3. **التسريع في العمليات اللوجستية:** غالبًا ما تقع المناطق الحرة في مواقع استراتيجية، بالقرب من الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، مما يقلل من وقت وكلفة نقل البضائع. هذه الميزات اللوجستية تتيح للشركات توفير منتجاتها بسرعة وكفاءة للأسواق العالمية، مما يعزز قدرتها التنافسية، ويجعلها أكثر قدرة على تلبية الطلبات الدولية بسرعة.
4. **الإعفاءات الضريبية والتحفيزات المالية:** تقدم المناطق الحرة إعفاءات ضريبية متعددة أو تخفيضات ضريبية ملحوظة للشركات العاملة فيها. هذه التخفيضات تعني أن الشركات قادرة على إعادة استثمار جزء أكبر من أرباحها في تطوير منتجاتها وتحسين عملياتها، مما يجعلها أكثر قدرة على التنافس عالميًا، نظرًا لأنها تستطيع تقديم منتجات بتكلفة أقل وجودة أعلى.
5. **التوسع في الأسواق الدولية:** تُمكّن المناطق الحرة الشركات من تصنيع منتجات بتكاليف أقل، ما يتيح لها التوسع في أسواق جديدة أو زيادة حصتها في الأسواق الدولية القائمة. إذ تصبح الشركات قادرة على تقديم أسعار تنافسية، مما يعزز قدرتها على دخول أسواق متنوعة وتحقيق المزيد من الانتشار على المستوى العالمي.
6. **تعزيز الابتكار والتطوير:** توفر المناطق الحرة بيئة محفزة للابتكار عبر وجود تجمعات من الشركات في نفس القطاع .(clusters) يساعد هذا التجمع على تبادل الأفكار والتقنيات بين الشركات المتنافسة والتكميلية، مما يشجع على التطوير المستمر وتحسين المنتجات والخدمات، ما يعزز القدرة التنافسية للشركات في السوق العالمي.

- **من اهم الأثر الإيجابي للتنافسية الدولية التي تعززها المناطق التجارية الحرة**(Warr, 2000):

1. **زيادة الصادرات الوطنية:** عندما تتمكن الشركات من إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، يرتفع حجم الصادرات الوطنية. وهذا بدوره يرفع من سمعة الدولة في الأسواق العالمية ويجعل منتجاتها مرغوبة بشكل أكبر.
2. **تعزيز مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي:** تمكن المناطق الحرة الدول من أن تصبح مراكز تجارية وإنتاجية هامة، مما يعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي ويجذب شركات كبرى للاستثمار فيها، ما يُحسّن من تصنيفها ضمن الوجهات التجارية الهامة.
3. **تحقيق النمو الاقتصادي:** التنافسية الدولية المتزايدة تُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، حيث إن التوسع في الأسواق الدولية يزيد من تدفقات العملة الأجنبية ويعزز من دخل الشركات المحلية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.
4. **تحسين الميزان التجاري:** بفضل القدرة التنافسية العالية للشركات العاملة في المناطق الحرة، يزيد حجم الصادرات ويقل الاعتماد على الواردات، مما يساعد في تحسين الميزان التجاري للدولة ويخفف من العجز التجاري

2. على المستوى الاقليمي

4.5.2 تعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية

تساهم المناطق التجارية الحرة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول في نفس المنطقة,هذا يسهل التجارة البينية ويعزز من التعاون الإقليمي في مجالات مختلفة.

- **من العوامل التي تساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية عبر المناطق التجارية الحرة** (World Bank 2021):

1. **توسيع نطاق التعاون التجاري بين الدول المجاورة:** تتيح المناطق الحرة للدول المجاورة إقامة مشاريع مشتركة وتسهيل تدفق السلع والخدمات فيما بينها بدون قيود جمركية، ما يخلق روابط اقتصادية قوية ويعزز من الشراكة بين الدول.

2. **تشجيع الاستثمار الإقليمي:** توفر المناطق الحرة بيئة استثمارية جذابة تسهم في جذب رؤوس الأموال من الدول المجاورة، حيث يرى المستثمرون الإقليميون في هذه المناطق فرصًا مواتية لتوسيع أعمالهم والوصول إلى أسواق أوسع ضمن الإقليم ذاته.
3. **الارتباط بسلاسل التوريد الإقليمية:** تشجع المناطق الحرة الشركات على الدخول في شراكات إنتاجية وتوزيعية مع شركات أخرى في الدول المجاورة، ما يعزز التكامل الصناعي بين الدول ويدعم تكوين سلاسل توريد إقليمية قوية قادرة على تلبية الطلب المحلي والإقليمي بكفاءة أعلى.
4. **تعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية:** تحتاج المناطق الحرة إلى تطوير بنية تحتية متقدمة، وهذا يشجع الدول المتجاورة على التعاون في مشاريع بنية تحتية مشتركة، مثل شبكات النقل والطاقة، مما يسهم في ربط المناطق الحرة بالدول المجاورة وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال البنية التحتية.
5. **تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي:** يمكن أن تشكل المناطق الحرة خطوة نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث تتيح للدول المجاورة التعاون بشكل أكبر في إطار سياسة اقتصادية موحدة، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويجعل الإقليم أكثر جذبًا للاستثمارات الخارجية.
6. **التقليل من التحديات الجمركية والتنظيمية:** يسهم التعاون في المناطق الحرة في خفض الحواجز الجمركية والتنظيمية بين الدول المجاورة، مما يُسهل مرور البضائع والأفراد ويزيد من حجم التبادل التجاري الإقليمي.

- **من الأثر الإيجابي لتعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية من خلال المناطق التجارية الحرة** (Lisandra Flach 2021):

1. **دعم التكامل الصناعي والإنتاجي:** يشجع التعاون الإقليمي عبر المناطق الحرة الدول على توزيع عمليات الإنتاج حسب المزايا النسبية لكل دولة، مما يعزز من فعالية وكفاءة سلاسل التوريد ويزيد من إنتاجية الشركات.
2. **زيادة حجم التجارة البينية:** يسهم خفض الحواجز الجمركية وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول المتجاورة في رفع مستوى التجارة البينية، مما يجعل الإقليم أكثر استقلالية اقتصاديًا ويخفف من الاعتماد على الواردات من خارج الإقليم.
3. **خلق فرص عمل إقليمية:** يؤدي تعزيز التعاون الإقليمي إلى زيادة الاستثمار في المشاريع المشتركة، مما يتيح فرص عمل جديدة في الإقليم ككل ويعزز من تنمية الموارد البشرية.

4. **دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي:** يعزز التعاون الاقتصادي بين الدول المجاورة من الاستقرار الإقليمي، حيث تصبح الدول أكثر ترابطًا في مصالحها الاقتصادية، مما يُقلل من التوترات السياسية ويعزز من السلام والاستقرار.

5.5.2 تطوير البنية التحتية الإقليمية

تؤدي إقامة المناطق التجارية الحرة إلى تحسين البنية التحتية في الدول الإقليمية من خلال استثمارات جديدة في النقل، والخدمات اللوجستية، والاتصالات. هذا يسهل حركة البضائع والأفراد,توضيح لكيفية تأثير المناطق التجارية الحرة على تطوير البنية التحتية الإقليمية فيما يلي (Maria ,2022)

1 . تعزيز النقل والاتصالات

تسهم المناطق الحرة في تحسين شبكات النقل، بما في ذلك الطرق السريعة والسكك الحديدية، مما يسهل التنقل بين الدول المجاورة. كما يتم تعزيز تكنولوجيا الاتصالات لضمان سرعة تبادل المعلومات بين الشركات والمستثمرين، مما يسهم في تسريع اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2 . تطوير البنية التحتية للطاقة

تعتبر الطاقة أحد العناصر الأساسية لتشغيل المناطق التجارية الحرة. يتم استثمار الأموال في تطوير مصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة التقليدية، مما يسهم في ضمان توفر الطاقة اللازمة للعمليات الإنتاجية والتجارية.

3 . توسيع خدمات الاتصالات

تساعد المناطق التجارية الحرة في تحسين خدمات الاتصالات، مما يسهم في دعم الأعمال التجارية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية. هذه التحسينات في الاتصالات تتيح للشركات في المناطق الحرة الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق عملياتها.

4 . تحسين البنية التحتية الرقمية

تعتبر البنية التحتية الرقمية من العناصر الأساسية لدعم التجارة الحديثة. تساهم المناطق التجارية الحرة في تعزيز الشبكات الرقمية وتوفير الإنترنت عالي السرعة، مما يسهم في تحسين التواصل بين الشركات ويسهل التجارة الإلكترونية.

5 . دعم المشاريع المشتركة

تشجع المناطق الحرة على إقامة مشاريع مشتركة بين الدول الإقليمية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتوسيع نطاق التعاون في تطوير البنية التحتية. يمكن أن تشمل هذه المشاريع إنشاء مناطق صناعية جديدة أو مراكز لوجستية متكاملة.

6 . استثمار في مشاريع البنية التحتية

تسهم المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في تطوير مشاريع البنية التحتية. تعتبر هذه المشاريع محركًا للنمو الاقتصادي وتعزز من فرص العمل في المنطقة.

7 . التعاون الإقليمي

تتيح المناطق الحرة للدول المجاورة التعاون في تطوير مشاريع البنية التحتية، مما يسهم في تقليل التكاليف وتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة. هذا التعاون الإقليمي يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

- **من الآثار الإيجابية لتطوير البنية التحتية الإقليمية مايلي** (Maria ,2022) :

1. **زيادة الكفاءة الإنتاجية:** تسهم البنية التحتية المتطورة في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للشركات، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.
2. **تحسين جودة الحياة:** ينعكس تطوير البنية التحتية على جودة الحياة للسكان المحليين، حيث يتم تحسين خدمات النقل، الطاقة، والاتصالات، مما يسهم في تحسين ظروف العمل والمعيشة .
3. **تعزيز الاستدامة:** من خلال الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والمستدامة، يمكن للدول أن تحقق فوائد بيئية واقتصادية طويلة الأمد.

4. **دعم التكامل الاقتصادي:** يسهم تحسين البنية التحتية في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المجاورة، مما يزيد من حجم التجارة ويعزز من الاستقرار الإقليمي.

6.5.2 زيادة فرص العمل

تعتبر المناطق التجارية الحرة من الأدوات الفعالة التي تسهم في زيادة فرص العمل في الاقتصاد المحلي والإقليمي, يتم ذلك من خلال عدة آليات وأبعاد تتعلق بالتوظيف والتوظيف المتعددو فيما يلي توضيح لكيفية تأثير المناطق التجارية الحرة على زيادة فرص العمل(Singh& Sharma, 2020) :

- **كيف تسهم المناطق التجارية الحرة في زيادة فرص العمل؟**

1 . جذب الاستثمارات والشركات الأجنبية:

- المناطق الحرة تُقدم عادةً مزايا اقتصادية وتشريعية مثل الإعفاءات الجمركية، والإعفاءات الضريبية، وخفض تكاليف العمليات التجارية، مما يجعلها وجهة مغرية للاستثمارات الأجنبية.
- هذه الاستثمارات غالباً تتطلب توظيف عمالة محلية، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة، ويعزز من تنوع الوظائف المتاحة في السوق المحلي.

2 . إنشاء صناعات جديدة ومتنوعة:

- تستقطب المناطق الحرة شركات من قطاعات متعددة (مثل الصناعة التحويلية، التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية) مما يخلق تنوعًا في أنواع الوظائف التي تتوفر.
- هذا التنوع يمكن أن يشمل وظائف تتطلب مهارات منخفضة مثل العمالة العامة، وكذلك وظائف تتطلب مهارات متخصصة مثل الهندسة والإدارة.

3 . تطوير المهارات والكفاءات:

- تُلزم بعض المناطق الحرة الشركات بتدريب وتأهيل العمالة المحلية، مما يسهم في تطوير المهارات والكفاءات المحلية.

- هذا التطوير يجعل القوى العاملة المحلية أكثر تنافسية، ويعزز من فرص حصولهم على وظائف أفضل مستقبلًا.

4 . دعم قطاع الخدمات المحلي:

- بجانب الوظائف المباشرة التي توفرها الشركات داخل المنطقة الحرة، يُحفز تواجدها قطاعات أخرى مثل النقل، المطاعم، السكن، التعليم، والرعاية الصحية، مما يخلق مزيدًا من فرص العمل غير المباشرة في المناطق المحيطة.

5 . تشجيع ريادة الأعمال المحلية:

- المناطق الحرة قد توفر بيئة ملائمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتيح لأصحاب المشاريع المحليين فرص تقديم خدماتهم للشركات الكبيرة، سواء كان ذلك في التوريد، الصيانة، أو الخدمات اللوجستية.
- يؤدي ذلك إلى خلق وظائف إضافية لأصحاب المشاريع والعاملين في هذه القطاعات.

6.2 عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة

من عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة ما يلي (Al-Zu'bi, 2018) :

1. البنية التحتية الأساسية

- شبكات الطرق: توفير طرق وصول جيدة إلى المنطقة الحرة لسهولة نقل البضائع والأفراد.
- الموانئ والنقل البحري: في حال كانت قريبة من الساحل، أو الربط مع الموانئ البرية.
- الاتصالات: شبكة اتصالات متقدمة تسهل التواصل المحلي والدولي.
- إمدادات الطاقة: توفير الكهرباء والمياه والوقود لضمان استدامة العمل.
- الخدمات اللوجستية: مستودعات ومرافق تخزين مخصصة ووسائل نقل لوجستية.

2. الأنشطة التجارية والصناعية

- الصناعة التحويلية: مصانع لتجميع وتصنيع المنتجات بهدف التصدير.
- التجارة والتوزيع: مراكز لتوزيع المنتجات داخليًا وخارجيًا.
- الخدمات المالية والمصرفية: مكاتب للبنوك وشركات الصرافة لتسهيل المعاملات المالية.

3. مراكز خدمات لوجستية وجمركية

- التخليص الجمركي: توفير خدمات الجمارك لتسهيل عملية دخول وخروج البضائع.
- التخزين والتبريد: مستودعات مخصصة للبضائع، بما في ذلك غرف تبريد للبضائع القابلة للتلف.
- الشحن والنقل: شركات متخصصة في شحن البضائع ونقلها إلى وجهاتها.

4. التسهيلات الاستثمارية

- إعفاءات ضريبية وجمركية: إعفاءات لجذب المستثمرين وتخفيف الأعباء المالية.
- إجراءات بسيطة وسريعة: تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية لبدء الأعمال.
- التشريعات: قوانين مرنة لحماية المستثمرين وضمان بيئة عمل آمنة.

5. مرافق الخدمات العامة

- المكاتب الإدارية: مكاتب حكومية لدعم وتسيير الأعمال، مثل مكاتب وزارة الاقتصاد والتجارة.
- مراكز التدريب: توفير برامج تدريبية للعاملين لتطوير مهاراتهم.
- خدمات صحية وإسعافية: مراكز طبية لخدمة العاملين والزوار.
- الإسكان: مرافق إسكانية للموظفين لتسهيل إقامتهم بالقرب من أماكن عملهم.

6. التكنولوجيا والبنية الرقمية

- الأمن السيبراني: أنظمة حماية للمعلومات والبيانات التجارية.
- الرقمنة والتشغيل الآلي: استخدام التكنولوجيا لتسهيل العمل، مثل أنظمة تتبع الشحنات.
- البنية الرقمية: شبكات الإنترنت وأنظمة الدفع الرقمي لدعم العمليات التجارية .

7. الأمن والحماية

- أنظمة مراقبة: كاميرات مراقبة وحواجز لضمان الأمان داخل المنطقة.
- الحماية من الحرائق: أنظمة إطفاء ونقاط إخلاء في حالات الطوارئ .

8. المساحات التجارية والتجزئة

- مراكز تسوق ومعارض: لعرض المنتجات وتسويقها محليًا ودوليًا.
- مرافق ترفيهية: لتوفير بيئة مريحة للزوار والمستثمرين، مثل المطاعم والمقاهي.

9. التسويق والعلاقات الدولية

- الترويج الاستثماري: حملات تسويق لجذب مستثمرين وشركات متعددة الجنسيات.
- العلاقات الدولية: بناء شراكات وعلاقات مع دول أخرى لتسهيل التبادل التجاري.

10. الإدارة والتخطيط البيئي

- الحفاظ على البيئة: مراعاة المعايير البيئية في التخطيط والبناء.
- إدارة النفايات: أنظمة لإدارة المخلفات وتدويرها للحفاظ على الاستدامة.

7.2 كيفية التخطيط لمنطقة التجارية الحرة

لتخطيط منطقة تجارية حرة في فلسطين، يمكن اتباع خطوات منهجية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني وتساهم في تعزيز النمو التجاري. فيما يلي خمس خطوات رئيسية لتحقيق هذا الهدف (Ahmed & Quayyum, 2020) :

1. اختيار الموقع الاستراتيجي وتطوير البنية التحتية

- ختيار الموقع: ينبغي أن يكون الموقع قريبًا من نقاط الاتصال الإقليمية مثل المعابر الحدودية، لضمان سهولة تدفق البضائع.

- تطوير البنية التحتية: إنشاء شبكات طرق، موانئ جافة، مستودعات، ومحطات لتوليد الطاقة لضمان توفر البنية التحتية الأساسية المطلوبة.

2. تحديد الأهداف والأولويات الاقتصادية

- تحديد القطاعات المستهدفة: التركيز على الصناعات التي تناسب السوق الفلسطيني وتدعم الصادرات، مثل الصناعات التحويلية والزراعية.
- وضع أهداف اقتصادية: زيادة الصادرات، خلق فرص عمل، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

3. تصميم التشريعات وتقديم الحوافز الاستثمارية

- التشريعات: وضع قوانين مرنة تشمل تسهيلات جمركية وضريبية، إجراءات بسيطة لتسجيل الشركات، وحماية حقوق المستثمرين.
- الحوافز: تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية للمستثمرين لتشجيع الاستثمار المحلي والدولي.

4. بناء شراكات دولية وتسويق المنطقة

- التسويق الدولي: إطلاق حملات لجذب المستثمرين الدوليين وتعريفهم بفرص الاستثمار في المنطقة الحرة.
- الشراكات: بناء علاقات تعاون مع دول ومنظمات دولية لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري.

5. إدارة الاستدامة ومتابعة الأداء

- الاستدامة: تطوير سياسات بيئية تضمن إدارة الموارد بكفاءة، مثل إدارة المخلفات وترشيد استهلاك الطاقة.
- متابعة الأداء: وضع مؤشرات لقياس النجاح مثل زيادة الصادرات، نسبة الإشغال في المنطقة، وخلق فرص العمل، مع إجراء مراجعات دورية للتحسين.

الفصل الثالث: الحالات الدراسية

3.1 تمهيد

تعد المناطق التجارية الحرة أدوات رئيسية لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية. على المستوى العالمي، تعتبر منطقة كولون في هونغ كونغ مركزًا حيويًا بفضل موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتطورة. إقليميًا، تعد منطقة جبل علي في دبي نموذجًا رائدًا بفضل قربها من الميناء والإعفاءات الضريبية. محليًا، تبرز منطقة حيفا التجارية الحرة بتقديم تسهيلات للشركات عبر الإعفاءات الضريبية والجمركية، مع تركيزها على الصناعات التصديرية والخدمات اللوجستية لدعم الاقتصاد المحلي.

2.3. الحالة الدراسية العالمية : المنطقة التجارية الحرة كولون، هونغ كونغ

1.2.3 . ملخص عن الحالة الدراسية

تُعد هونغ كونغ نموذجًا تجاريًا متميزًا بفضل موقعها الاستراتيجي، بنيتها التحتية المتطورة، وبيئتها الجاذبة للاستثمار، مع دعم الابتكار والتنمية المستدامة، مما يعزز مكانتها كمركز رئيسي للتجارة والاستثمار فيما يلي شرح توضيحي (HKTDC, 2023).

1 .الموقع الجغرافي:

تقع منطقة كولون في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء هونغ كونغ، مما يتيح سهولة الوصول إلى الأسواق الآسيوية والعالمية، قريبة من المطار الدولي ومتصلة بشبكة مواصلات متطورة.

خريطة 1 موقع المنطقة التجارية الحرة في كولون هونغ كونغ

المصدر : (britannica2016)

2. البنية التحتية المتقدمة

- مستودعات ومخازن ضخمة مجهزة لتخزين السلع بشكل آمن.
- مرافق لوجستية متقدمة، تشمل أنظمة إدارة السلع، الموانئ، ومراكز النقل البري والبحري.
- مناطق مخصصة للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية.

الموانئ العالمية:

- ميناء هونغ كونغ يُعد من أكثر الموانئ كفاءةً في العالم، ويوفر خدمات لوجستية متكاملة مثل التخزين والتوزيع.
- هذا الميناء يلعب دورًا رئيسيًا في تسهيل التجارة بين الشرق والغرب.

المطارات الدولية:

- مطار هونغ كونغ الدولي هو واحد من أكثر المطارات ازدحامًا في العالم للشحن الجوي، مما يعزز دور المدينة كمركز لوجستي رئيسي.

الشبكات الرقمية والتكنولوجية:

- هونغ كونغ تُعد مركزًا للتكنولوجيا المتقدمة، حيث توفر بنية تحتية رقمية لدعم الأعمال التجارية والابتكار.

3 .جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- هونغ كونغ تقدم بيئة مستقرة للمستثمرين الدوليين بفضل قوانينها الواضحة وغياب البيروقراطية المعقدة.
- التشريعات التي تحمي الملكية الفكرية وحقوق المستثمرين تعزز الثقة.
- الشركات الأجنبية تستطيع الاستفادة من هونغ كونغ كبوابة لدخول السوق الصيني الضخم.

4 .الابتكار والتنمية المستدامة

- هونغ كونغ تستثمر بشكل كبير في الابتكار من خلال دعم الشركات الناشئة والمبادرات التكنولوجية.
- المنطقة تُشجع على استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة، مثل الأنظمة الذكية لإدارة الموانئ والخدمات اللوجستية.

- بالإضافة إلى ذلك، تُدعم هونغ كونغ مشاريع التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة وتقليل الأثر البيئي للنشاط التجاري.

5 .نموذج اقتصادي عالمي

- هونغ كونغ تُعتبر نموذجًا لمناطق التجارة الحرة التي تجمع بين الموقع الجغرافي المتميز والسياسات الاقتصادية الليبرالية والبنية التحتية الحديثة.
- نجاحها يُظهر أهمية تهيئة بيئة مرنة ومتطورة لجذب الاستثمار وتحفيز التجارة، مما يجعلها وجهة مفضلة للشركات الدولية.

2.2.3 . اسباب و اهداف الحالة الدراسية

بعض اسباب الحالة الدراسية في كولون، هونغ كونغ مايلي (HKTDC, 2023)

- **تعزيز التجارة الدولية:** تسهيل حركة البضائع والخدمات عبر إزالة التعقيدات الجمركية وتقديم خدمات لوجستية متطورة وبنية تحتية رقمية لدعم التجارة الإلكترونية.
  النتيجة: زيادة حجم الصادرات والواردات وربط الأسواق العالمية بفعالية.
- **جذب الاستثمارات الأجنبية:** تقديم بيئة اقتصادية مستقرة بنظام ضريبي منخفض وحماية الملكية الفكرية مع حوافز استثمارية.
  النتيجة: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، شراكات اقتصادية جديدة، وفرص عمل موسعة.
- **دعم النمو الاقتصادي:** رفع الناتج المحلي الإجمالي عبر خلق فرص عمل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في التصنيع والخدمات المالية، مع تحسين الكفاءة عبر التقنيات الحديثة.
  النتيجة: تحقيق نمو اقتصادي قوي وتقوية الاقتصاد المحلي.
- **تعزيز الابتكار التكنولوجي:** دعم الشركات الناشئة عبر مراكز الابتكار، ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز العمليات التجارية.
  النتيجة: زيادة إنتاجية الأعمال وترسيخ مكانة هونغ كونغ كمركز عالمي للابتكار.
- **تقليل الحواجز التجارية:** تخفيض الرسوم الجمركية والإجراءات البيروقراطية لتسهيل التجارة.
  النتيجة: تقليل تكاليف العمليات التجارية، جذب المزيد من الشركاء، وزيادة تنافسية الشركات.

3.2.3. عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في كولون ، هونغ كونغ

جدول 1 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في كولون ، هونغ كونغ

المجال	العناصر	التفاصيل
البنية التحتية المتطورة	الموانئ الحديثة	– موانئ متقدمة تدعم التجارة البحرية وتعتبر من بين الأكثر كفاءة. – تسهيلات شحن وتفريغ مجهزة بأحدث التقنيات.
	النقل البري والجوي	–شبكة طرق حديثة تربط كولون بباقي هونغ كونغ والبر الرئيسي للصين. – قرب المنطقة من مطار هونغ كونغ الدولي لتسهيل الشحن الجوي.
	المناطق اللوجستية	–مخازن حديثة مجهزة بتقنيات ذكية لإدارة المخزون. – مرافق لدعم التوزيع المحلي والدولي للبضائع.
النظام المالي والتجاري	التسهيلات المالية	–بنوك دولية ومحلية تقدم خدمات تمويل متطورة. – حرية الوصول إلى العملات الأجنبية بسهولة.
	النظام الضريبي	–ضرائب منخفضة أو معدومة على الأنشطة التجارية. – إعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية والمحلية في مجالات محددة.
	الخدمات المصرفية	– نظام مصرفي قوي يدعم المعاملات التجارية الدولية.
الإطار القانوني والتنظيمي	سياسات التجارة الحرة	–غياب الرسوم الجمركية على معظم السلع والخدمات. – لوائح مرنة تسهّل تأسيس الشركات.
	حماية الملكية الفكرية	– قوانين فعالة لحماية حقوق العلامات التجارية والابتكارات.
	إجراءات جمركية مبسطة	– تقليل التعقيدات في عمليات الاستيراد والتصدير.
القوى العاملة المؤهلة	التنوع الثقافي	– قوى عاملة متعددة الثقافات واللغات للتفاعل مع الأسواق العالمية.
	المهارات العالية	–توفر عمالة ماهرة في التجارة، النقل، والخدمات اللوجستية. – برامج تدريب مستمرة لتحسين كفاءة الموظفين.
التسهيلات الجمركية	إعفاءات	– إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع المستوردة والمصدرة.
	الإجراءات المبسطة	– إجراءات سريعة لدعم حركة التجارة.
المرافق السكنية	السكن التجاري	–أبراج سكنية فاخرة تطل على ميناء هونغ كونغ. – توفر فرصًا سكنية للعاملين في الأنشطة التجارية.

المصدر : (World Trade 2021)

land use

صور 1 توضح استخدامات الاراضي في المنطقة التجارية الحرة في كولون

المصدر :(2017ekeo)

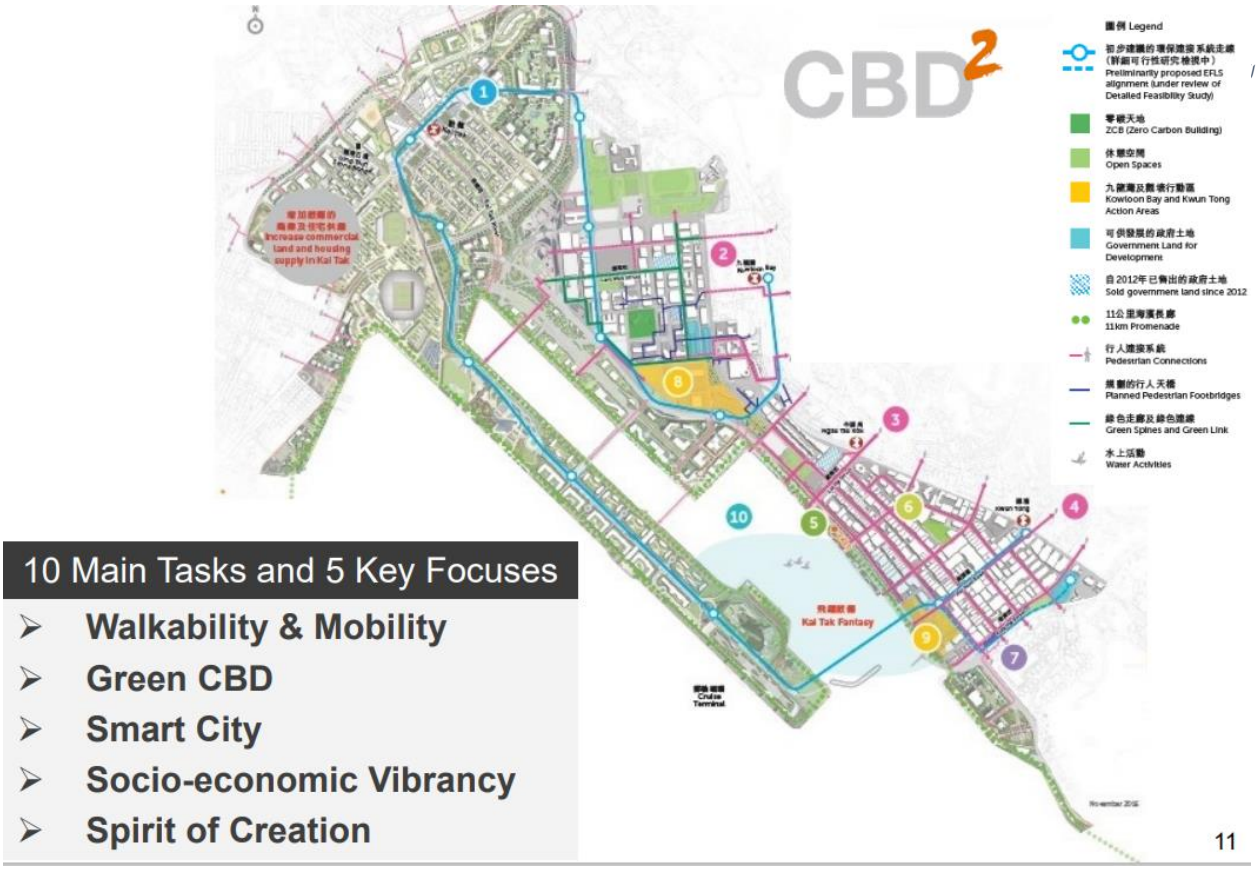

خريطة 2 توضح Master plan للمنطقة التجارية الحرة في كولون

المصدر :(2017ekeo)

4.2.3 مخرجات ونتائج الدراسة

من مخرجات ونتائج دراسة المنطقة التجارية الحرة في كولون ، هونغ كونغ (Acclime 2021)

1. تحقيق نمو اقتصادي مستدام

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي:** تُساهم التجارة الدولية بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهونغ كونغ، حيث تُعد كولون مركزًا مهمًا للنشاط الاقتصادي.
- **القطاعات المرتبطة** مثل النقل، اللوجستيات، والتجارة الإلكترونية تشهد نموًا مستمرًا.
- **تنويع الاقتصاد:** المنطقة تُقلل الاعتماد على قطاعات تقليدية من خلال دعم الابتكار في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

2 .تعزيز القدرة التنافسية العالمية

- مكانة استراتيجية: كولون تعزز مكانة هونغ كونغ كواحدة من أبرز مراكز التجارة والخدمات المالية في العالم.
- التنافسية العالية نتيجة للضرائب المنخفضة، البنية التحتية القوية، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية.
- الوصول للأسواق الدولية: الموقع الجغرافي يجعلها بوابة طبيعية للتجارة بين آسيا وبقية العالم.

3 .زيادة التدفقات الاستثمارية

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الشركات الدولية تنجذب للمنطقة بسبب الإعفاءات الجمركية، اللوائح المرنة، والحوافز الضريبية.
- الاستثمارات تتركز في قطاعات مثل التكنولوجيا، التصنيع المتقدم، والخدمات اللوجستية.
- تعزيز الشراكات التجارية:المنطقة تشجع التعاون بين الشركات المحلية والدولية مما يُعزز من التدفق الاستثماري.

4 .تحسين البنية التحتية

- تطوير المرافق اللوجستية، شبكات النقل، والبنية التحتية الرقمية لدعم التجارة الإلكترونية.
- تطوير المزيد من المستودعات الذكية ومراكز التوزيع المتقدمة لتلبية الطلب المتزايد.

- النقل والتكنولوجيا:تحسين شبكات النقل الداخلي وربطها بالموانئ البحرية والجوية باستخدام أنظمة إدارة ذكية.
- تكامل البنية التحتية الرقمية: دعم التجارة الإلكترونية من خلال إنشاء منصات إلكترونية مبتكرة.

5 .خلق فرص عمل

- تنويع الوظائف: المنطقة تُوفر فرص عمل متنوعة تتراوح بين الوظائف اليدوية في الموانئ والمخازن إلى الوظائف المتخصصة في التكنولوجيا والخدمات المالية.
- دعم تطوير المهارات: المنطقة تُقدم برامج تدريبية للعمالة المحلية لتطوير مهاراتهم وفقًا لاحتياجات السوق العالمية.
- تمكين الشركات الصغيرة: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل إضافية.

6 .دعم التجارة الإلكترونية

- توسيع التجارة الرقمية: تُمكن الشركات المحلية والدولية من استخدام منصات إلكترونية لبيع منتجاتها عالميًا.
- دعم عمليات الدفع الإلكتروني والشحن السريع لتعزيز التجربة التجارية.
- تطوير مراكز البيانات: بناء مراكز بيانات متقدمة لدعم الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية.

7 .زيادة الشراكات الإقليمية والدولية

- تعزيز التعاون التجاري:المنطقة تُساهم في تعزيز العلاقات التجارية مع دول آسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وأوروبا.
- دعم الشراكات ضمن مبادرات مثل "الحزام والطريق" لتحسين الروابط التجارية.
- الاتفاقيات الدولية: دور المنطقة في تطبيق اتفاقيات تجارية تساعد على خفض الحواجز الجمركية وزيادة التدفقات التجارية.

8 .تحسين جودة الحياة

- دعم الاقتصاد المحلي: النمو الاقتصادي الناتج عن المنطقة يدعم مشاريع التنمية الاجتماعية والخدمات العامة.
- التقليل من البطالة: خلق فرص العمل يقلل من معدلات البطالة ويحسن مستويات الدخل.
- تعزيز رفاهية السكان: تحسين الخدمات المجتمعية من خلال الضرائب والإيرادات الناتجة عن الأنشطة التجارية.

3.3 . الحالة الدراسية الاقليمية : المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي

2.3.3 . ملخص عن الحالة الدراسية

- **منطقة التجارة الحرة في جبل علي (JAFZA – Jebel Ali Free Zone)**

منطقة جبل علي الحرة في دبي هي واحدة من أكبر المناطق التجارية الحرة في الشرق الأوسط وأهمها، حيث تمثل منصة حيوية للتجارة العالمية والاستثمار. تأسست في عام 1985، وتقع بالقرب من ميناء جبل علي، وهو واحد من أكبر الموانئ في العالم. تتميز المنطقة بنظام قانوني خاص يعزز من بيئة الأعمال ويوفر تسهيلات للمستثمرين من خلال إعفاءات ضريبية وحوافز تجارية، أصبحت المنطقة مركزًا رئيسيًا للتجارة الدولية والاستثمار، حيث تستقطب الشركات العالمية والمحلية في مختلف القطاعات.

1 .الموقع الجغرافي

تقع منطقة جبل علي الحرة في مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة، بالقرب من ميناء جبل علي، الذي يُعد أحد أكبر الموانئ البحرية في الشرق الأوسط. تتميز المنطقة بموقعها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يجعلها مركزاً لوجستياً وتجارياً عالميًا (connectfz).

خريطة 3 توضح موقع المنطقة التجارية الحرة لجبل علي في دبي

المصدر: (jafza)

2.3.3 . اسباب و اهداف الحالة الدراسية

من اهداف المنطقة التجارية الحرة في جبل علي (محمد علي الحرازي 2008) :

- **توفير بيئة تجارية مرنة تجذب الاستثمارات الأجنبية:** المنطقة الحرة توفر مناخاً تجارياً مرناً مع إعفاءات ضريبية، تسهيلات جمركية، ولوائح مرنة، مما يضمن أن الشركات تستطيع العمل بكفاءة وفعالية دون العديد من القيود الإدارية.

- **تعزيز القدرات اللوجستية والاقتصادية في الإمارات:** المنطقة الحرة تساهم في تحسين البنية التحتية اللوجستية مثل النقل والشحن والتخزين، مما يعزز القدرة الاقتصادية من خلال تسريع حركة البضائع وتوفير خدمات ذات تكلفة منخفضة وسرعة عالية.

- **تنشيط التبادل التجاري بين الإمارات والأسواق العالمية:** من خلال توفير مراكز تجارية حرة، تُعتبر هذه المناطق منصات لتسهيل التبادل التجاري بين الإمارات وبقية دول العالم، حيث يتم التعامل مع البضائع والخدمات بكل مرونة ودون قيود.

- **توفير فرص عمل للمواطنين والمقيمين:** المنطقة الحرة تسهم في خلق فرص عمل متنوعة في مجالات مختلفة مثل التجارة، الخدمات اللوجستية، الاستشارات، والتكنولوجيا، مما يساعد في توفير وظائف للمواطنين وكذلك المقيمين من جميع الجنسيات.

- **تشجيع الشركات العالمية على تأسيس فروع في المنطقة:** توفر المناطق الحرة التسهيلات اللازمة مثل الملكية الكاملة للأجانب والإعفاء من الضرائب على الأرباح، مما يحفز الشركات العالمية على فتح فروع أو مكاتب إقليمية في المنطقة.

- **تحفيز الابتكار وريادة الأعمال:** تشجيع تطوير التكنولوجيا والابتكار من خلال جذب الشركات ذات الأنشطة التكنولوجية.
- **تعزيز مكانة دبي كمركز تجاري عالمي :** جعل دبي نقطة تجمع للتجار والمستثمرين من جميع أنحاء العالم.

3.3.3. عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي

جدول 2 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في جبل علي دبي

العنصر	الوصف
مكونات المنطقة الحرة	3 محطات للحاويات
	منطقة للبضائع العامة
	محطة تخزين مشتقات نفطية
البنية التحتية	– ميناء جبل علي: من أكبر الموانئ عالميًا لدعم حركة التجارة.
	– مرافق لوجستية: تخزين وصناعة متقدمة.
	– شبكة طرق وشبكات نقل متكاملة.
النظام القانوني والتشريعي	– إعفاء ضريبي لمدة تصل إلى 50 عامًا.
	– ملكية 100% للأجانب دون الحاجة لشريك محلي.
الخدمات	– خدمات التعليم، الرعاية الصحية، والمرافق الرياضية لدعم مجتمع الأعمال.
القطاع الصناعي والتجاري	– الصناعات: النقل، التجارة، التصنيع، الإلكترونيات، والطاقة.
التسهيلات الجمركية	– إجراءات استيراد وتصدير مرنة وسريعة.
التسهيلات المالية	– بنوك محلية ودولية تقدم خدمات مالية متكاملة.
التنوع الثقافي والتبادل التجاري	– بيئة متعددة الثقافات تعزز التبادل التجاري العالمي.
مرافق التخزين والتوزيع	– مستودعات مجهزة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.
المرافق اللوجستية	– طرق، موانئ، ومطارات قريبة تسهل حركة البضائع.
المناطق الصناعية	– بنية تحتية للصناعات المختلفة مثل التصنيع والتجميع.
المناطق التجارية والمكاتب	– مناطق مخصصة للمكاتب التجارية والمتاجر.
الأنظمة الضريبية الميسرة	– إعفاءات ضريبية وتخفيضات على الرسوم الجمركية.
المنشآت المالية والمصرفية	– خدمات مصرفية ومالية متكاملة للشركات والمستثمرين.
المرافق السكنية	– مجمعات سكنية مخصصة للعاملين والمدراء التنفيذيين.
الخدمات الحكومية	– تسهيلات حكومية تشمل التسجيل والتراخيص.
الخدمات التقنية والدعم	– مراكز تقنية لدعم الابتكار والتكنولوجيا.

المصدر : (Jebel Ali Free Zone 2023).

land use

صور 2 توضح محتويات منطقة جبل علي (دبي)

المصدر :(dubizzle)

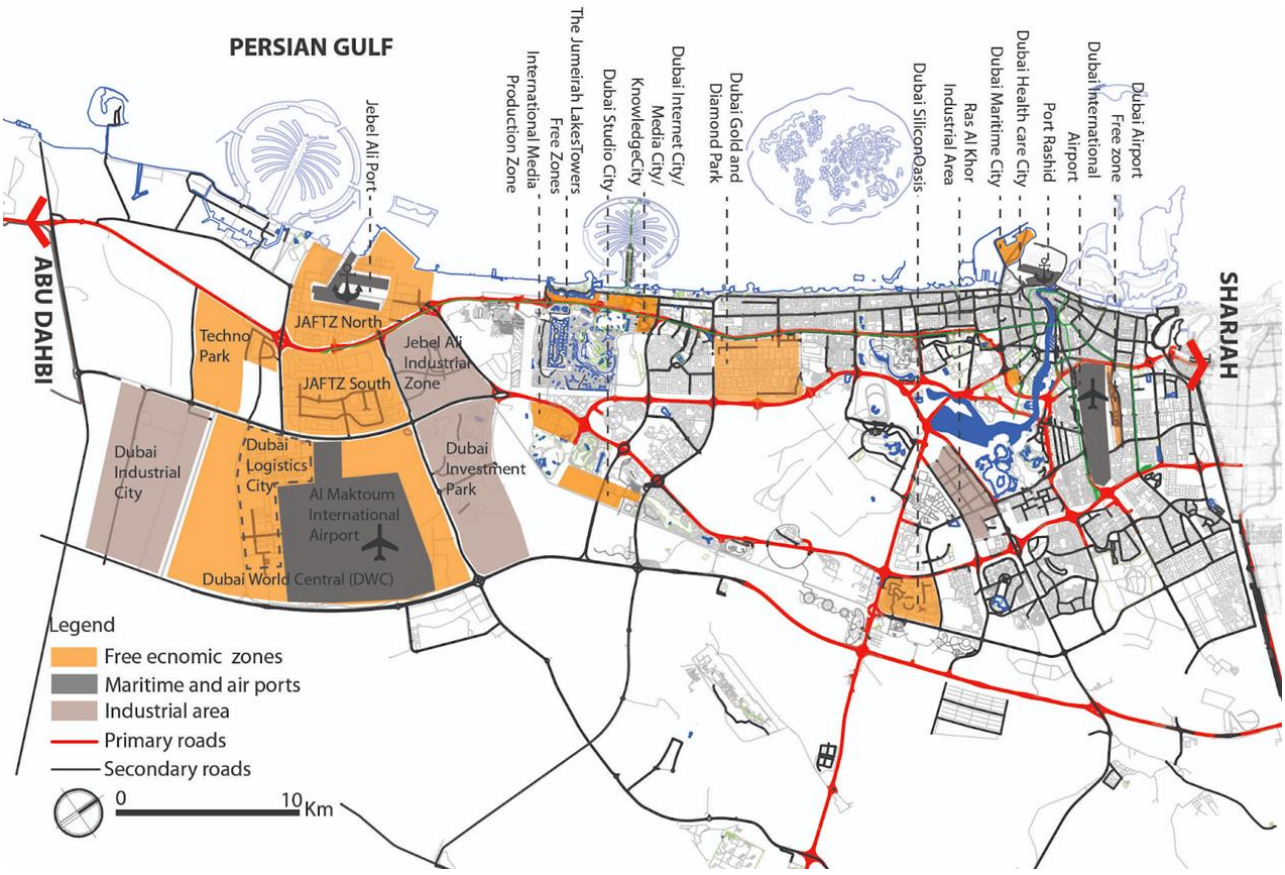

خريطة 4 توضح Master plan للمنطقة التجارية الحرة جبل علي (دبي)

المصدر :(Akhavan 2020)

4.3.3 . مخرجات ونتائج الدراسة.

من مخرجات ونتائج دراسة المنطقة التجارية الحرة جبل علي في دبي (Dubai Trade 2023)

- **نمو اقتصادي:** شهدت المنطقة نمواً ملحوظاً في التجارة والاستثمار، مما أسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي والوطني.
- **زيادة التوظيف:** أسهمت المنطقة في توفير آلاف الوظائف، مما ساعد في تقليص معدل البطالة وزيادة الفرص الاقتصادية.
- **التوسع في الاستثمارات:** استقطبت جبل علي العديد من الشركات العالمية التي أسست فيها مقرات إقليمية ودولية.
- **تحسين البنية التحتية:** تطور الميناء والخدمات اللوجستية بشكل ملحوظ، مما ساعد على تسهيل حركة البضائع وزيادة الكفاءة.
- **دعم التنوع الاقتصادي:** ساعدت المنطقة في تنويع الاقتصاد الإماراتي بعيداً عن الاعتماد على النفط.
- **تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:** أسهمت المنطقة في جذب الشركات التكنولوجية والتقنيات الحديثة، مما ساعد في تعزيز الابتكار وتحفيز التحول الرقمي في الصناعات المختلفة.
- **تحسين قدرة المنافسة العالمية:** بفضل التطورات في البنية التحتية وتسهيلات الاستثمار، أصبحت جبل علي وجهة تجارية قادرة على المنافسة في السوق العالمية.
- **تعزيز العلاقات التجارية الدولية:** أسهمت المنطقة في بناء علاقات تجارية قوية بين الإمارات وبقية دول العالم، مما عزز مكانة دبي

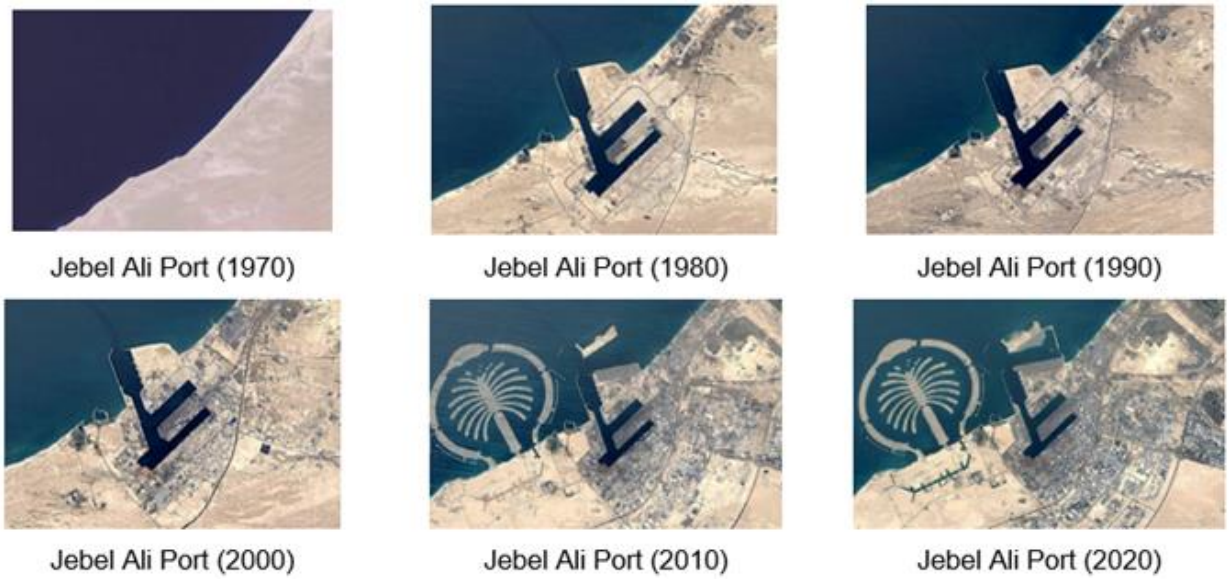

صور 3 توضح تطور المنطقة التجارية الحرة

المصدر :(alg-global)

4.3 . الحالة الدراسية المحلية : المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا:

1.4.3. ملخص عن الحالة الدراسية

الموقع الجغرافي: تقع في ميناء حيفا، وهو أحد أكبر الموانئ في فلسطين، يتيح الموقع الوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط، مما يسهل عمليات التصدير والاستيراد، ويجعلها نقطة محورية في التجارة الدولية.

خريطة 5 توضح مدينة حيفا

المصدر :(wikipedia)

صور 4 توضح ميناء حيفا

المصدر :(noonpost)

منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا تُعد واحدة من أهم المناطق الاقتصادية في فلسطين، تأسست بهدف تعزيز التجارة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، تركز المنطقة على تسهيل حركة البضائع والتجارة بين فلسطين ودول أخرى من خلال تقديم تسهيلات لوجستية وتجارية مبتكرة. (Wikipedia).

تشمل الأنشطة الرئيسية في المنطقة:

النقل: تسهيل حركة البضائع عبر البحر والبر والجو. يتيح ميناء حيفا ربط فلسطين بالأسواق الدولية عبر الموانئ البحرية، بالإضافة إلى وجود شبكات نقل أرضية تضمن توزيع البضائع بسرعة وفعالية .

التخزين: توفر المنطقة منشآت تخزين متطورة تمكن الشركات من تخزين البضائع بشكل آمن ومنظم، مما يسهم في تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة (Wikipedia).

توزيع البضائع: توفر المنطقة البنية التحتية اللازمة لتوزيع البضائع إلى الأسواق المحلية والدولية، مما يجعلها نقطة حيوية للتجارة في المنطقة، تتمثل الفائدة الرئيسية من وجود هذه المنطقة في زيادة كفاءة العمليات التجارية، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتقليل الضرائب والرسوم على الشركات التي تعمل في هذه المنطقة، كما توفر المنطقة بيئة استثمارية جاذبة من خلال توفير تسهيلات في إنشاء الشركات، مما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي(Wikipedia).

2.4.3. اسباب و اهداف الحالة الدراسية

بعض اهداف المنطقة التجارية الحرة في مينا حيفا (Hassan & Alsharif 2017).

1 –**تعزيز التجارة الدولية:** منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا تعد نقطة محورية في تسهيل حركة البضائع بين فلسطين وبقية دول العالم. هدف هذا الجزء من الدراسة هو فهم كيفية تأثير هذه المنطقة على زيادة حجم التجارة الخارجية من خلال تسريع الإجراءات الجمركية، تقليل الرسوم والضرائب، وتوفير بيئة لوجستية تسهم في تخفيض التكاليف وزيادة كفاءة الشحن.

2 –**تحفيز الاستثمار:** من خلال تقديم حوافز اقتصادية وجمركية للمستثمرين، تسعى المنطقة إلى جذب الاستثمارات المحلية والدولية. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى قدرة هذه المنطقة على جذب الشركات العالمية التي ترغب في الاستفادة من هذه الحوافز لتنمية أعمالها في فلسطين أو لتوزيع البضائع إلى أسواق أخرى. كما سيتم فحص الأنشطة الاقتصادية التي تتم في المنطقة وتقييم مدى تحقيقها للأهداف الاستثمارية.

3 –**توفير فرص عمل جديدة:** أحد الأهداف الأساسية هو دراسة كيف يمكن لمنطقة التجارة الحرة أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة في القطاع اللوجستي والتجاري. قد تشمل هذه الفرص وظائف في إدارة الموانئ، النقل، التخزين، والتوزيع، فضلاً عن الوظائف غير المباشرة التي تتعلق بالصناعات المساندة الأخرى.

4 –**تأثيرات اقتصادية محلية وإقليمية:** من خلال تحليل هذه المنطقة، تهدف الدراسة إلى فحص كيف يمكن أن تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي في حيفا والمنطقة المحيطة بها. سيتم دراسة تأثيراتها على زيادة الإنتاجية، تحسين الكفاءة اللوجستية، وزيادة الطلب على الخدمات المحلية.

5 –**قدرة جذب الشركات العالمية والمستثمرين:** من الأسباب المهمة لهذه الدراسة هي تقييم مدى قدرة منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا على جذب الشركات العالمية التي تسعى إلى الاستفادة من موقعها الاستراتيجي. هذه الشركات قد تستفيد من المرونة الجمركية والحوافز الاقتصادية التي توفرها المنطقة لتوسيع نطاق أعمالها.

3.4.3 . عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا

جدول 3 يوضح عناصر ومكونات المنطقة التجارية الحرة في ميناء حيفا

الفئة	المرافق أو الأنظمة	الوصف/الوظيفة
المرافق اللوجستية	مستودعات HDS (Haifa Distribution Services)	تخزين البضائع مثل المنتجات الإلكترونية والملابس التي يتم شحنها عبر ميناء حيفا.
	مستودعات التخزين البارد	تخزين البضائع التي تتطلب درجات حرارة منخفضة مثل الأغذية والمستحضرات الطبية.
شبكات النقل	خطوط السكك الحديدية إلى الميناء	نقل البضائع الثقيلة مثل المعدات والمواد الخام بين الميناء وبقية أنحاء فلسطين.
	مرافق النقل البحري	نقل البضائع بين ميناء حيفا وأوروبا وآسيا.
التسهيلات الجمركية	منطقة التفتيش الجمركي السريع	تسريع الإجراءات الجمركية على البضائع لتقليل الوقت المستغرق في المعاملات الجمركية.
البنية التحتية التجارية	منطقة التجارة الحرة في حيفا	تضم مكاتب شركات دولية ومحلية، بالإضافة إلى الشركات التكنولوجية.
التكنولوجيا والأنظمة الرقمية	نظام التتبع الرقمي (Track & Trace)	تتبع شحنات البضائع بشكل فوري ودقيق خلال النقل.
التسهيلات الاستثمارية	الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية	إعفاءات ضريبية على الأرباح والمعاملات التجارية للشركات داخل المنطقة التجارية الحرة.
المرافق المتكاملة للخدمات	البنك الدولي في المنطقة الحرة	تسهيل المعاملات المالية الدولية وتوفير تمويل للشركات الراغبة في التوسع.
الأنشطة الصناعية والإنتاجية	منشآت تجميع الأجهزة الإلكترونية	تجميع الأجهزة الإلكترونية داخل المنطقة الحرة ثم تصديرها للأسواق الدولية.

المصدر: (Dagan & Liss2022).

4.4.3 . مخرجات ونتائج الدراسة

من مخرجات دراسة منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا (Oded 2023)

1 .**تحسين التجارة الدولية:** منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا لعبت دوراً مهماً في تعزيز التجارة الدولية من خلال تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، تم تحسين البنية التحتية اللوجستية في الميناء، مما جعل حركة البضائع أكثر كفاءة وسرعة. كما ساهمت الإجراءات الجمركية المبسطة والمرافق الحديثة في تقليل الوقت والمال المستهلكين في عمليات الشحن والتخليص الجمركي، مما ساعد في تسريع حركة البضائع عبر الحدود.

2 .**زيادة حجم الصادرات والواردات:** من خلال تحسين القدرة على نقل البضائع بشكل أسرع وأقل تكلفة، شهدت المنطقة زيادة في حجم الصادرات والواردات. استفادت الشركات المستثمرة من هذه التسهيلات في توسيع تجارتها مع أسواق جديدة، مما عزز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق العالمية.

3 .**جذب الاستثمارات الأجنبية:** من أبرز نتائج الدراسة هي أن منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا أصبحت وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

التسهيلات الضريبية والجمركية، فضلاً عن البنية التحتية المتطورة، جعلت المنطقة بيئة مثالية للمستثمرين العالميين الذين يرغبون في الاستفادة من هذه الحوافز لتوسيع أعمالهم.

جذب هذا النموذج العديد من الشركات متعددة الجنسيات، التي وجدت في المنطقة فرصة للاستفادة من الموقع الاستراتيجي والمرافق التجارية المتقدمة. هذه الاستثمارات أضافت قيمة كبيرة إلى الاقتصاد المحلي، ووفرت تدفقات مالية جديدة وزيّنت البيئة الاستثمارية في فلسطين.

4 .**توفير فرص العمل:** من النتائج الأخرى المهمة لهذه الدراسة هي أن منطقة التجارة الحرة ساعدت في خلق العديد من فرص العمل في القطاعات المختلفة. تطلبت العمليات اللوجستية، التخزين، والشحن عددًا كبيرًا من العمالة المحلية والدولية. كما أن الشركات العالمية التي استقرت في المنطقة ساعدت في توفير وظائف جديدة في مجالات مثل الاستشارات التجارية، والخدمات اللوجستية، والتوزيع.

زيادة فرص العمل المحلية: عملت المنطقة على تعزيز التوظيف في العديد من القطاعات غير المباشرة مثل النقل، المرافق العامة، والصناعات المعتمدة على التجارة. هذا خلق فرص عمل لأفراد محليين وأسهم في تقليل معدل البطالة في المنطقة.

5 .**خلق بيئة تجارية جاذبة:** أصبحت منطقة التجارة الحرة في ميناء حيفا بيئة تجارية جاذبة للعديد من الشركات العالمية التي تتطلع للاستفادة من المزايا اللوجستية والجمركية التي تقدمها المنطقة. من خلال تقديم تسهيلات جمركية، حوافز ضريبية، ومنشآت تخزين متطورة، تم جذب الشركات العالمية لإقامة مكاتب ومرافق لها في المنطقة. هذه البيئة التجارية المتكاملة شجعت على التوسع الاقتصادي وجعلت المنطقة نقطة محورية لتجارة البضائع عبر البحر.

5.3 . الدروس المستفادة من جميع الحالات الدراسية

تستعرض الدروس المستفادة من الحالات الدراسية المتعلقة بالمناطق التجارية الحرة في كولون، هونغ كونغ، جبل علي، دبي، وميناء حيفا، الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تكون مفيدة في تحسين فعالية المناطق التجارية الحرة في أي مكان آخر، خاصة في العالم العربي أو أي منطقة أخرى.

فيما يلي شرحًا تفصيليًا لهذه الدروس(UNCTAD 2019) :

1. **الموقع الاستراتيجي كمفتاح للنجاح:**

- جميع الحالات الدراسية أظهرت أن **الموقع الجغرافي** يلعب دورًا رئيسيًا في نجاح المنطقة التجارية الحرة. المناطق التجارية الحرة تقع بالقرب من الموانئ والمطارات الكبرى، مما يسهل **حركة التجارة الدولية** ويسرع من عمليات الشحن والتفريغ.
- **التوجه الاستراتيجي** يشمل الوصول السهل للأسواق العالمية، مما يعزز التبادل التجاري ويقلل من تكاليف النقل.

2. **البنية التحتية المتطورة:**

- توفر **البنية التحتية الحديثة** مثل المستودعات المتطورة، المرافق اللوجستية المتكاملة، وأنظمة النقل الحديثة (البحرية والجوية)، يسهم بشكل كبير في رفع كفاءة العمل في المنطقة.
- المناطق التجارية الحرة التي استثمرت في **البنية التحتية** شهدت نموًا اقتصاديًا وازدهارًا في حركة التجارة. البنية التحتية هي العنصر الأساسي لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في قطاعات متعددة، مثل الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات المالية.

3. **التشريعات المواتية والبيئة القانونية:**

- **القوانين المرنة** التي تساهم في تشجيع الاستثمار هي ميزة حاسمة في نجاح المناطق التجارية الحرة. التشريعات التي توفر إعفاءات ضريبية، تسهيلات في عملية الاستيراد والتصدير، ومرونة في تطبيق الإجراءات الجمركية، تساهم في زيادة جاذبية هذه المناطق.
- من خلال **الأنظمة القانونية المواتية**، تنجح هذه المناطق في جذب الشركات الكبرى وتحقيق استثمارات أجنبية تؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة.

4. **تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي:**

- المناطق التجارية الحرة تساهم في **تحفيز الابتكار** من خلال جذب شركات تعمل في مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير، مما يعزز من قدرة هذه المناطق على التكيف مع التغيرات العالمية.
- **النمو الاقتصادي** في هذه المناطق يتعزز أيضًا من خلال تنوع القطاعات الاقتصادية التي يتم جذبها، مثل الصناعات الثقيلة، الخدمات اللوجستية، والتجارة الإلكترونية. تعزيز هذه الأنشطة يوفر فرص عمل ويسهم في تحسين مستوى الحياة في المنطقة.

5. **المرونة في التوسع والنمو:**

- **المرونة في التوسع** هي سمة رئيسية لمناطق التجارة الحرة الناجحة. القدرة على التوسع بسهولة لاستيعاب زيادة حجم التجارة أو استقبال استثمارات جديدة تعتبر ميزة تنافسية كبيرة.
- المناطق التجارية الحرة توفر بيئات قابلة للتكيف والنمو على المدى الطويل، مما يجعلها جذابة للشركات التي تسعى إلى التوسع في أسواق جديدة.

6. **دور التكنولوجيا في تحسين العمليات:**

- المناطق التجارية الحرة التي اعتمدت **التقنيات الحديثة**، مثل الأنظمة الرقمية لتعقب البضائع، و**الأنظمة الذكية** في إدارة حركة المرور والشحن، كانت أكثر قدرة على تقديم خدمات عالية الجودة وأكثر كفاءة.
- التكنولوجيا تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يزيد من تنافسية المنطقة.

7. **تقديم الحوافز الاستثمارية:**

- الحوافز التي تشمل الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية، والدعم المالي هي عوامل رئيسية في جذب الشركات الأجنبية والمحلية للاستثمار في هذه المناطق.
- إعطاء **حوافز خاصة** للشركات التي تستثمر في المجالات ذات القيمة المضافة، مثل البحث والتطوير أو الصناعات المتقدمة، يعزز من **التنوع الاقتصادي** في المنطقة.

الفصل الرابع: دراسة وتحليل الموقع

4.1 تمهيد

يقع المشروع في منطقة النبي موسى في محافظة اريحا شمال البحر الميت، وتبلغ مساحة المشروع 7200 دونم ، وفي هذا الفصل سوف نقوم بتحليل الموقع المختار ودراسته بناءا على عدة معايير وعدة مستويات منها الوطني والاقليمي والمحلي، توضح الخريطة التالية موقع المنطقة التجارية الحرة بالنسبة للصفة الغربية ومحافظة اريحا.

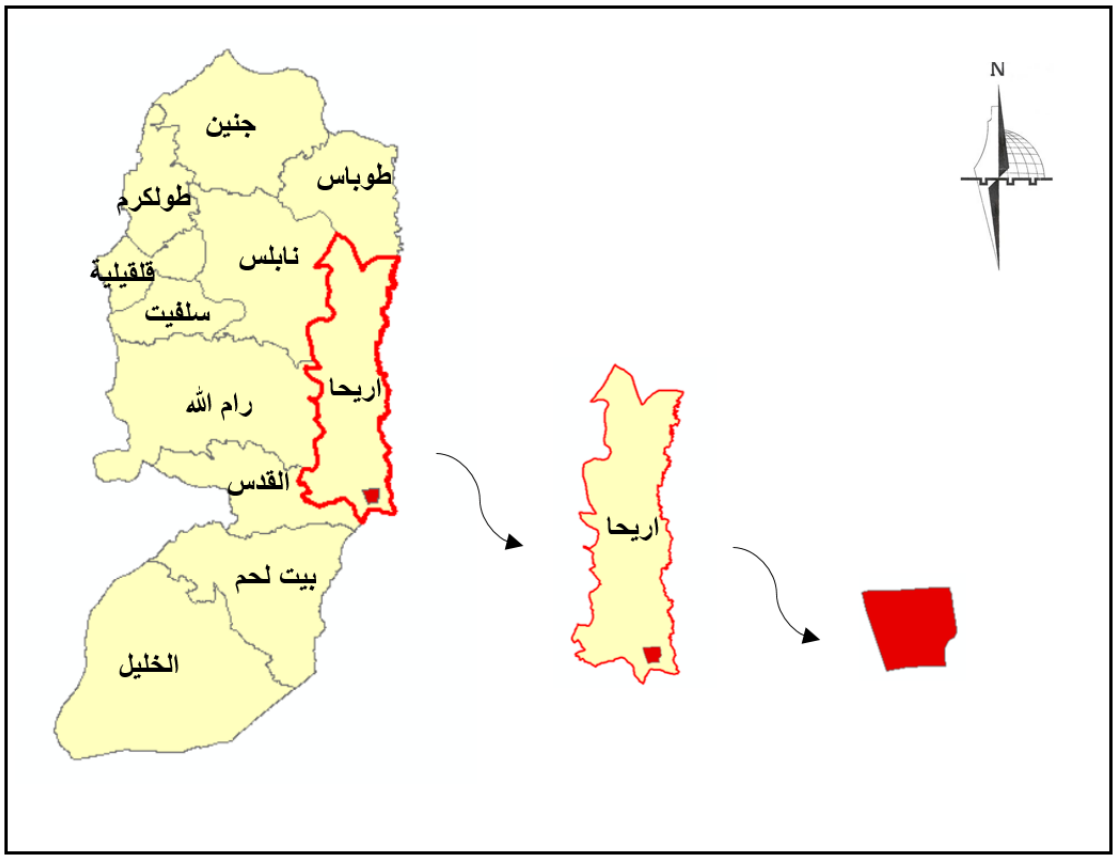

خريطة 6 توضح الموقع الجغرافي للمشروع المصدر : الباحث

4.2 تحليل الموقع

1.4.2 التحليل على المستوى الوطني

1. قطاع المواصلات

الخريطة تُبرز الموقع المختار في منطقة النبي موسى بمحافظة أريحا كمنطقة مقترحة لإنشاء منطقة التجارة الحرة. تُظهر الخريطة بوضوح الحدود الإدارية للضفة الغربية مع تحديد شبكة الطرق الإقليمية والرئيسية التي تسهل الوصول إلى الموقع. يتميز الموقع بموقع استراتيجي بالقرب من طريق رئيسي يربط بين شمال وجنوب الضفة الغربية، مما يجعله نقطة مركزية تسهل حركة البضائع والخدمات. كما يُعزز هذا الموقع من التكامل بين المنطقة الحرة وباقي المدن الفلسطينية، مع تحسين الاتصال بالبنية التحتية الوطنية المحيطة مثل الموانئ والمعابر.

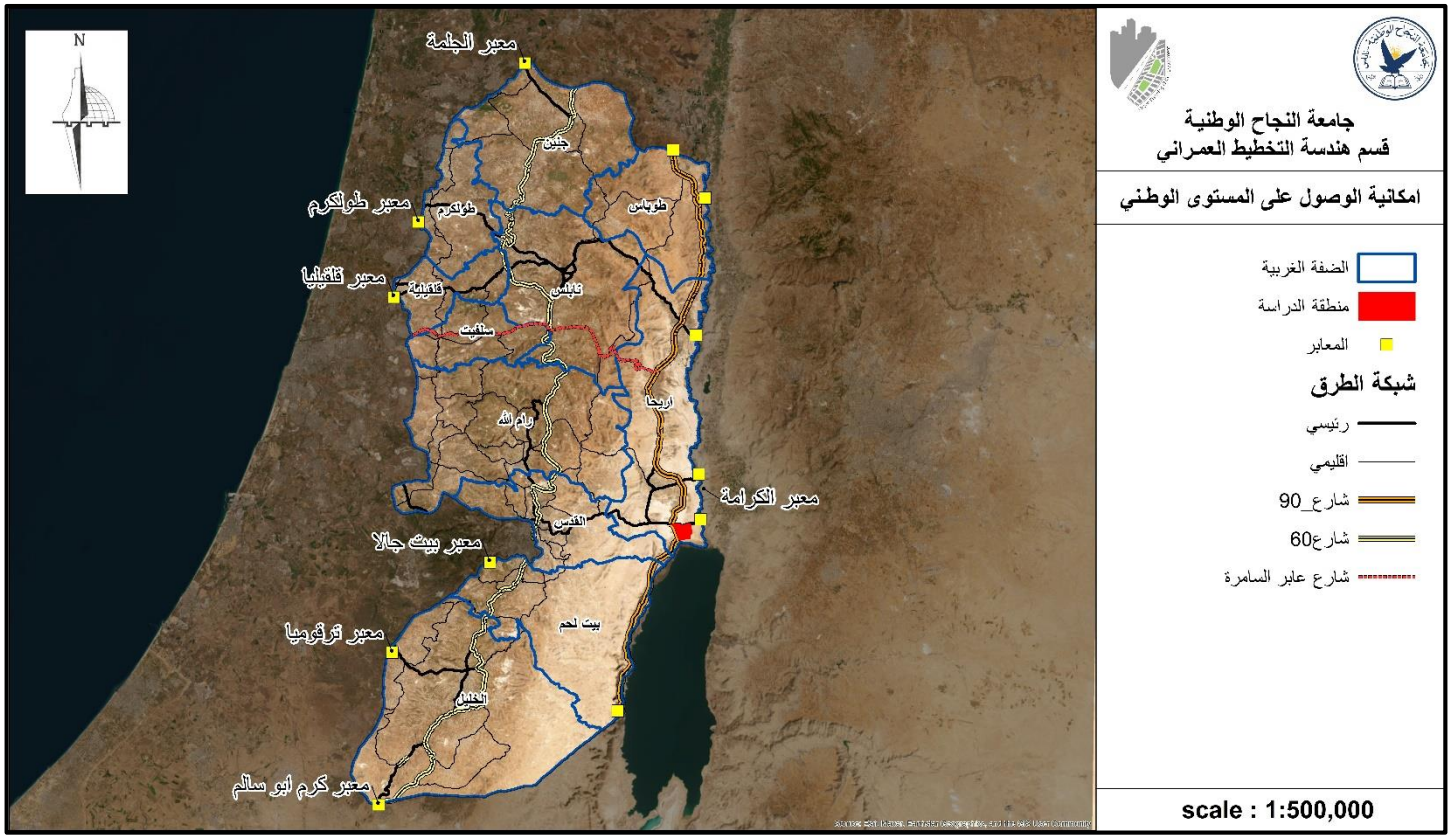

خريطة 7 توضح امكانية الوصول على المستوى الوطني *المصدر : الباحث*

2. قطاع البنية التحتية

تُظهر الخريطة تحليلًا شاملاً لقطاع البنية التحتية في الضفة الغربية على المستوى الوطني، وتشمل أبرز مكونات الشبكات الحيوية مثل شبكة الطرق (الرئيسية، الثانوية، والمحلية)، بالإضافة إلى خطوط الكهرباء القادمة من الأردن، ومحطات الطاقة الشمسية المقترحة والحالية، ومشاريع الصرف الصحي، ومناطق ضعف في شبكات الاتصالات. كما توضح الخريطة توزيع المنشآت الحيوية مثل محطات ضخ المياه ومواقع المخلفات الصلبة، وتُبرز التحديات والفرص في تطوير البنية التحتية ضمن السياق الجغرافي والسياسي للضفة الغربية. ويُسهم هذا التحليل في دعم عمليات التخطيط المكاني واتخاذ القرار بما يتوافق مع احتياجات التنمية الوطنية وتعزيز قدرة المناطق على استيعاب مشاريع استراتيجية مثل المناطق التجارية الحرة.

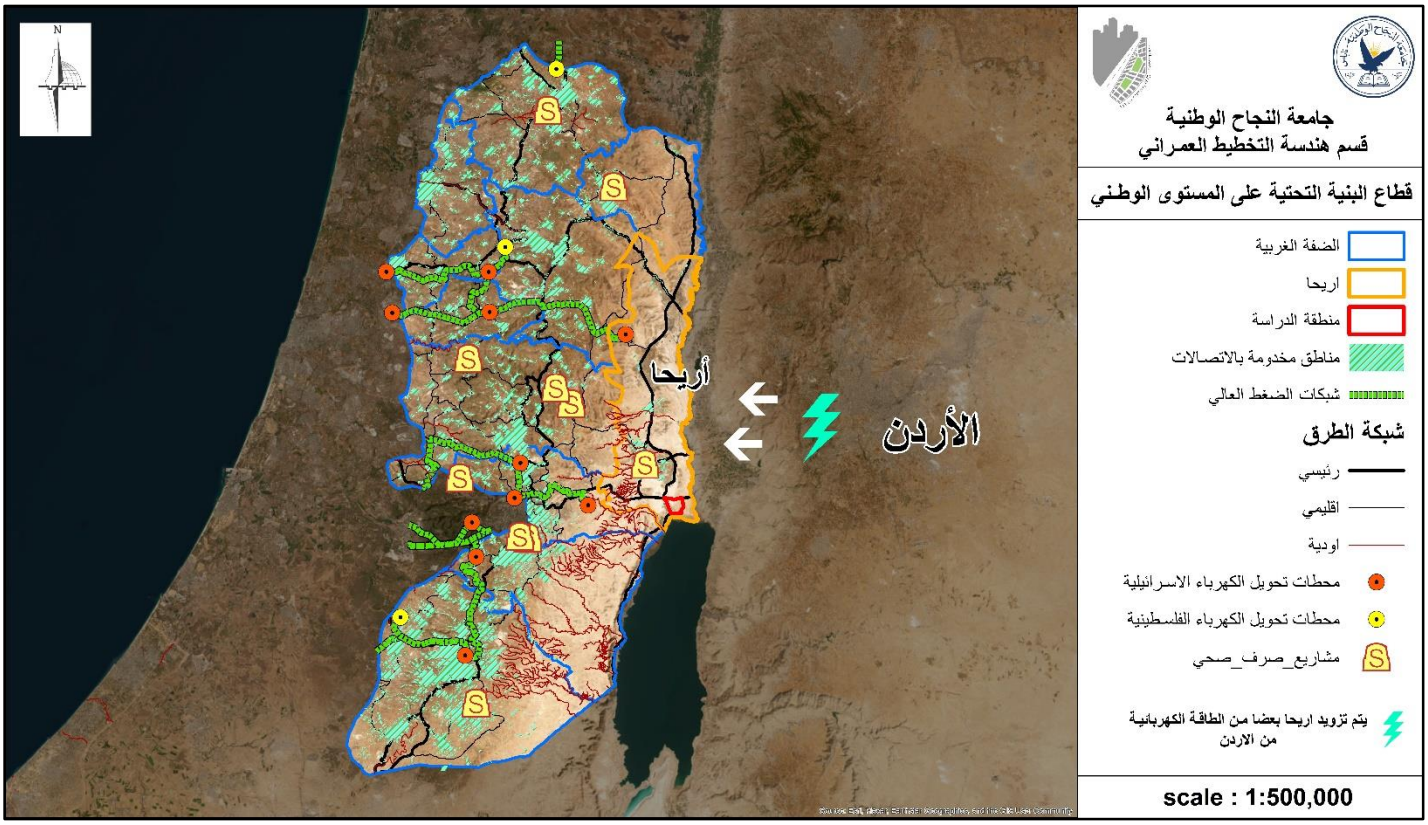

خريطة 8 توضح قطاع البنية التحتية على المستوى الوطني

3. قطاع الاقتصادي

تعرض الخريطة توزيع القطاع الاقتصادي في فلسطين بمختلف مكوناته، حيث توضح تمركز الخدمات المالية في المدن الرئيسية كمراكز للأنشطة المصرفية والاستثمارية، وتُبرز مواقع المدن الصناعية التي تمثل محركات للنمو الاقتصادي من خلال استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل. كما تشير الخريطة إلى المناطق التجارية الحيوية التي تُشكل عقدًا اقتصادية لتبادل السلع والخدمات، وتُظهر انتشار المحاصيل الزراعية في المناطق الريفية والسهلية، ما يعكس أهمية الزراعة كركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

ويُسهم هذا التوزيع في إبراز التفاوتات الاقتصادية بين المناطق المختلفة، مما يساعد المخططين وصناع القرار على تحديد أولويات التنمية، وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

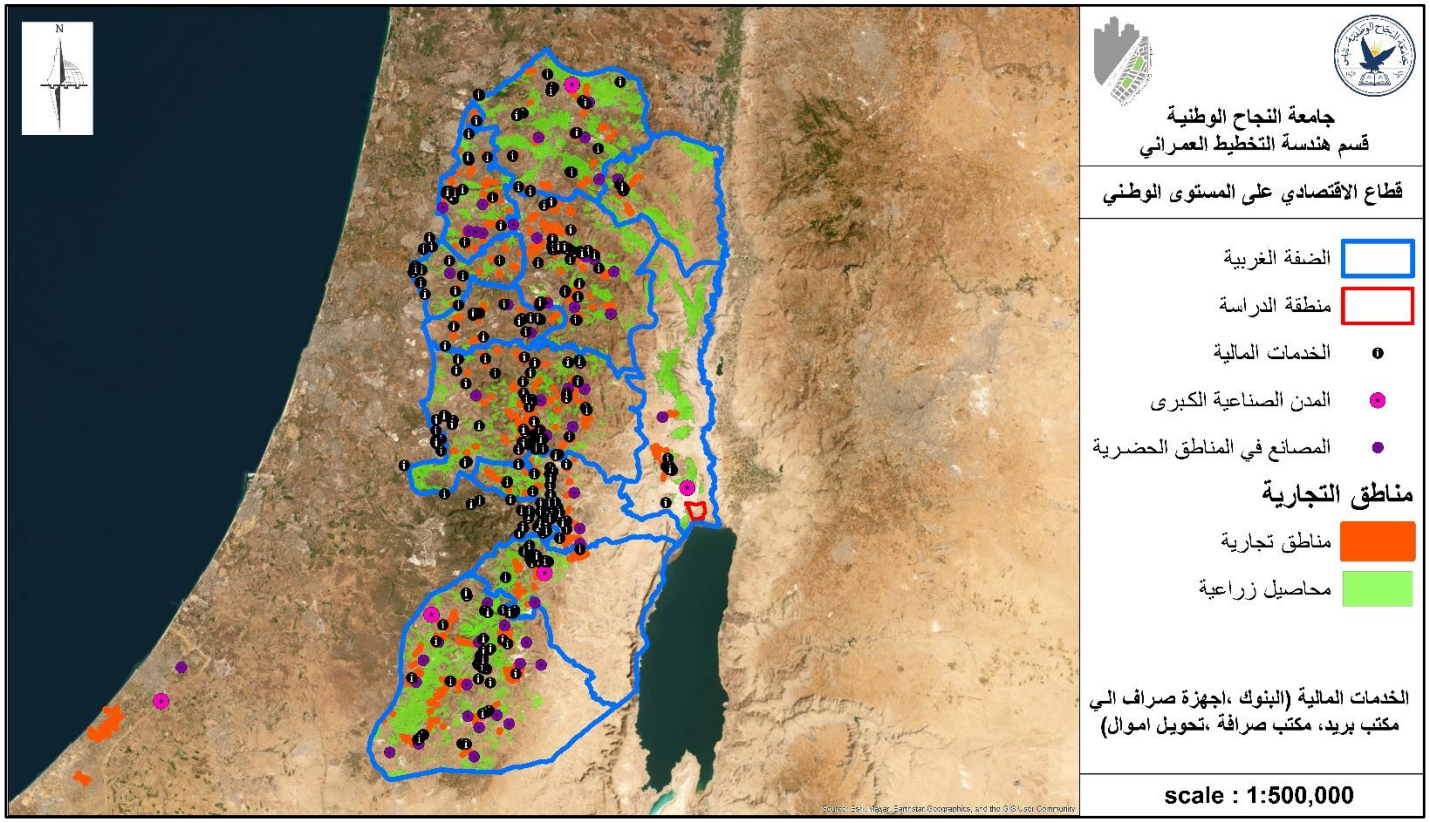

خريطة 9 توضح قطاع الاقتصادي على المستوى الوطني

4. قطاع الخدمات

تعكس الخريطة توزيع قطاع الخدمات العامة الحيوية في فلسطين، بما يشمل المستشفيات التي تُعتبر مراكز رئيسية لتقديم الرعاية الصحية للمواطنين، وتُتركز غالبًا في المدن الكبرى والمراكز الإدارية. كما تُظهر الخريطة انتشار مراكز الشرطة والدفاع المدني (الإطفائية) التي تلعب دورًا أساسيًا في حفظ الأمن والاستجابة للطوارئ، وتخدم التجمعات السكنية والمناطق الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، تُبرز الخريطة مواقع محطات الوقود التي تدعم شبكات النقل والحركة وتوفر احتياجات المركبات في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ويُعد هذا التوزيع الجغرافي للخدمات مؤشرًا مهمًا على مستوى الاستجابة للخدمات الأساسية وجودتها، كما يساهم في توجيه قرارات التخطيط نحو تحسين التغطية وتوفير الخدمات في المناطق المحرومة لضمان العدالة المكانية وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

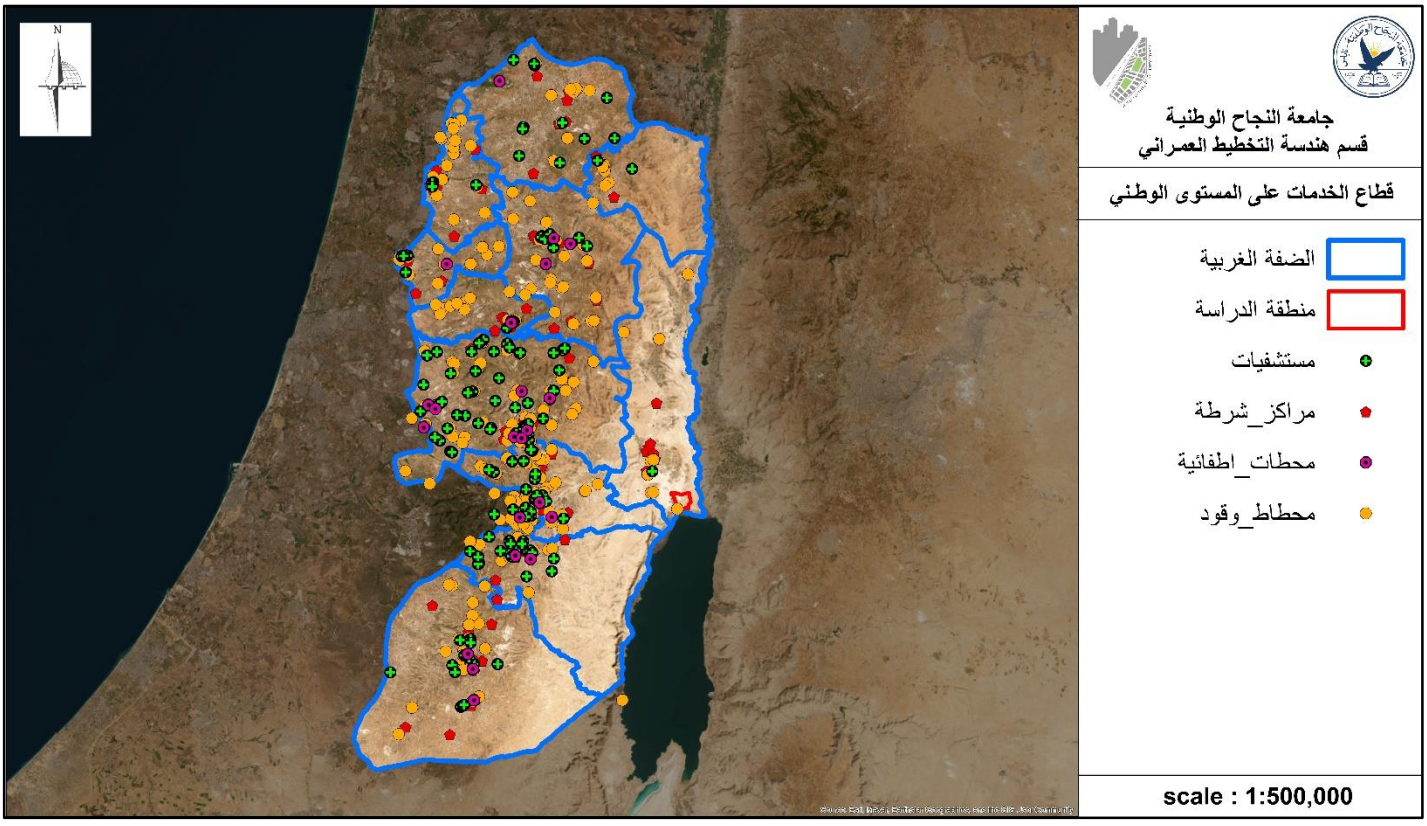

خريطة 10 قطاع الخدمات على المستوى الوطني

5. قطاع البيئي

يعكس قطاع البيئة في فلسطين تحديات بيئية كبيرة نتيجة تعدد مصادر التلوث وضعف أنظمة الإدارة البيئية، كما توضح الخريطة. تنتشر الكسارات في مناطق مختلفة، وغالبًا ما تُقام بالقرب من التجمعات السكنية دون رقابة كافية، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الطبيعية وتلويث الهواء والمياه. كما تُظهر الخريطة وجود عدد من المكبات العشوائية التي تُستخدم للتخلص من النفايات بشكل غير منظم، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة والبيئة المحيطة. إلى جانب ذلك، تم توثيق مواقع المكبات الرئيسية ومكبات النفايات المنقولة، والتي تُستخدم للتجميع المؤقت قبل النقل إلى مواقع أخرى، إضافة إلى مكبات خاضعة للرقابة التي تُدار وفق معايير صحية وبيئية، إلا أنها تظل محدودة مقارنةً بحجم التوسع العمراني والنمو السكاني. توضح هذه الخريطة الحاجة الملحة إلى تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات وتعزيز الرقابة البيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة.

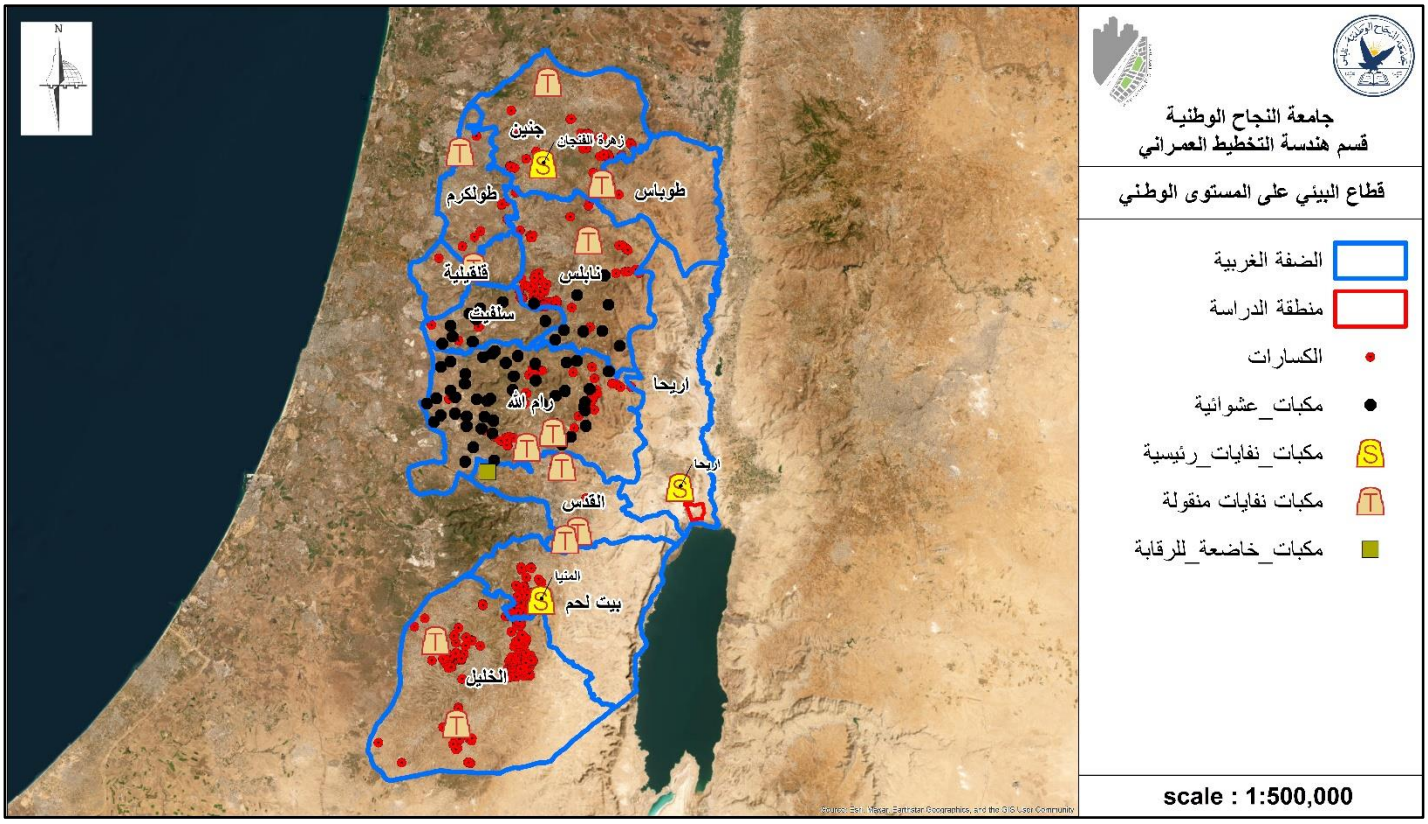

خريطة 11 قطاع البيئي على المستوى الوطني

2.4.2 التحليل على المستوى الاقليمي

1. قطاع النقل

الخريطة توضح إمكانية الوصول إلى منطقة التجارة الحرة المقترحة في النبي موسى على المستوى الإقليمي، حيث يُظهر الموقع تميزًا استراتيجيًا بفضل قربه من شبكة الطرق التي تربطه بالتجمعات السكانية القريبة مثل مدينة أريحا، التجمعات السكانية في غور الأردن، والمناطق المحيطة. يتميز الموقع بسهولة الوصول عبر شبكة طرق متدرجة تشمل الطرق الرئيسية والإقليمية، مما يسهم في تعزيز التكامل بين المنطقة الحرة والمناطق السكنية والخدمية المحيطة. كما يعزز ذلك من فاعلية الموقع في استقطاب الاستثمارات وتطوير النشاطات الاقتصادية، نظراً لقربه من المراكز الحضرية والبنية التحتية المحيطة.

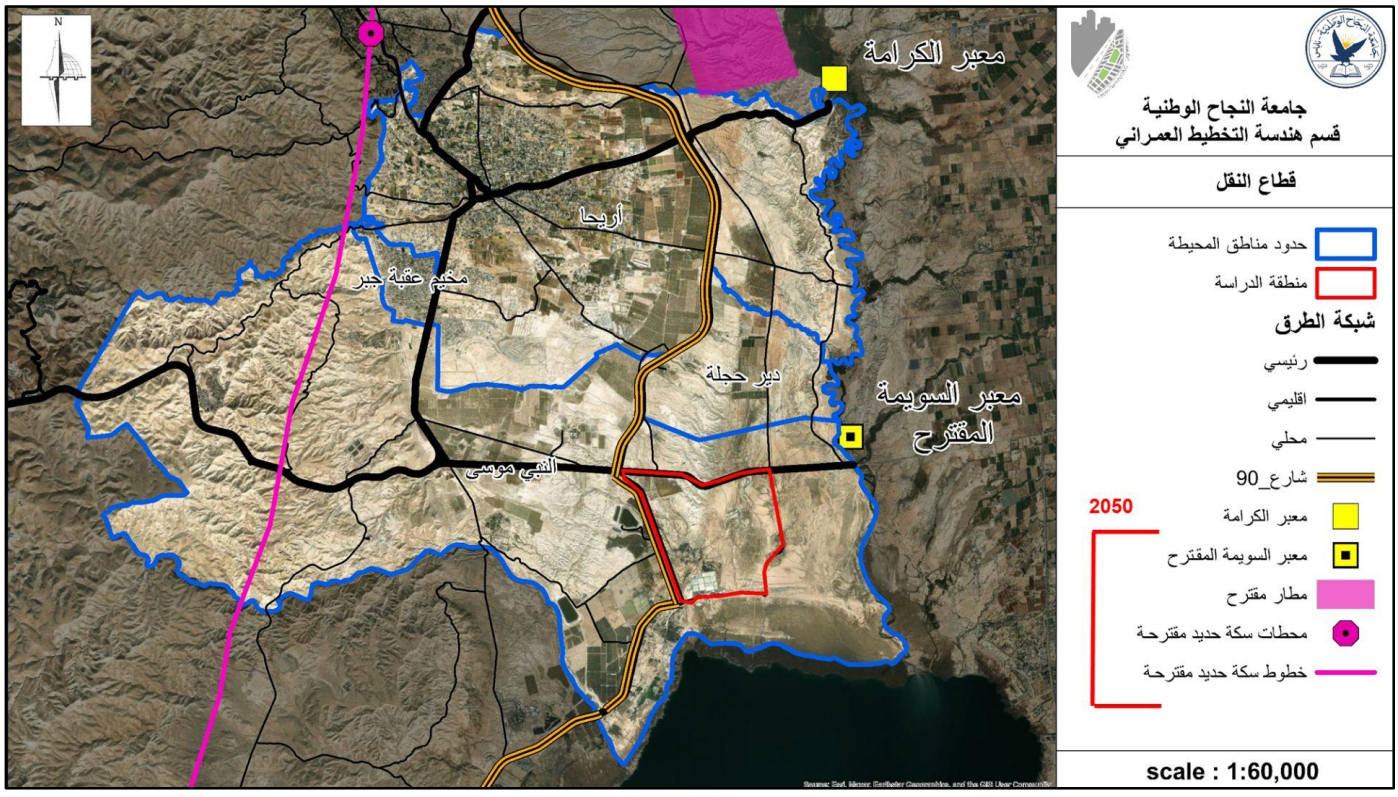

خريطة 12 قطاع النقل على المستوى الاقليمي

2. قطاع البيئة والبنية التحتية

يُظهر قطاع البيئة والبنية التحتية تكاملاً بين شبكات الطرق الإقليمية والرئيسية والمحلية بما يضمن سهولة الربط والحركة. يتضمن المخطط مشاريع للصرف الصحي ومحطات معالجة المياه، إلى جانب مكب نفايات مقترح بعيد عن المنطقة لتقليل الأثر البيئي. تُربط الأودية بمسارات البنية التحتية للحد من الفيضانات وتعزيز الاستدامة المائية، كما تُزوَّد المنطقة بالطاقة عبر الربط مع الشبكات الأردنية. ويعكس هذا التخطيط توجهًا نحو تنمية عمرانية متوازنة تلبي متطلبات الحاضر والمستقبل مع الحفاظ على البيئة.

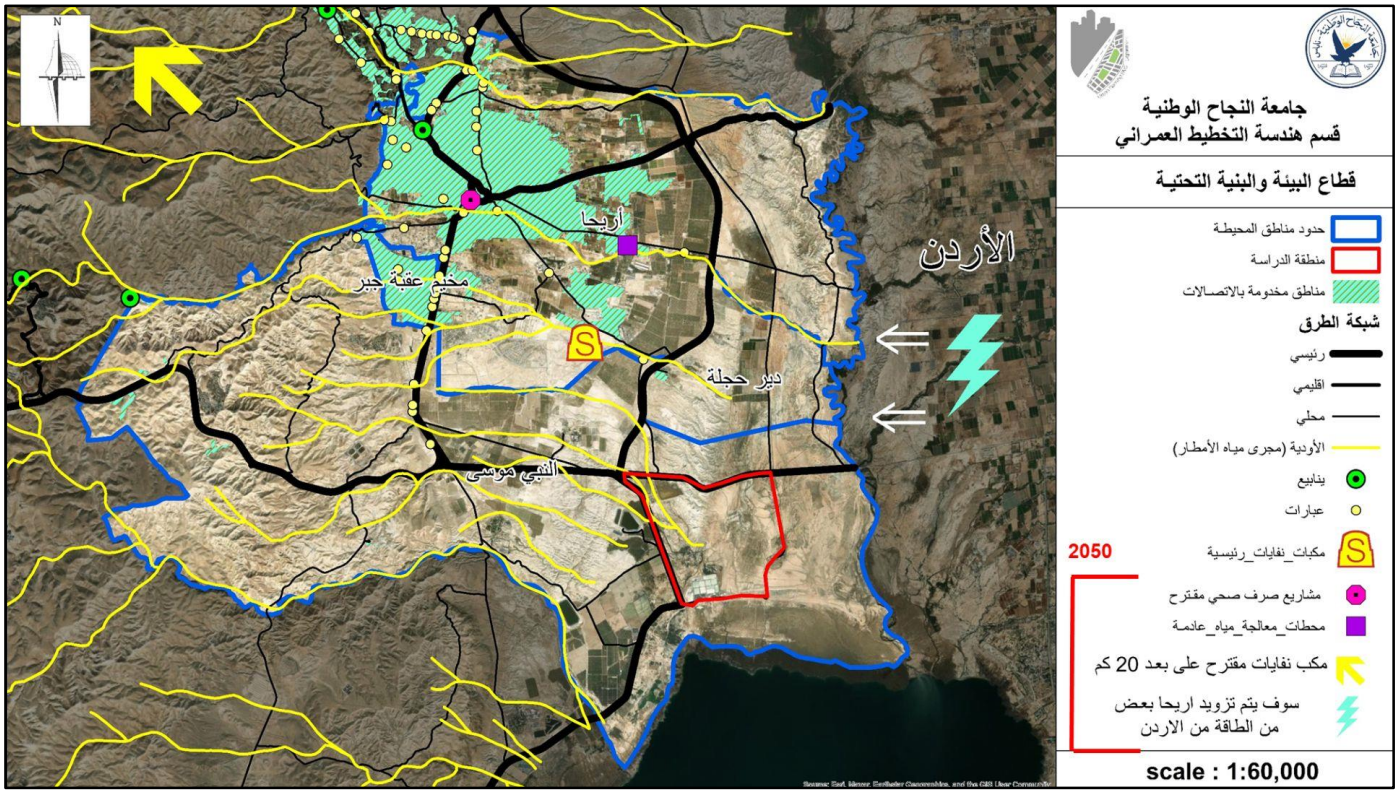

خريطة 13 قطاع البيئة والبنية التحتية على المسنوى الاقليمي

3. قطاع الاقتصاد

قطاع الاقتصاد يشكل قاعدة أساسية للتنمية من خلال تنويع الأنشطة بين التجارة، الزراعة، والسياحة. يضم مناطق تجارية وخدمات عامة، وفنادق ومرافق سياحية، إضافةً إلى محطات وقود وطاقة وأسواق مركزية. يسهم هذا القطاع في توفير بنية اقتصادية متكاملة تلبي احتياجات السكان وتدعم الاستثمارات، مع تحقيق توازن بين التنمية العمرانية والاستدامة.

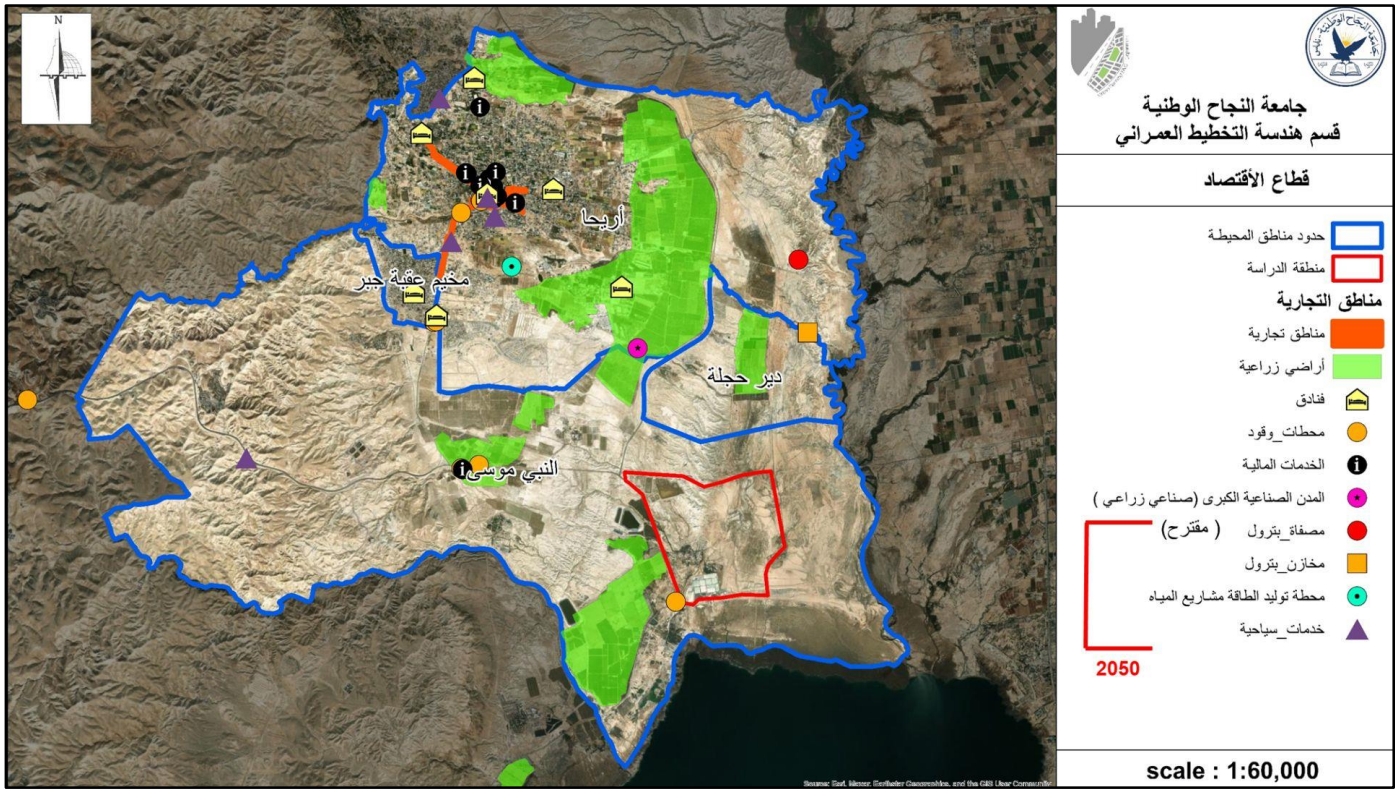

خريطة 14 قطاع الاقتصاد على المستوى الاقليمي

4. قطاع الخدمات

يُظهر قطاع الخدمات والمرافق المجتمعية توزيعًا متوازنًا للخدمات التعليمية والصحية والدينية والترفيهية داخل المنطقة المدروسة. تنتشر المدارس والجامعات بشكل يدعم الكثافة السكانية، فيما تغطي المستشفيات والمراكز الصحية مختلف التجمعات لتوفير الرعاية الطبية. كما تتوزع المساجد والخدمات الدينية بما يعزز الحياة المجتمعية، إضافةً إلى مرافق ترفيهية ورياضية تدعم الأنشطة الاجتماعية. تُخدم المنطقة بشكة طرق رئيسية وإقليمية ومحلية تضمن سهولة الوصول إلى هذه المرافق، كما يجري ربطها بمحطات معالجة ومشاريع بنية تحتية داعمة. يعكس هذا القطاع توجهًا نحو توفير خدمات شاملة ومتكاملة تُلبي احتياجات السكان وتدعم جودة الحياة.

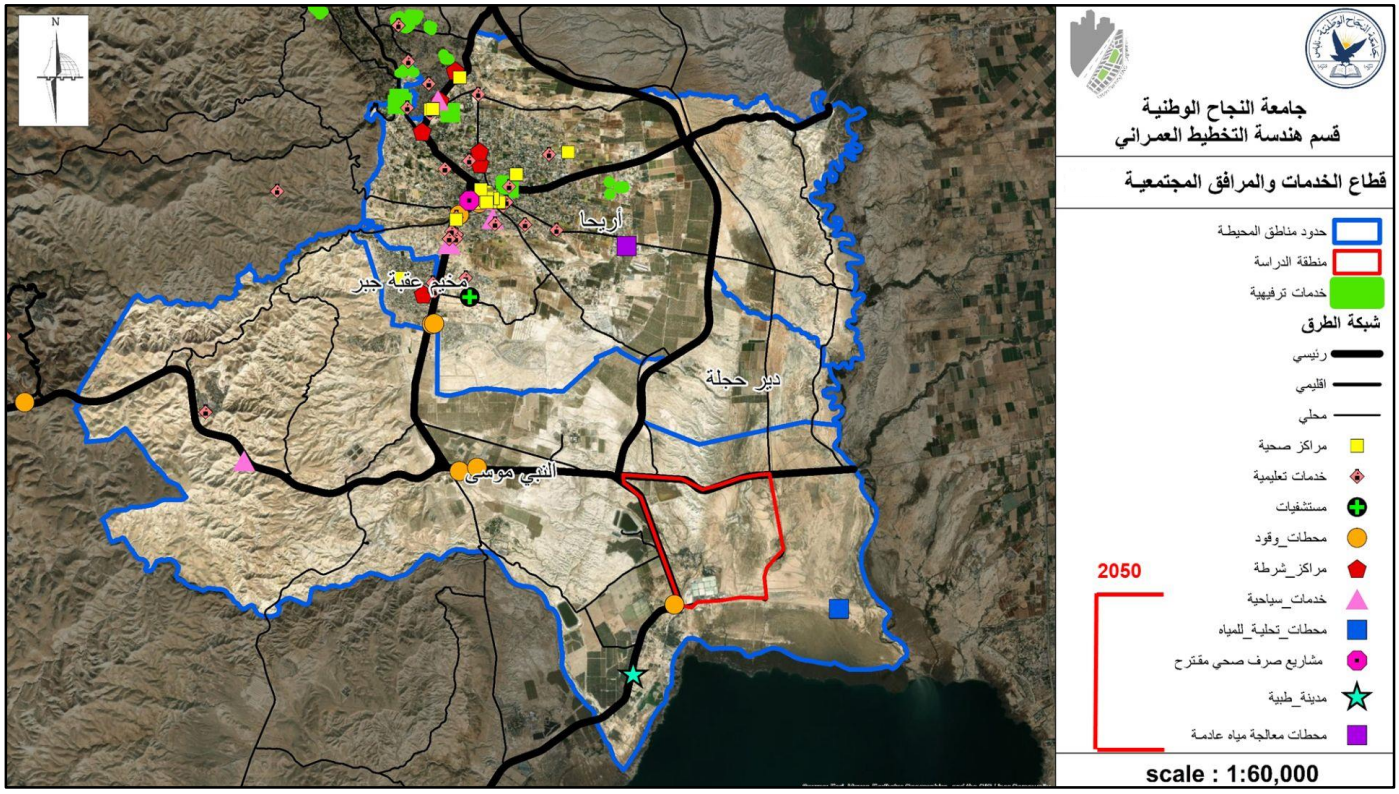

خريطة 15 قطاع الخدمات والمرافق المجتمعية على المستوى الاقليمي

5. قطاع الموروث الثقافي والطبيعي

قطاع الموروث الثقافي والطبيعي يُبرز المواقع التاريخية والدينية مثل دير حجلة والنبي موسى، إلى جانب المناطق الطبيعية والأودية التي تشكّل عناصر بيئية مميزة. هذه المواقع ترتبط بشبكات الطرق وتُدمج في التخطيط العمراني بهدف تعزيز السياحة الثقافية والدينية، والحفاظ على الهوية التاريخية والطبيعية للمنطقة.

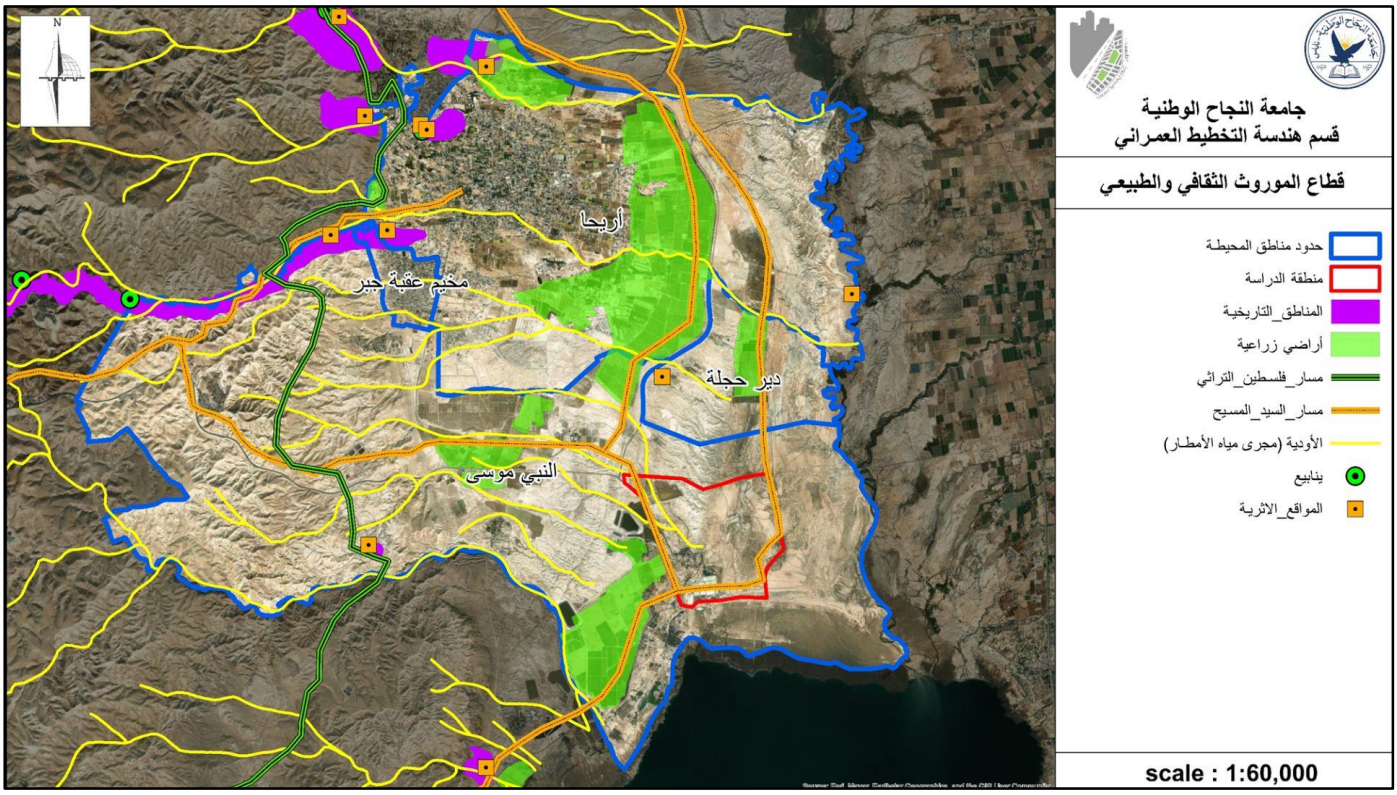

خريطة 16 قطاع الموروث الثقافي والطبيعي على المستوى الاقليمي

3.4.2 التحليل على المستوى المحلي

1. امكانية الوصول

توضح الخريطة إمكانية الوصول إلى موقع منطقة التجارة الحرة على المستوى المحلي، حيث تركز على تفاصيل الموقع المختار ضمن محيطه المباشر في منطقة النبي موسى. تُظهر الخريطة شبكة الطرق المحلية التي تربط الموقع بالمناطق المجاورة، بما في ذلك الشوارع المحلية والإقليمية التي تسهم في تسهيل الوصول إلى المشروع. بالإضافة إلى ذلك، توضح الخريطة حدود منطقة الدراسة ومحيطها القريب، مما يُبرز الموقع كجزء من شبكة مترابطة تدعم سهولة التنقل وتعزز التكامل مع المناطق المجاورة، بما يساهم في تعزيز الفعالية الاقتصادية والخدمية للمنطقة.

خريطة 17 نوضح امكانية الوصول على مستوى محلي *المصدر : الباحث*

2. نوع التربة

يمتاز الموقع بنوع تربة الريغوسول التي تغطي معظم مساحة المشروع، وهي تربة تتميز بقوامها الرملي إلى الطيني الخفيف، مما يمنحها خصائص تصريف جيدة ومرونة في الاستخدامات المتعددة. تُعد تربة الريغوسول مناسبة للعديد من الأنشطة التنموية، مثل المشاريع الصناعية والخدماتية، نظرًا لقدرتها على دعم البنية التحتية بفعالية وتوفير أساس مستقر للبناء. كما يمكن الاستفادة منها في الأنشطة الزراعية ذات المحاصيل التي تتطلب تصريفًا جيدًا. إن هذه الخصائص تجعل الموقع مثاليًا لتطوير مشروع منطقة التجارة الحرة، حيث يمكن تحقيق تكامل بين الاستخدامات المختلفة بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة. الخريطة التالية تُبرز توزيع تربة الريغوسول في الموقع، مما يساعد في اتخاذ قرارات تخطيطية مستنيرة وضمان التوزيع الأمثل لاستخدامات الأراضي المختلفة.

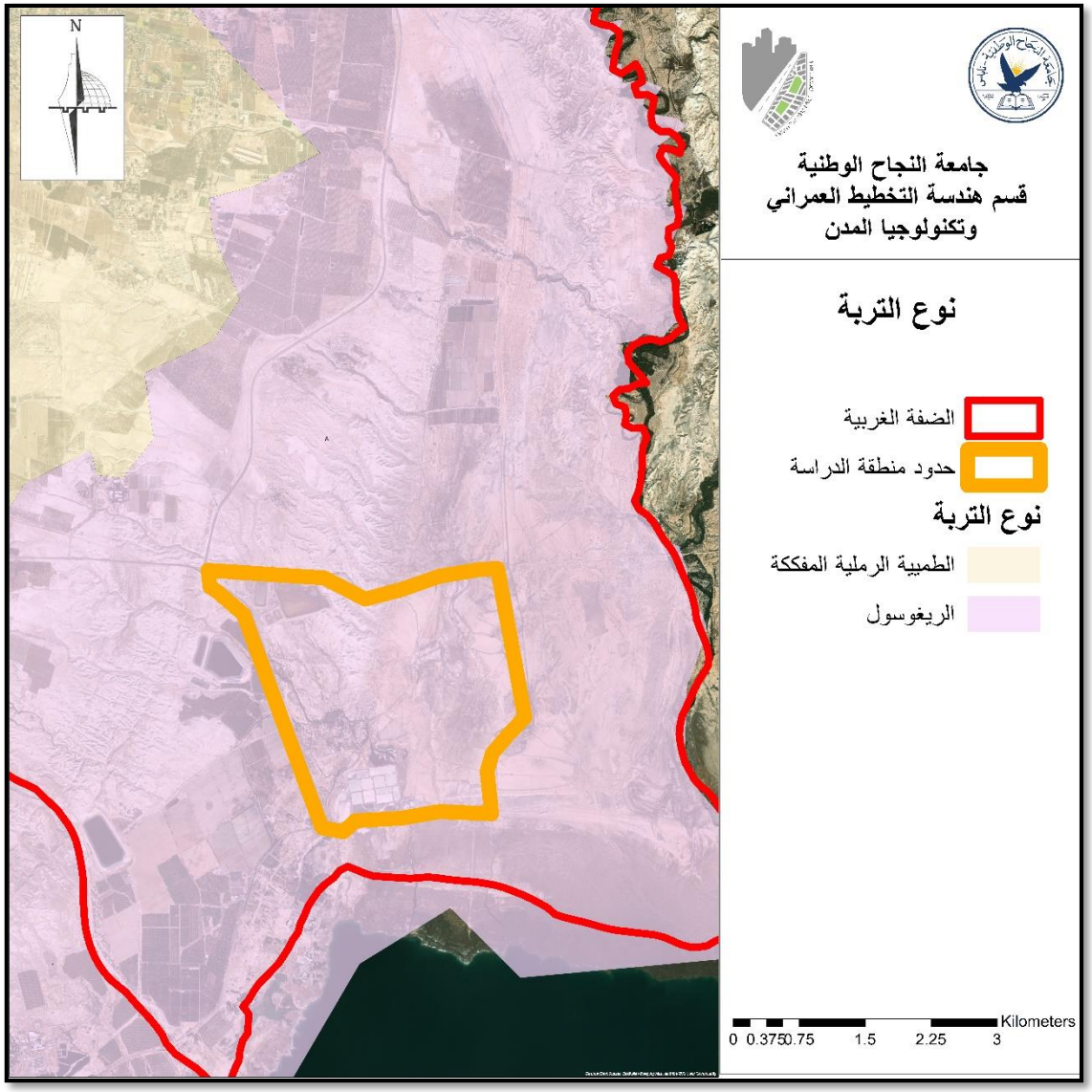

خريطة 18 توضح نوع التربة المصدر : الباحث

3. تصنيف الاراضي الزراعية

يمتاز الموقع بتصنيفه كأراضٍ منخفضة القيمة الزراعية، مما يجعله خيارًا مثاليًا لتطوير مشروع منطقة التجارة الحرة دون التأثير على الأراضي الزراعية عالية القيمة التي تعتبر موردًا حيويًا يجب الحفاظ عليه في فلسطين. يعزز هذا التصنيف من الجدوى البيئية والتنموية للمشروع، حيث يمكن استغلال الموقع لأغراض التنمية الحضرية والاقتصادية بشكل مستدام، مع الحفاظ على الموارد الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية. كما يظهر في الخريطة، فإن المساحة المخصصة للمشروع تقع بالكامل ضمن المنطقة المصنفة كأراضٍ منخفضة القيمة الزراعية، مما يدعم التخطيط العمراني المسؤول والتنمية المستدامة في المنطقة.

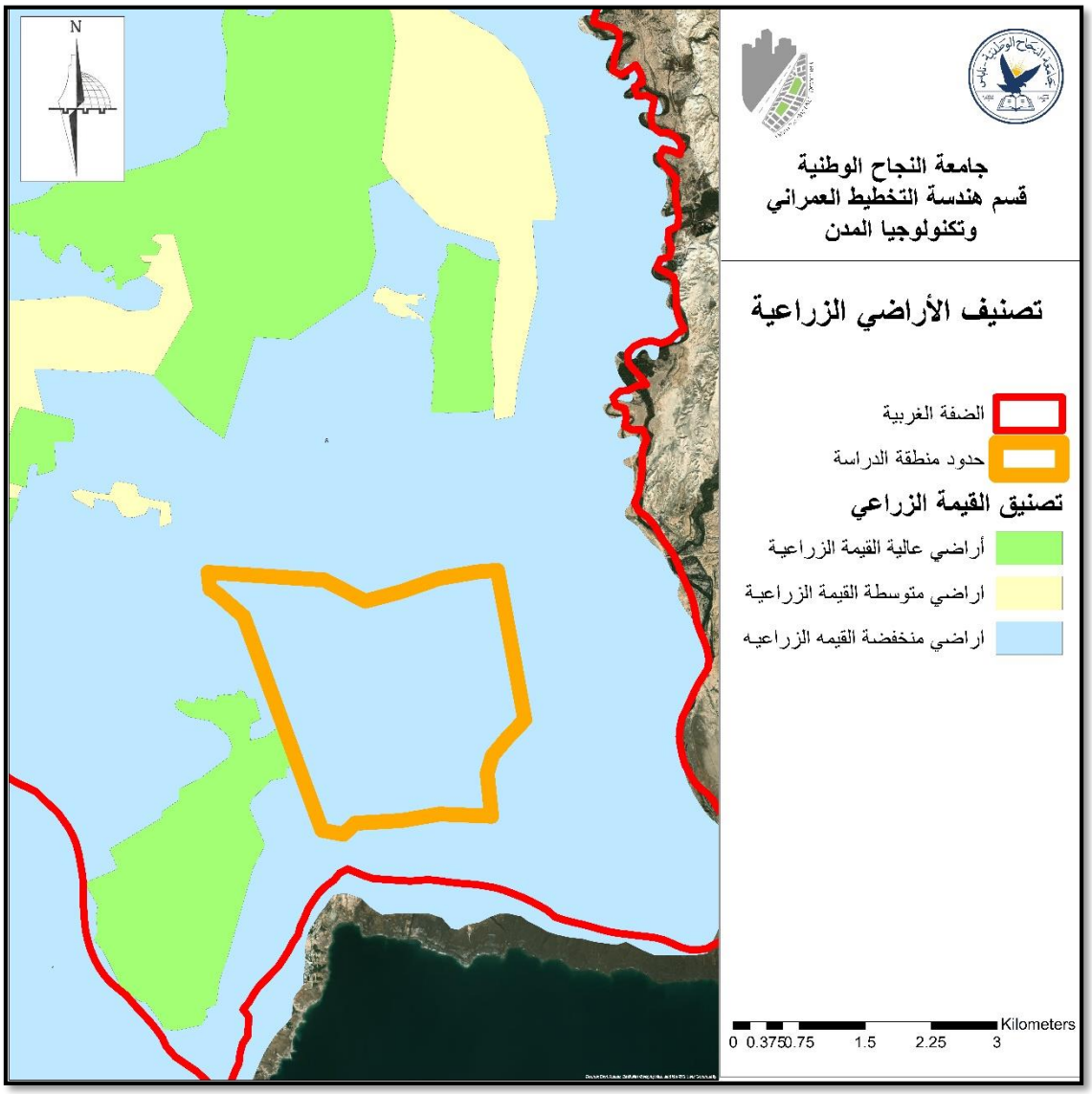

خريطة 19 توضح تصنيف الاراضي الزراعية المصدر : الباحث

4. تصنيف الغطاء الاراضي

تُظهر الخريطة انتشار المناطق المفتوحة ذات الغطاء النباتي القليل أو المعدوم، إضافة إلى وجود منطقة الملاحات التي تمثل جزءًا من الموقع المختار للمشروع. يُبرز هذا التصنيف الطبيعة الفريدة للأرض التي يقع عليها المشروع، مما يوفر فرصًا مميزة لتطوير منطقة التجارة الحرة دون التأثير على المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف أو القيمة البيئية العالية. كما أن وجود الملاحات يمثل تحديًا وفرصة في الوقت ذاته، حيث يمكن استغلالها بطرق مبتكرة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية والصناعية المرتبطة بالمشروع. يُعد هذا التوزيع أداة أساسية لدراسة الإمكانيات والمعوقات، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للأراضي بما يتماشى مع أهداف المشروع والظروف البيئية المحيطة.

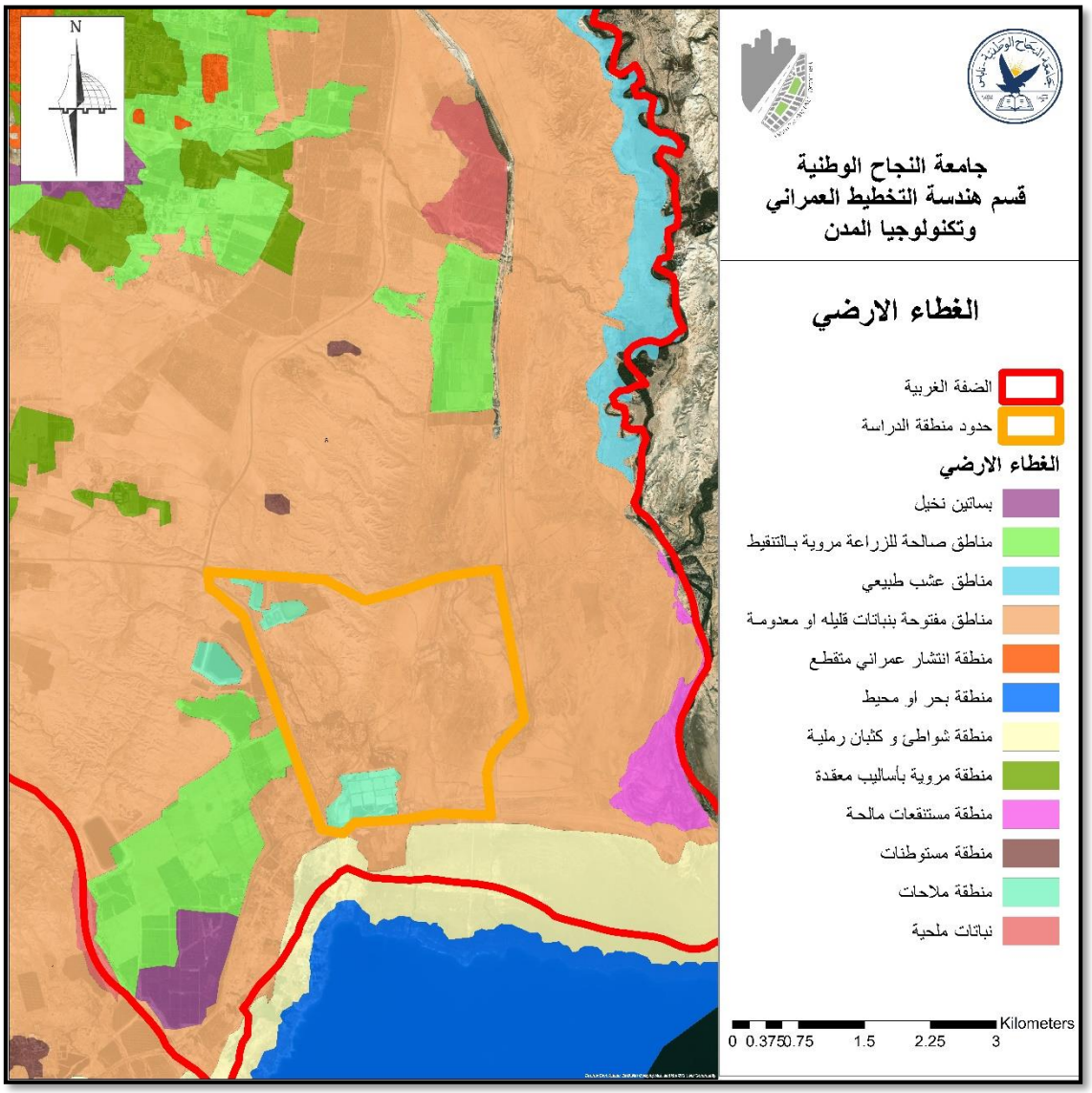

خريطة 20 توضح الغطاء النباتي المصدر : الباحث

5. تصنيف حساسية المياه

يمتاز الموقع بتصنيفه كمنطقة ذات أراضٍ متوسطة المقاومة لتلوث المياه الجوفية، مما يجعله مناسبًا لتطوير المشاريع العمرانية والصناعية مع مراعاة التدابير البيئية اللازمة. يتيح هذا التصنيف إمكانية الاستفادة من الموقع بشكل مستدام دون التأثير السلبي الكبير على مصادر المياه الجوفية، مع ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان حماية هذه الموارد الحيوية. كما يعزز هذا التصنيف من قابلية الموقع لتطوير بنية تحتية متوازنة، حيث يمكن تقليل المخاطر المرتبطة بتسرب الملوثات إلى المياه الجوفية من خلال تخطيط مدروس يراعي تقنيات التصريف ومعالجة المياه. تُعد هذه الخاصية نقطة إيجابية تدعم تنفيذ المشروع بشكل مستدام ومناسب للظروف البيئية المحيطة.

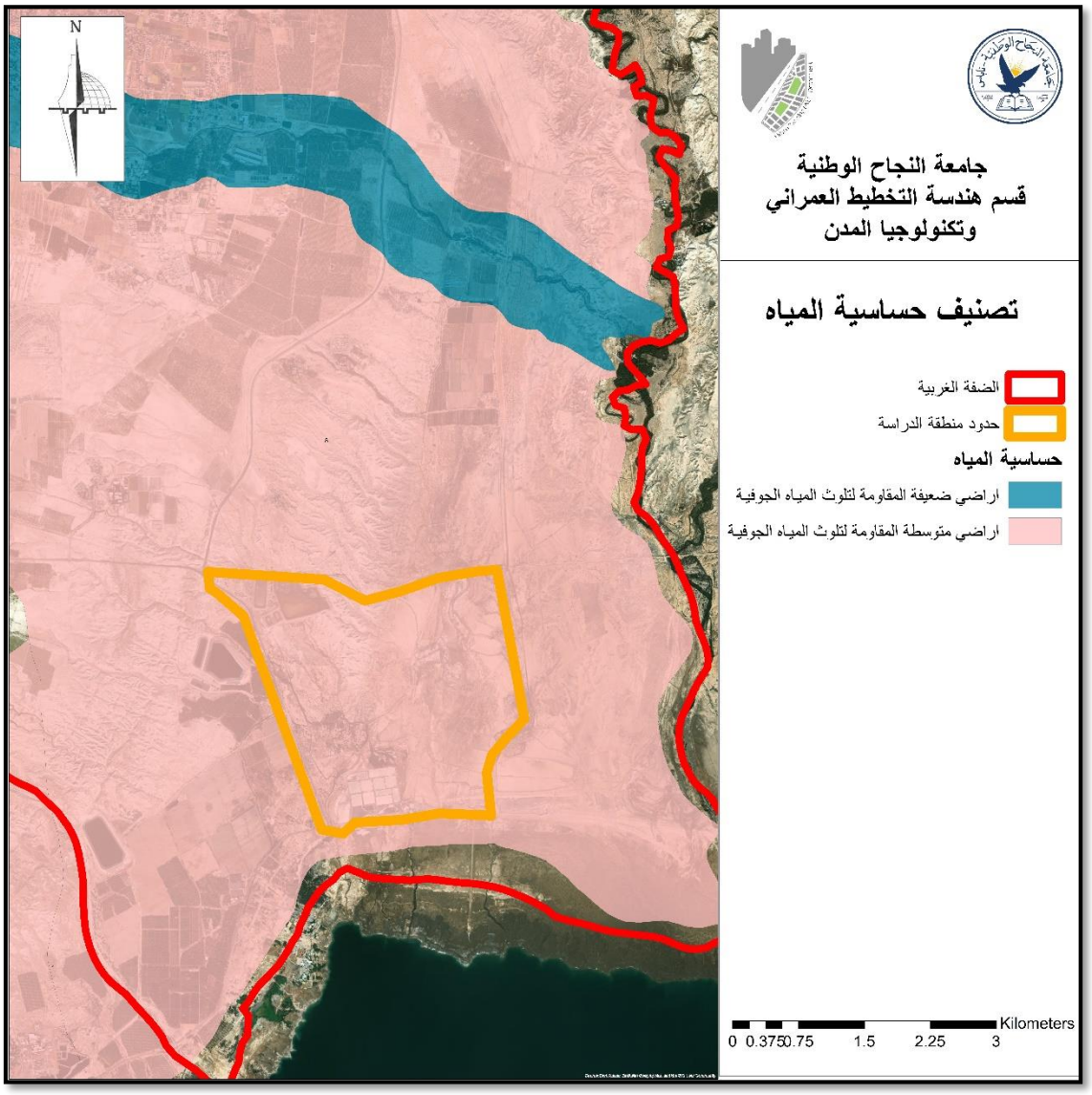

خريطة 21 توضح حساسية المياه المصدر : الباحث

6. تصنيف درجة الحرارة

تعرض الخريطة متوسط درجات الحرارة في منطقة الدراسة، حيث تُظهر أن منطقة المشروع تقع ضمن نطاق حراري تتجاوز فيه درجات الحرارة 23 درجة مئوية. يُعكس هذا التصنيف مناخًا حارًا قد يتطلب تطبيق حلول مبتكرة للتكيف مع الظروف المناخية، مثل استخدام تقنيات البناء المستدامة التي تقلل من تأثير الحرارة، وزيادة المساحات الخضراء، واستخدام مواد عازلة للحرارة في التصميم العمراني. هذا النطاق الحراري يُعد تحديًا يجب أخذه بعين الاعتبار في التخطيط لضمان توفير بيئة مريحة ومستدامة للمستخدمين، كما يعزز من أهمية دمج استراتيجيات التبريد الطبيعي وتقليل تأثير الجزر الحرارية في المشروع.

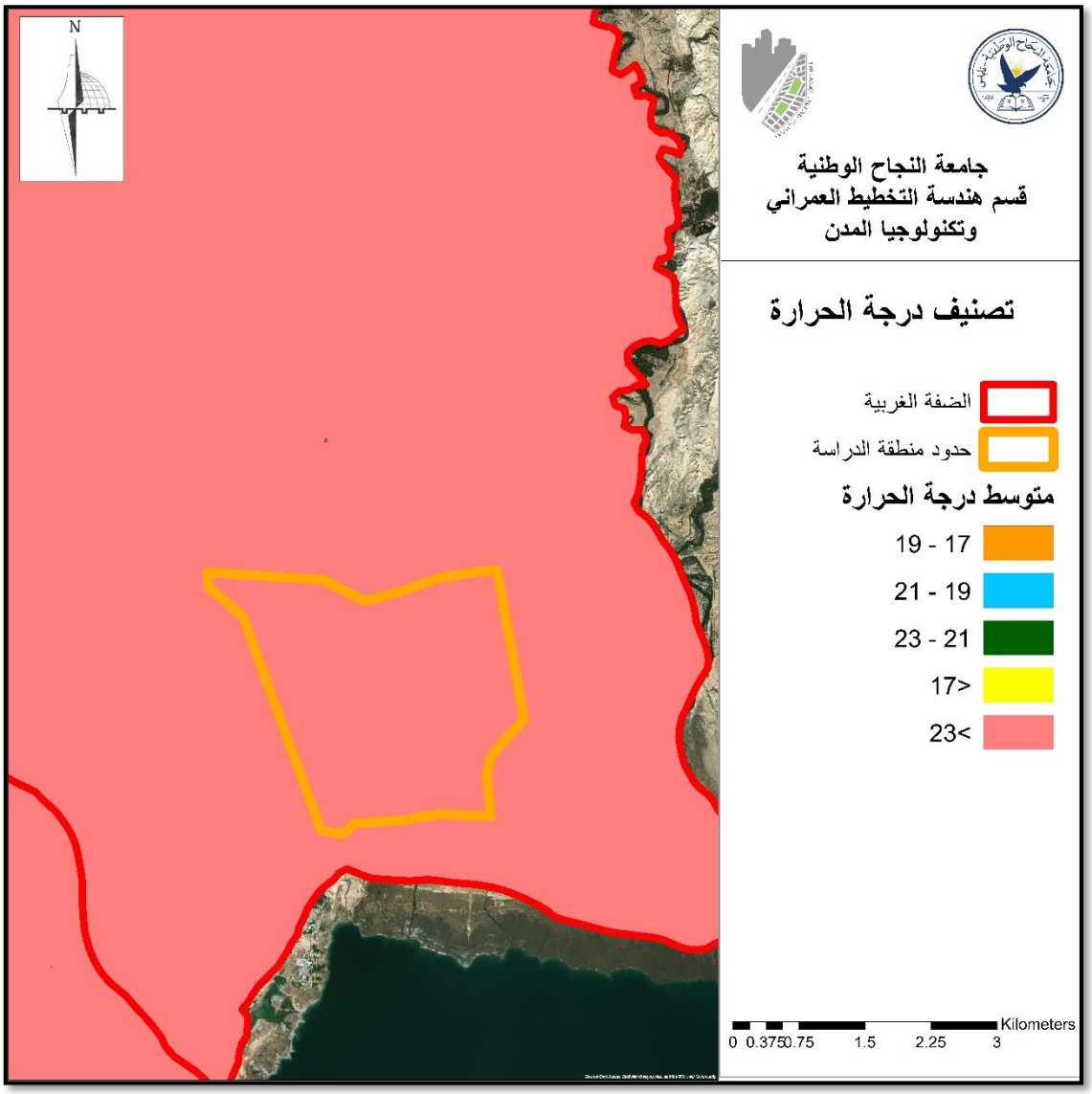

خريطة 22 توضح تصنيف درجة الحرارة

المصدر : الباحث

7. التضاريس

تتميز منطقة الدراسة بحدود واضحة يمكن ملاحظتها على الخريطة المرفقة، حيث تقع ضمن نطاق تضاريسي منخفض يتراوح بين 300 و400 متر تحت مستوى سطح البحر. هذا الانخفاض الطبوغرافي يضفي طابعًا فريدًا على المنطقة، حيث يمثل بيئة جغرافية مميزة تستدعي استراتيجيات تخطيطية تتكيف مع الظروف المناخية والبيئية المصاحبة لهذا الارتفاع. يمكن استغلال هذا الموقع المنخفض لإقامة مشاريع ذات طبيعة تقنية أو صناعية تستفيد من الاستقرار الجوي النسبي ودرجات الحرارة المعتدلة نسبيًا في بعض الأوقات. كما يمكن توظيف تصميمات عمرانية مبتكرة لمواجهة تحديات مثل تصريف المياه والحماية من الفيضانات الموسمية، مما يعزز من استدامة المشروع وقدرته على التكيف مع الظروف البيئية.

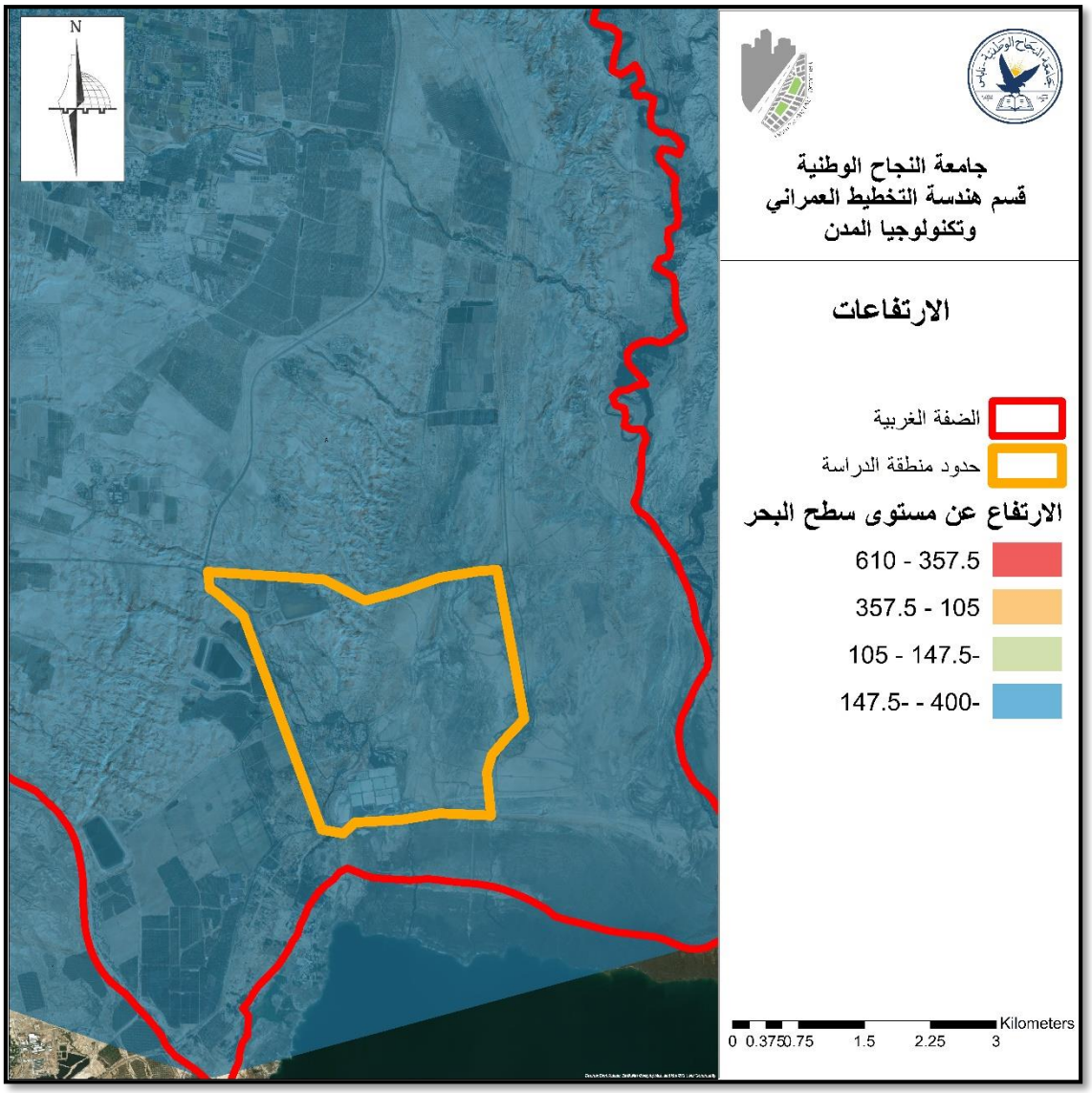

خريطة 23 توضح الارتفاعات

المصدر : الباحث

8. الميلان

تتميز أرض المشروع بانحدار طفيف يتراوح بين 0 و7 درجات، مما يوفر ميزة جغرافية مهمة تسهم في تسهيل عمليات البناء والتطوير. هذا الميلان البسيط يُعد مثاليًا لإنشاء بنى تحتية مستدامة دون الحاجة إلى أعمال تسوية كبيرة، مما يقلل من تكاليف الإنشاء ويحافظ على الطابع الطبيعي للأرض. كما أن هذه الدرجة من الميلان تساهم في تحسين تصريف مياه الأمطار بشكل طبيعي، مما يقلل من احتمالية تجمع المياه أو حدوث فيضانات محلية. يُعد هذا التصنيف مثاليًا لتطوير مشاريع متعددة الاستخدامات، سواء كانت سكنية، تجارية، أو صناعية، مع ضمان سهولة تنفيذ التصميمات الهندسية التي تراعي استغلال الميلان بشكل فعّال لدعم استدامة المشروع.

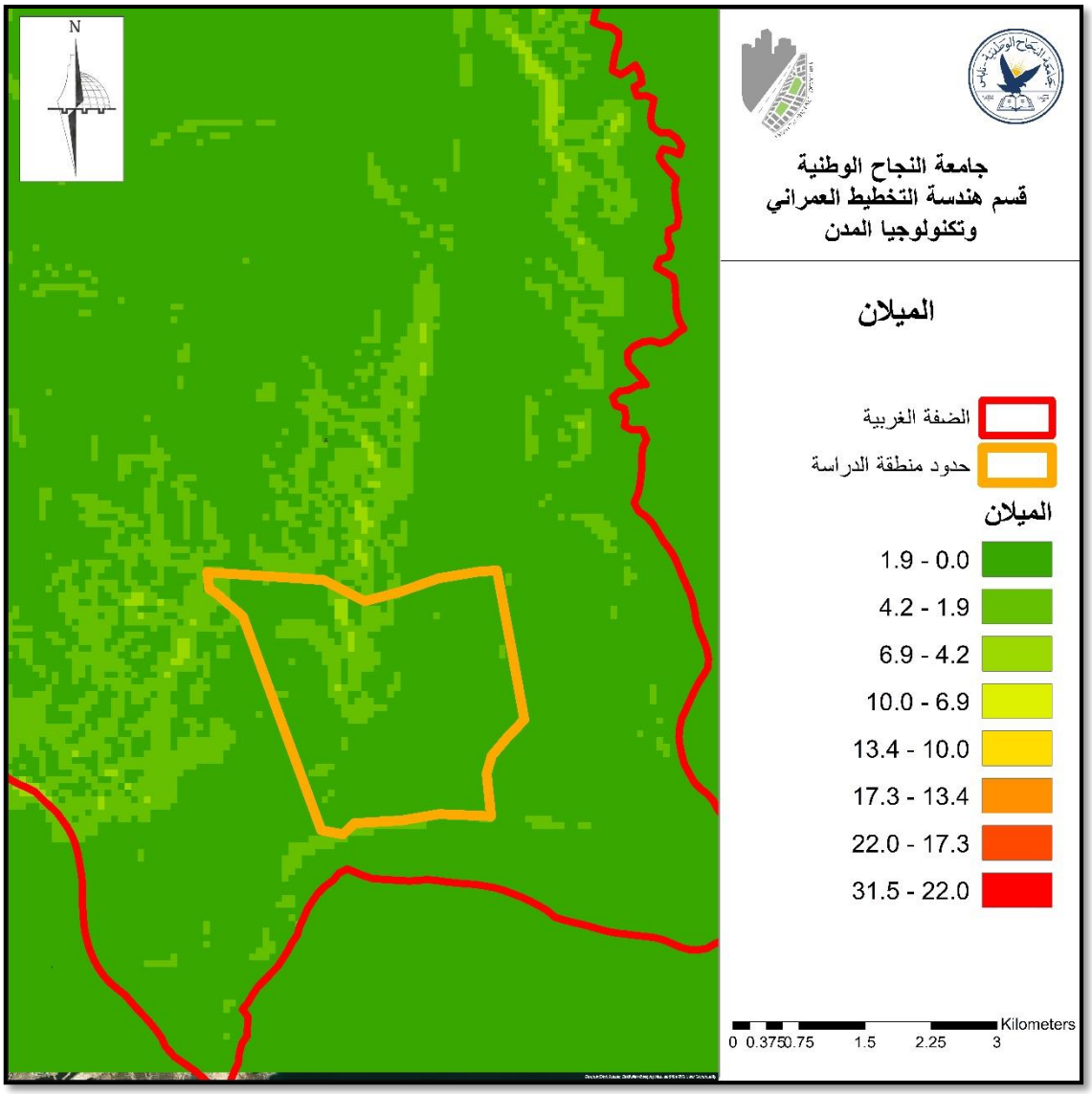

خريطة 24 توضح الميلان المصدر : الباحث

9. معدل هطول الامطار

يمتاز موقع المشروع بمعدل هطول أمطار منخفض يتراوح بين 0–100 ملم سنويًا، مما يعكس طبيعة المنطقة الجافة أو شبه الجافة. يُعد هذا المعدل من العوامل المؤثرة في تصميم المشروع، حيث يتطلب تخطيطًا خاصًا لإدارة الموارد المائية بشكل فعّال، مثل الاعتماد على أنظمة الحصاد المائي أو استخدام تقنيات الري الحديثة لتقليل استهلاك المياه. كما أن قلة الأمطار تجعل المنطقة أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالفيضانات، مما يعزز استقرار البنية التحتية ويقلل من تكاليف إنشاء أنظمة تصريف كبيرة. يوفر هذا المعدل فرصة لتطوير مشاريع تتكيف مع الظروف المناخية الجافة، مع التركيز على استدامة الموارد وتحقيق أقصى استفادة من الإمكانيات المتاحة.

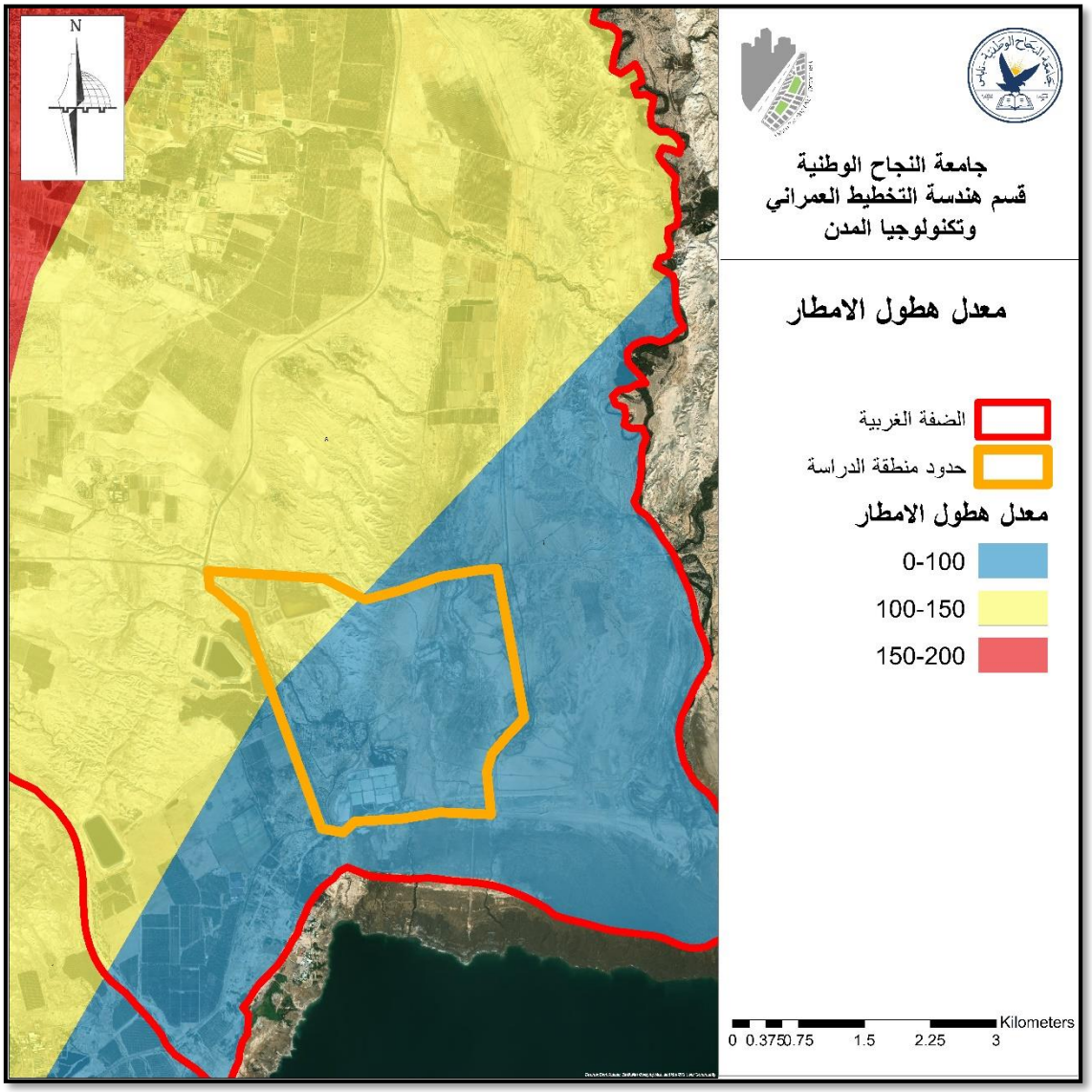

خريطة 25 توضح معدل هطول الامطار

المصدر : الباحث

10. الشدة الزلزالية

يقع موقع المشروع ضمن نطاق زلزالي مصنف كـ Zone 3، مما يشير إلى احتمالية متوسطة إلى عالية للتعرض للنشاط الزلزالي. يُعتبر هذا التصنيف معيارًا مهمًا يجب أخذه بعين الاعتبار في التخطيط العمراني وتصميم البنية التحتية للمشروع. يتطلب ذلك اعتماد معايير هندسية وتصميمات مقاومة للزلازل تضمن سلامة المباني والمنشآت وتحافظ على استقرارها في حال وقوع هزات أرضية. كما يستدعي الأمر وضع خطط لإدارة الطوارئ تشمل إجراءات استباقية لتقليل المخاطر وحماية السكان والممتلكات. يُعد هذا التقييم الزلزالي فرصة لتعزيز استدامة المشروع من خلال تطبيق تقنيات البناء الآمن وتحقيق أعلى معايير السلامة والجودة.

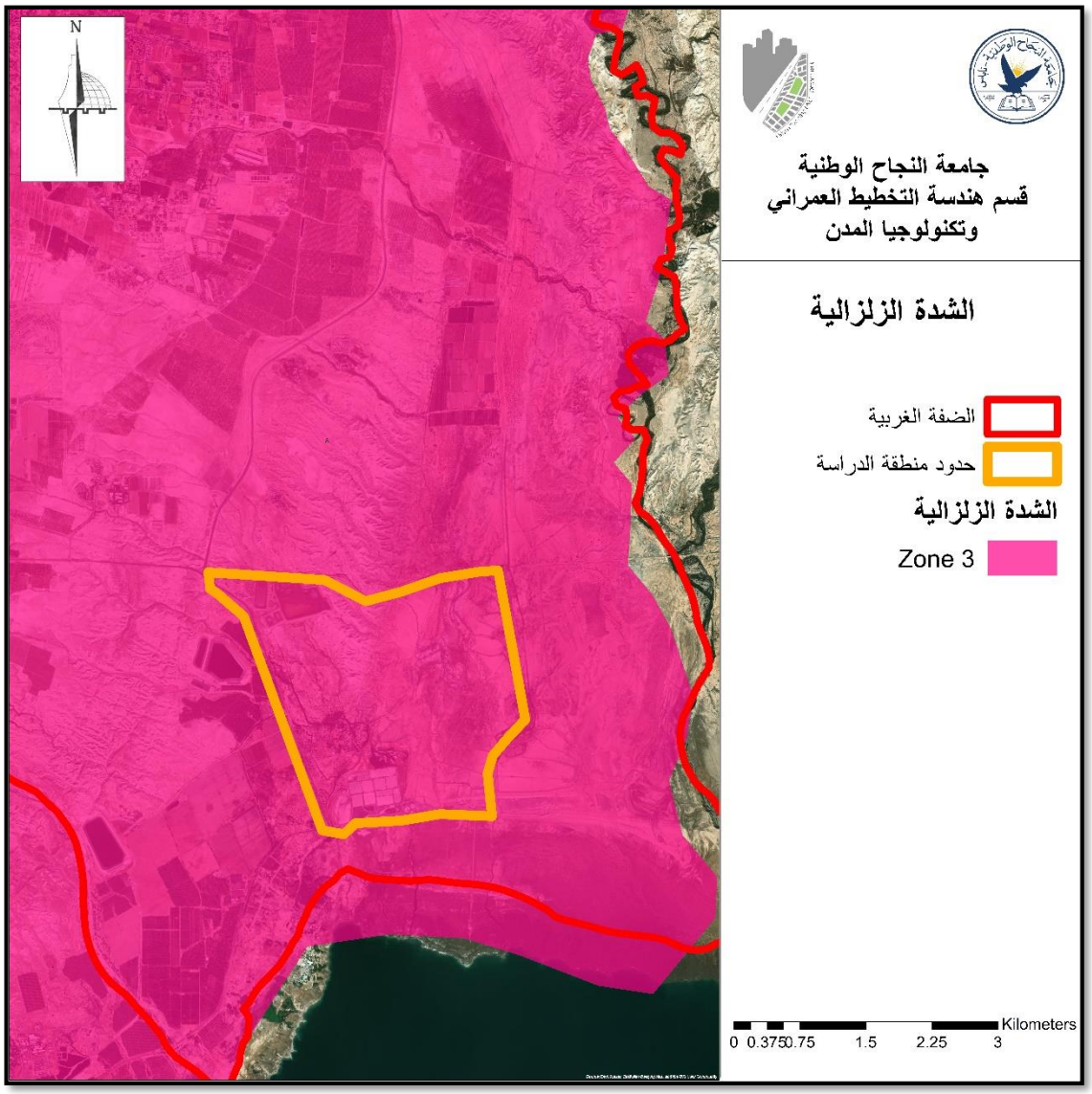

خريطة 26 توضح الشدة الزلزالية

المصدر : الباحث

11. الموارد الطبيعة

يمتاز موقع المشروع بوجود موارد طبيعية غنية ومتنوعة تضفي قيمة بيئية وجمالية مميزة على المنطقة. يقع المشروع بجوار محميات طبيعية تضم تنوعًا حيويًا فريدًا من النباتات والحيوانات، مما يجعلها وجهة جذابة للسياحة البيئية. كما يتميز الموقع بمشاهد طبيعية خلابة تشمل الأودية التي تضفي طابعًا جماليًا فريدًا وتوفر فرصًا لتطوير مشاريع سياحية وترفيهية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد الآبار القريبة مصدرًا مائيًا يمكن استثماره بشكل مستدام لدعم احتياجات المشروع والمجتمع المحلي. يُشكل هذا التنوع الطبيعي عاملًا مهمًا يجب الحفاظ عليه واستثماره بطريقة توازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، مما يعزز من جاذبية المشروع وارتباطه بالطبيعة المحيطة.

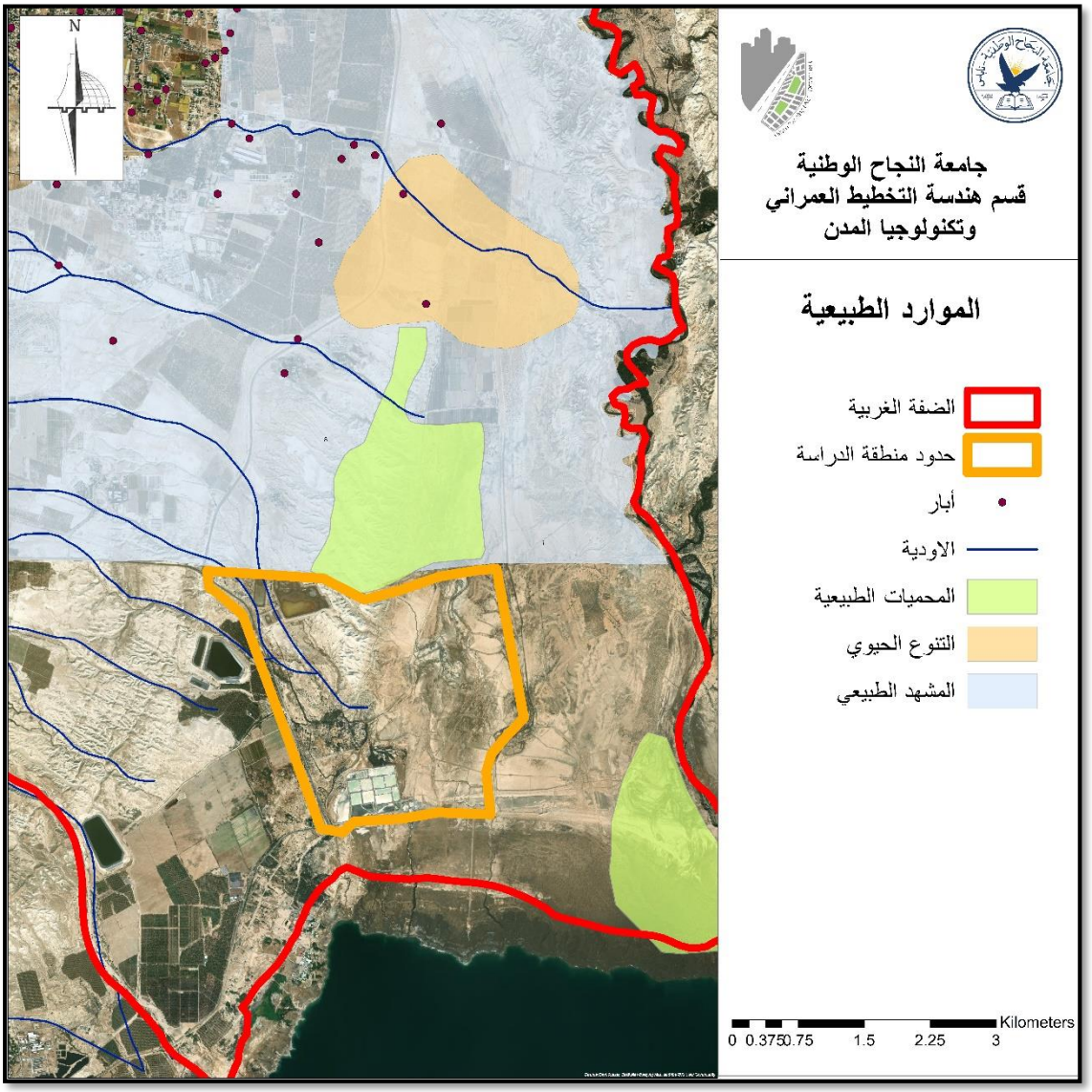

خريطة 27 توضح الموارد الطبيعية

المصدر : الباحث

12. الوضع الجيوسياسي

الوضع الجيوسياسي لمنطقة النبي موسى في محافظة أريحا يقع ضمن التصنيف السياسي "ج"، وهو ما يعني أن المنطقة تتأثر بشكل مباشر بالظروف السياسية والاقتصادية المعقدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية. هذه المنطقة، التي تقع بالقرب من الحدود الإسرائيلية والأردنية، تواجه تحديات تتعلق بالسيادة، والتنقل، والقيود المفروضة على التجارة والاقتصاد بسبب الوضع السياسي القائم. تأثير الاحتلال الإسرائيلي والتطورات السياسية في المنطقة قد يعوقان التوسع والتنمية الاقتصادية، خصوصًا في ما يتعلق بتطوير البنية التحتية، وكذلك جذب الاستثمارات. ومع ذلك، يمكن أن يُنظر إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في هذا السياق كفرصة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل، في إطار من التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتجاوز هذه التحديات.

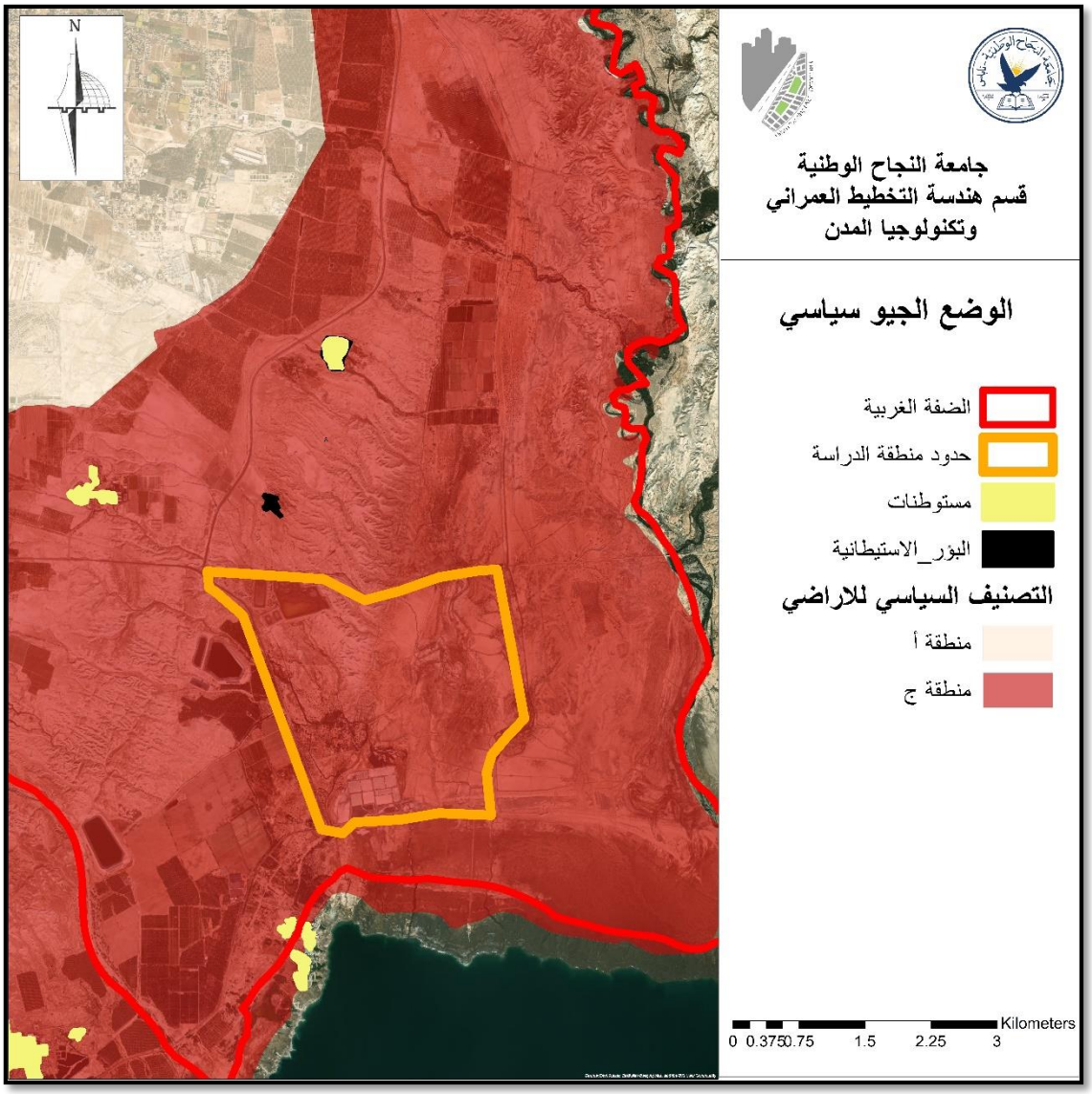

خريطة 28 توضح الوضع الجيوسياسي

المصدر : الباحث

المؤثرات الايجابية والسلبية

خريطة المؤثرات الايجابية

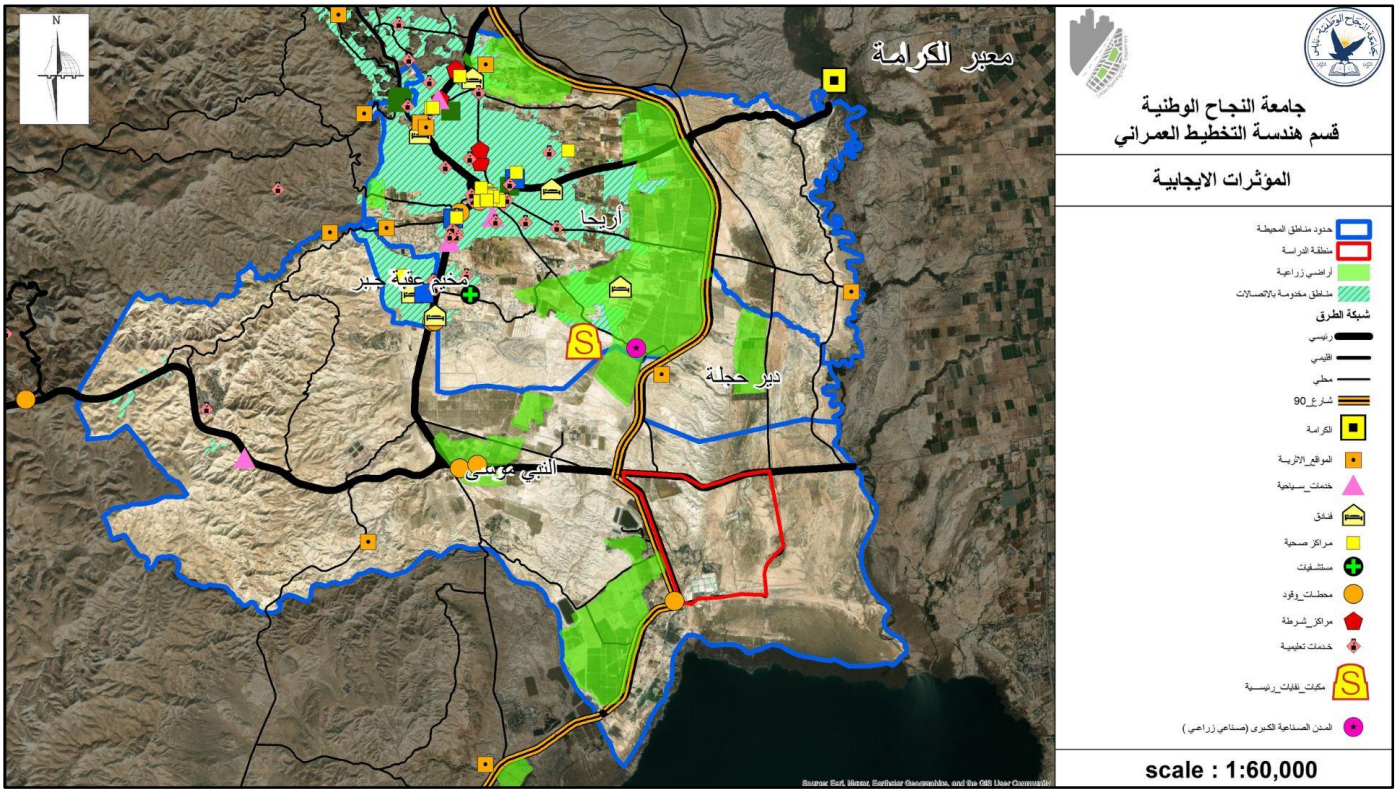

خريطة 29 المؤثرات الايجابية

خريطة المؤثرات السلبية

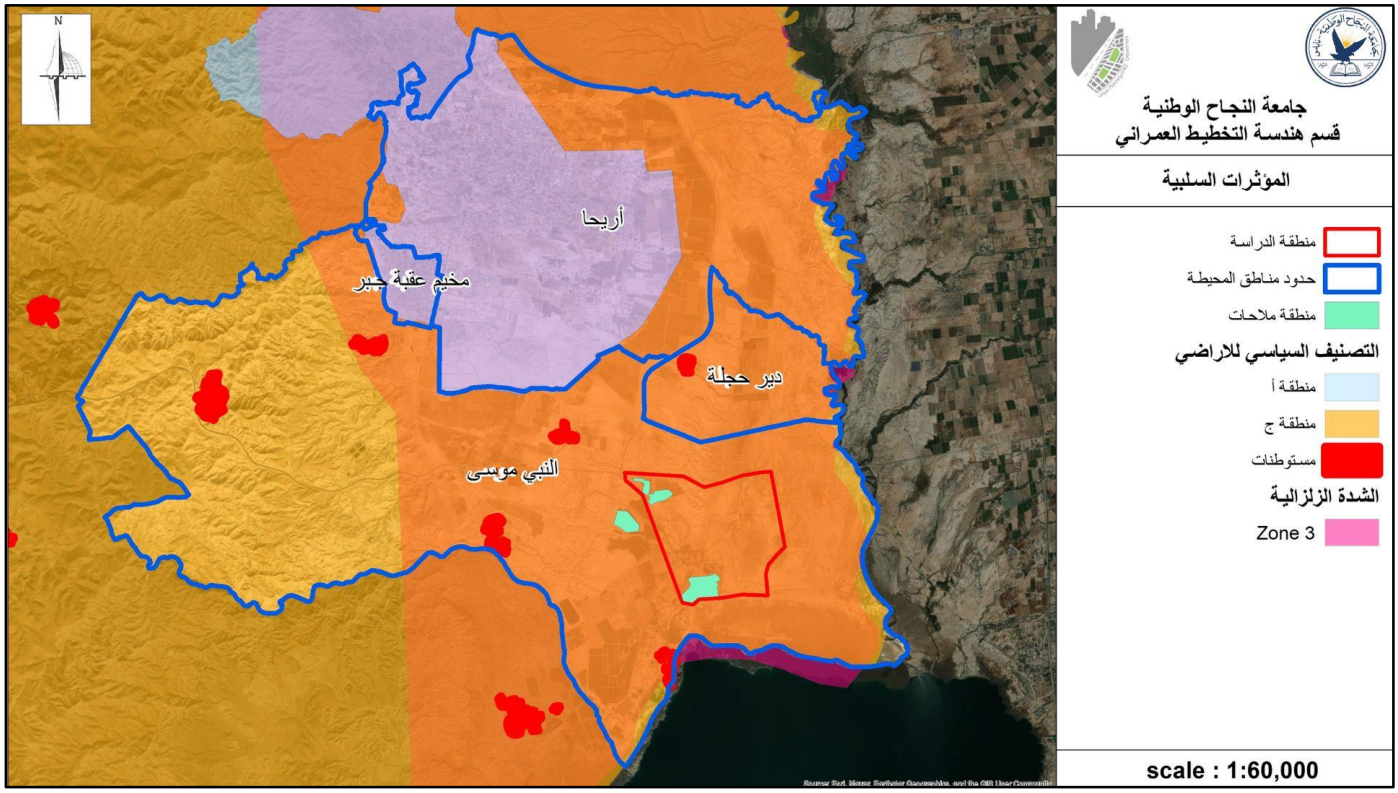

خريطة 30 المؤثرات السلبية

الرؤية والاهداف

الرؤية : (نحو منطقة تجارية حرة،متطورة،مستدامة،توكب الحداثة والعولمة)

رؤية المشروع تتمثل في تحويل منطقة النبي موسى إلى منطقة تجارية حرة متطورة ومستدامة، تواكب أحدث معايير التنمية والتكنولوجيا، وتستجيب لمتطلبات العولمة والاقتصاد العالمي، يسعى المشروع إلى خلق بيئة اقتصادية مرنة وجاذبة للاستثمار المحلي والدولي، تدعم الابتكار وتطور الصناعات والخدمات اللوجستية، مع الالتزام بالاستدامة البيئية والاجتماعية، من خلال هذه الرؤية، يهدف المشروع إلى تعزيز مكانة فلسطين التجارية والاقتصادية، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل متجددة، بما يواكب الحداثة ويضمن استفادة المجتمع المحلي بشكل متوازن.

اهمية المشروع ومبررات اختيار الموقع :

يكتسب مشروع المنطقة الحرة في النبي موسى أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية. على الصعيد الاقتصادي، يسهم المشروع في تعزيز الاستثمار المحلي والدولي، وزيادة فرص التصدير والاستيراد، وتنمية القطاعات الصناعية والخدمية، ما يدعم النمو الاقتصادي ويزيد من الناتج المحلي. اجتماعياً، يخلق المشروع فرص عمل متنوعة ويحفز تطوير مهارات القوى العاملة المحلية، مما يرفع مستوى المعيشة ويقلل البطالة. من الناحية الاستراتيجية، يمثل المشروع موقعاً محورياً للتجارة الإقليمية والدولية، ويساهم في دمج فلسطين ضمن شبكة التجارة العالمية. كما أن تصميمه المتطور والمستدام يحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، ما يعكس التزام المشروع بالاستدامة ويضمن استفادة المجتمع المحلي بشكل مستمر.

يقع مشروع المنطقة الحرة في منطقة النبي موسى بمحافظة أريحا، على مقربة من الطرق الإقليمية الرئيسية التي تربط المنطقة ببقية المدن الفلسطينية والدول المجاورة، ما يسهل حركة البضائع والموظفين والمستثمرين. تم اختيار هذا الموقع لأسباب عدة، أهمها:

1. الموقع الاستراتيجي :قربه من شبكات النقل البرية والطرق الدولية يسهّل عمليات التصدير والاستيراد.
2. توفر الأراضي المناسبة :المساحة الكبيرة المتاحة تتيح إنشاء مرافق صناعية وتجارية ولوجستية متكاملة.
3. القرب من الأسواق والموانئ :يسهل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، ويعزز الربط مع الموانئ والخطوط التجارية.
4. تعزيز التنمية في مناطق مهمشة :يساهم المشروع في تطوير منطقة الأغوار المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، ويدعم خلق فرص عمل وتنمية المجتمع المحلي.
5. الدعم البيئي والتنظيمي :الموقع يسمح بتطبيق معايير التنمية المستدامة وإدارة المخاطر البيئية بشكل فعال.
6. إمكانية التوسع المستقبلي :الموقع يوفر مرونة لتوسيع المنطقة الحرة مستقبلاً بما يتوافق مع نمو الاستثمار والطلب.

أهداف المشروع

- تعزيز الاستثمار المحلي والدولي :جذب شركات ومستثمرين من الداخل والخارج لدعم النمو الاقتصادي.
- تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية :إنشاء شبكة متكاملة من الطرق، التخزين، والمرافق الصناعية والخدمية.
- خلق فرص عمل :توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة للسكان المحليين ورفع مستوى المعيشة.
- تعزيز التجارة الدولية :تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وربط فلسطين بالأسواق الإقليمية والدولية.
- تشجيع الصناعات المحلية والخدمات :دعم نمو القطاعات الصناعية، التجارية، والخدمات اللوجستية.
- تحقيق التنمية المستدامة :دمج معايير حماية البيئة واستخدام الطاقة النظيفة في التصميم والتشغيل.
- تعزيز التنمية في مناطق مهمشة :دعم مناطق الأغوار اقتصادياً واجتماعياً من خلال التنمية المستدامة والفرص الاستثمارية.
- رفع كفاءة الإدارة والتشغيل :تطبيق أحدث النظم التقنية والإدارية لضمان فعالية تشغيل المنطقة الحرة.

الفصل الخامس: المخطط الهيكلي والتصميم

1.5 مكونات المشروع

يتكون مشروع المنطقة الحرة في النبي موسى من عدة مكونات متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير بيئة عمل متطورة وجاذبة للاستثمار. أولاً، تشمل المنطقة المنطقة التجارية والصناعية التي تضم المصانع، الورش، والمستودعات لتخزين البضائع، إضافة إلى مرافق تجارية وخدماتية لدعم النشاط الاقتصادي. ثانياً، تم تطوير البنية التحتية والخدمات بشكل متكامل، بحيث تضم شبكة طرق داخلية مربوطة بالطرق الإقليمية الرئيسة، وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي، إلى جانب نظم اتصال حديثة لتسهيل حركة الأفراد والبضائع. ثالثاً، تحتوي المنطقة على مرافق لوجستية تشمل مراكز تخزين متطورة، مناطق شحن وتفريغ، مرافق جمركية، وأنظمة حديثة لتتبع وإدارة البضائع لضمان كفاءة العمليات. كما تضم المنطقة الخدمات الإدارية والتشغيلية مثل المباني الإدارية ومراكز خدمة المستثمرين، مع تطبيق أحدث النظم التقنية لضمان إدارة وتشغيل المنطقة بكفاءة عالية. ويشمل المشروع أيضاً الخدمات العامة الضرورية مثل المرافق الطبية، الأمنية، الإطفائية، ومحطات الوقود لتلبية احتياجات العاملين والزوار. كما تم تخصيص مساحات خضراء ومناطق مفتوحة لتوفير بيئة عمل صحية ومستدامة، مع دمج مكونات صديقة للبيئة مثل استخدام الطاقة المتجددة، إدارة المخلفات، والتصاميم التي تقلل الأثر البيئي. بهذه المكونات المتكاملة، يسعى المشروع إلى خلق منطقة حرة متطورة، مستدامة، وقادرة على جذب الاستثمارات وتحفيز التنمية في منطقة الأغوار والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

جدول 4 مكونات المشروع

المكونات	النسبة التقريبية	المساحة بالدونم	ملاحظات
منطقة لوجستية (مستودعات + ساحات شحن	% 30	2100 دونم	قريبة من الميناء البري (معبر الكرامة)
منطقة تجارية (محلات + مراكز تسوق)	%10	700 دونم	مراكز تسوق, واسواق جملة وتجزئة
منطقة ادارية (مكاتب شركات ومستثمرين + ادارة المشروع)	%5	350 دونم	ابراج ادارية منخفضة ومرتفعة
فنادق ومرافق الضيافة	%5	350 دونم	فنادق اعمال 3-5 نجوم + شقق فندقية
مراكز معارض ومؤتمرات دولية	%5	350 دونم	مركز معارض تجارية دائم
مستشفى ومركز طبي	%2	140 دونم	مستشفى متوسط الحجم + مركز صحي
مناطق ترفيهية وحدائق علمة	%8	560 دونم	حدائق ضخمة + منتزهات + ملاعب رياضية
سكن عمال وموظفين	%5	350 دونم	مجمعات سكنية للعمال مع الخدمات
منطقة صناعات خفيفة وصيانة	%20	1400 دونم	صناعات خفيفة وتغليف وصيانة
محطات وقود ومواقف شاحنات	%2	140 دونم	محطات رئيسية + ساحات انتظار للشاحنات
طرق داخلية وشبكة خدمات (مياه – كهرباء –اتصالات)	%8	560 دونم	شبكة شوارع + ممرات مشاة + شبكات خدمات حديثة

قطعة ارض مساحتها ≈ 7200 دونم, منهم 200 دونم للتوسع المستقبلي

2.5 المخطط الهيكلي

المخططات البدائية

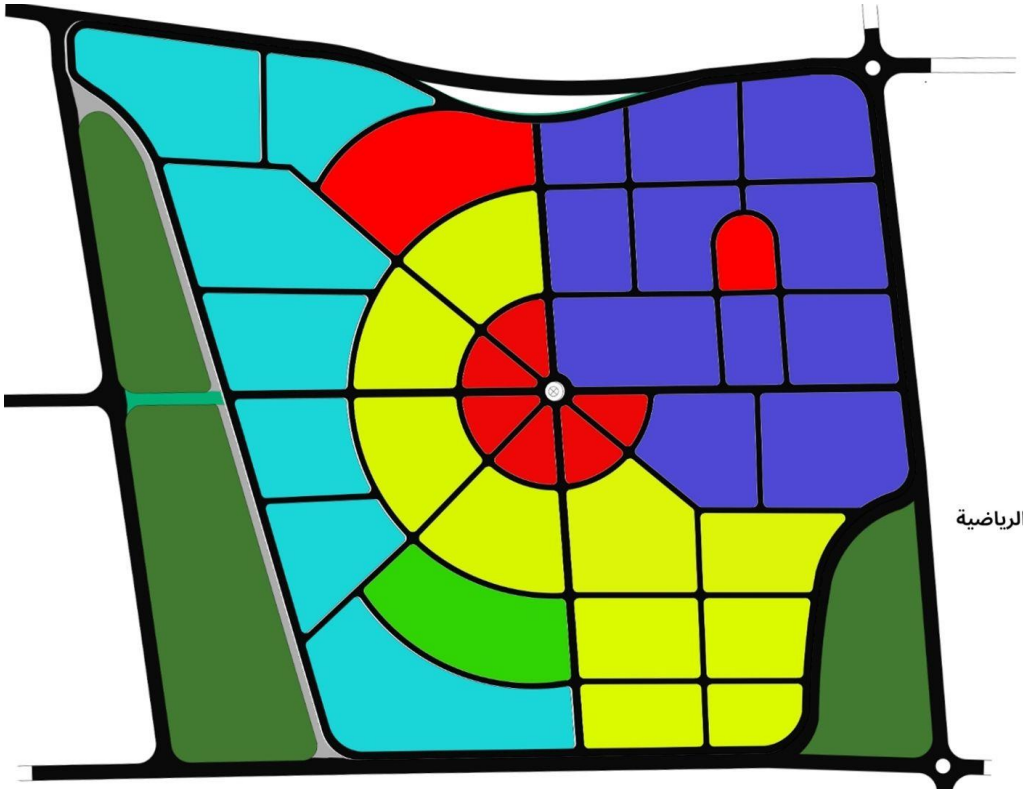

المخطط الهيكلي

- المكونات لوجستية
- المكونات الإدارية والتنظيمية
- المكونات التجارية والخدمية
- المكونات الخدمية والداعمة
- المناطق الترفيهية والملاعب الرياضية
- منطقة توسع مستقبلي

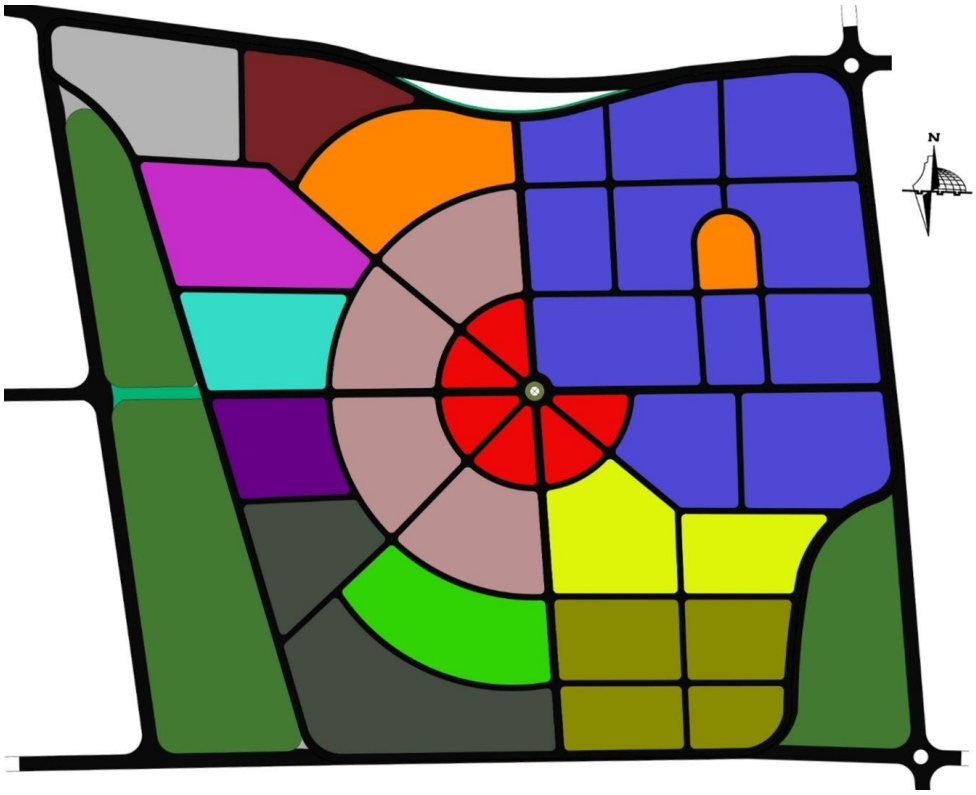

المخطط الهيكلي التفصيلي

- منطقة لوجستية
- منطقة تجارية مركزية
- منطقة تابعة لمنطقة التجارية والمحلات
- منطقة لادارة المنطقة التجارية الحرة وحركة البصائع
- منطقة فنادق ومنتجعات
- منطقة ترفيهية وحدائق
- منطقة سكن عمال
- مركز دفاع واطفاء
- منطقة خدمات ومحطة وقود
- منطقة معارض ومؤتمرات دولية
- مستشفى ومركز صحي
- منطقة خدمات مركزية واجتماعية
- منطقة مركز صيانة عامة

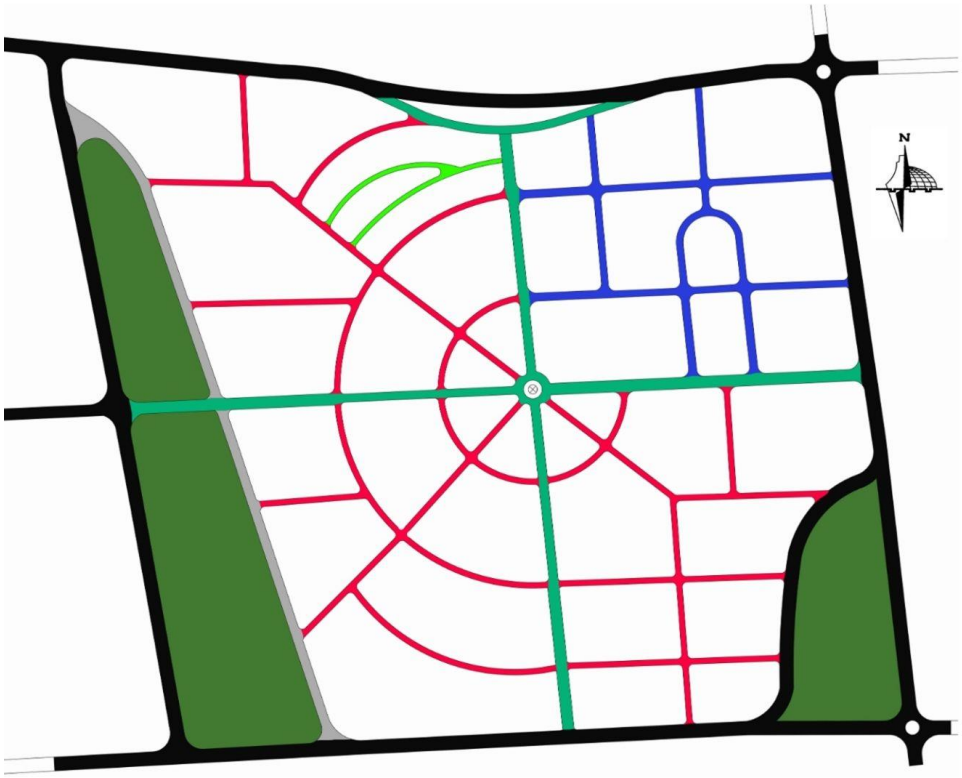

شبكة الشوارع

عروض الشوارع

- شارع رئيسي عرض 60 متر
- شارع رئيسي داخلي 50 متر
- شارع رئيسي داخلي فرعي 40 متر
- شارع منطقة لوجستية 35 متر
- شارع داخلي 30 متر
- شارع فرعي 20 متر
- منطقة توسع مستقبلي

3.5 المخططات التفصيلية والنهائية

المشهد من الأعلى

المدخل الشمالي

المراجع

المراجع العربية

- دليل التخطيط العمراني، وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، 2011.
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، تقارير التنمية الاقتصادية، عدة سنوات.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات وإحصاءات اقتصادية واجتماعية، رام الله – فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، دراسات حول الاقتصاد الفلسطيني والمناطق الصناعية.
- الاعتبارات التخطيطية لموقع المناطق الصناعية في فلسطين، محمد سليمان حسن.
- الدليل الإرشادي للمناطق الصناعية المستدامة في مصر، 2017 (للاستفادة من التجربة الإقليمية).
- الموسوعة الفلسطينية – المناخ والموارد الطبيعية.
- منصة وزارة الحكم المحلي – نظم المعلومات الجغرافية.(GeoMolg)
- إعداد صناعة الحجر والرخام في فلسطين – اتحاد صناعة الحجر والرخام الفلسطيني.
- تأثير المناطق الصناعية وصناعة الحجر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، عبد الله عبد القادر، 2005.
- المحاجر وآثارها في منطقة الخليل، محمد ذياب أبو صالح.
- وزارة البيئة الفلسطينية، تقارير تقييم الأثر البيئي.

المراجع

المراجع الأجنبية

- **Zeng, 2015**
- **Sweeney, 2004**
- **Fung, 2006**
- **Jiang, 2012**
- **Sahoo, 2010**
- **Alfaro, 2014**
- **Bende, 2002**
- **Zhang & Felmingham, 2001**
- **Warr, 2000**
- **World Bank, 2021**
- **Lisandra Flach, 2021**
- **Maria, 2022**
- **Singh & Sharma, 2020**
- **Al-Zu'bi, 2018**
- **Ahmed & Quayyum, 2020**
- **HKTDC, 2023**
- **Britannica, 2016**